جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان -
الملحقة الجامعية - مغنية -
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص إدارة الموارد البشرية
مذكرة لنيل شهادة الماستر
تحت عنوان

دور التعليم العالي بالجزائر في بناء اقتصاد المعرفة
- دراسة حالة الجزائر -

من إعداد الطالبة:
مخفي أسماء

تحت إشراف:
أ.بن لباد محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

د.بن عزة محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	رئيسا
د.بن لباد محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
أ. جرودي عمر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2016/2015

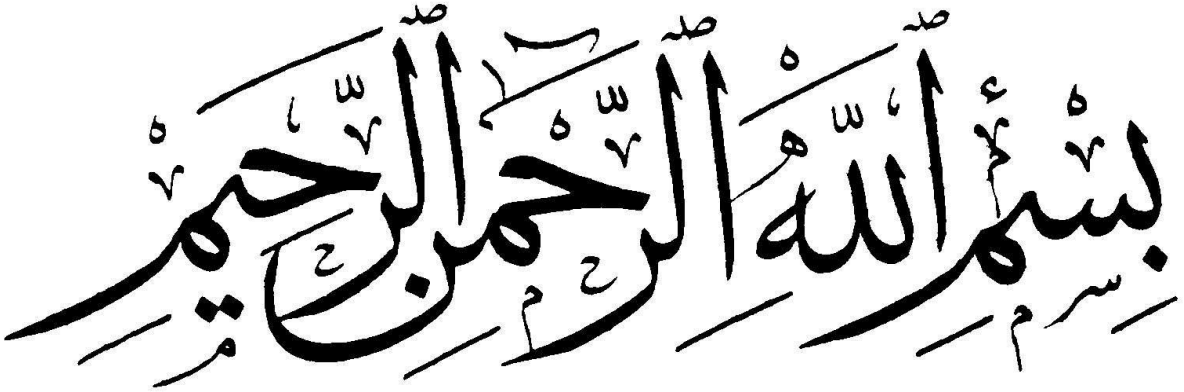
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء:

يارب:

إذا أعطيتني مالا لا تلأخذ سعادتي

وإذا أعطيتني قوة لا تأخذ عقلي

وإذا أعطيتني نجاحا لا تأخذ تواضعي

وإذا أعطيتني تواضعا لا تأخذ اعتزازي بكرامتي

يارب:

لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا أصاب باليأس إذا فشلت

اللهم أغنني بالعلم،وزيني بالعلم

وأكرمن بالتقوى وجملني بالعافية

حكمة:

إهداء

*باسم الله بدأت، بالعقل فكرت

باللسان عبرت وبالقلم خططت*

أهدي عملي المتواضع هذا إلى أعز ما لدي

في الوجود وقال فيهما عز وجل:

(وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى أمي الغالية التي سهرت من أجل رعايتي

أعانتني بدعائها وربتني نعم التربية فعلمتني

معنى أن أكون للعلم وفية وللحياة متعطشة.

إلى أبي العزيز الذي رباني على الفضيلة

والأخلاق وشملني بالعطف والحنان وكان لي درع

الأمان الذي أحتمي به في نائبات الزمان

أسأل الله عز وجل أن يحفظهما ويطيل في عمرهما

إلى إخوتي حفظهم الله

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى كل زملائي في العمل

إلى أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعة.

تشكرات

قال الله عز وجل: بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿لإن شكرتم لأزيدنكم﴾ صدق الله العظيم

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إتمام هذا العمل وأمدنا بالصبر والقوة في أصعب الأوقات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

✓ بأسمى معاني التقدير والإحترام أتقدم بتحياتي الخالصة و تشكراتي الحارة إلى الأستاذ المشرف أ.بن لباد محمد على كل المجهودات التي بذلها والنصائح والتوجيهات القيمة التي أمدني بها والذي اعتبرته قدوة لي في العمل والاجتهاد.

✓ كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الفاضل جرودي عمر"، الأستاذ الفاضل "بن عزة محمد" والأستاذة الفاضلة "بن شعيب فاطمة" بالمركز الجامعي مغنية.

✓ وأتقدم بشكر خاص إلى مدير المركز الجامعي السيد "نعوم مراد"، وإلى رئيس قسم العلوم التجارية السيد "تربش محمد".

✓ وأشكر كل من كان له الفضل في غرس حب العلم، وتعب من أجل تبليغ رسالة فاضلة كرسالة العلم.

مقدمة

❖ الــمقدمة العامة:

لـــــــقد خلق الله سبحانه وتعالى البشر فأحسن خلقهم وأمرهم بالتفكر في المخلوقات من حولهم، إن هذا الأمر بالتفكر أو التفكير لهو أكبر دلالة على ما وضعه الله سبحانه وتعالى من قدرات ومواهب فطرية في كافة البشر على التفكير فيما حولهم، والذي يمكن اعتباره أول مراحل البحث والاستقصاء التي تقود إلى حل المشكلات ومعرفة أسرار الكون، ولهذا فقد عرف على مر العصور والأمم أعداد كبيرة من المفكرين الذين قادتهم مواهبهم الفطرية إلى الاستكشاف والبحث عن مختلف الحلول لمواجهة صعوبات الحياة، ما أدى إلى اكتشافات هائلة لا يمكن حصرها أو حصر الأشخاص الذين توصلوا إليها مرورا بمختلف العصور التي عرفتها البشرية بداية بعصر الزراعة الذي امتد آلاف السنين حتى منتصف القرن الثامن عشر، ثم ظهر العصر الصناعي أو عصر الآلات حيث استبدل الحقل بالمصنع وصاحب الأرض (الإقطاعي) بصاحب المال (الرأسمالي)، استمر هذا العصر حتى منتصف القرن العشرين (قرابة القرنين)، مع بداية القرن الحادي والعشرين وفي ظل الثورة الهائلة لوسائل الاتصال ظهر ما يعرف بعصر التكنولوجيا والمعلومات، والذي سلم القيادة إلى النظم الإلكترونية التي تتحكم بكل مجال من مجالات الحياة.

بخلاف العصر الصناعي الذي كان يسيطر عليه صاحب المال، فإن الذي يسيطر على الأجهزة الالكترونية والبرمجة والأنظمة المعلوماتية (DATA BASE SYSTEMES) هم أصحاب العقول، أصحاب العلم وأصحاب الذكاء، هذا التحول دفع الدول المتقدمة إلى الإمساك بتكنولوجيا المعلومات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة يعرف بعضها بعضا، كما أنه أوجد ومازال يوجد مفاهيم جديدة في عالم اللغة والاقتصاد والفكر والسياسة والمجتمع، لقد أدى وجود مثل هذه النقلة الاقتصادية المبنية على التطبيقات المعرفية لبعض الوسائل التكنولوجية إلى ارتباط النظم الاقتصادية في عالمنا المعاصر بالمعرفة، فظهر مصطلح جديد في الساحة الاقتصادية عرف باقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الجديد وما يمثله من تنام لدور العلوم والتكنولوجيا وزيادة الاعتماد على الموارد البشرية الأكثر كفاءة وقدرة علمية.

الحديث عن المعرفة حديث قديم – جديد، فقد أصبحت اليوم تحتل مكانة هامة في الاقتصاد والسياسة وغيرهما، وما لم نستطع فهمها ومعرفة طرق تكوينها فإننا قد نقع ضحية بحر من المعلومات

الهائجة والمتزايدة مع الأيام، كما تم إضافتها كعامل مهم من عوامل الإنتاج، ففي الاقتصاد القديم كانت الأرض والعمالة ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في حين أصبحت المعرفة الفنية والإبداع والذكاء والمعلومات كمتغيرات هامة في دالة الإنتاج.

إن إنتاج معرفة جديدة ليس سهلا وليس مربحا على المدى القريب ولكن تراكمها سيؤدي لتحويلها إلى استثمارات اقتصادية مهمة والتي شكلت عاملا مهما في تحريك الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين، حيث عرف هذا القرن تغييرات جذرية هامة تطرح العديد من الفرص والتحديات و لم يكن الاقتصاد الجزائري بعيدا عن هذه التغييرات.

تعددت وجهات النظر حول هذا الموضوع، فقد رأى الفلاسفة أن عملية إنتاج المعرفة الإنسانية تتم بواسطة أسلوبين أساسيين من الاستخدام العقلي والمتمثلان في الاستنباط والاستقراء، وكما قال العالم " أحمد زويل " لما سئل عن ما يلزم للحصول على جائزة نوبل: " **استثمر في البحث الأساسي ودرب أو علم أحسن العقول**".

وانطلاقا من فكرة " **في عصر المعرفة جميعنا تلاميذ** "، يمكنا القول أن التعليم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال الاستثمار في رأس المال البشري أساس العملية التعليمية، ويعد التعليم العالي على وجه الخصوص المحور الأساسي لتشكيل مجتمع المعرفة وأهم مصدر لتعزيز التنافس الدولي، بما يعني أن هذا الأخير مرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يعد أساس التقدم وتحقيق الذات فالفرد يتعلم كي يعرف ويتعلم كي يعمل ويتعلم كي يعيش مع الآخرين ويحقق ذاته، هذه التحديات وغيرها فرضت على مؤسسات التعليم العالي والجامعة خاصة أن تهيئ الظروف لإعداد خريجين قادرين على التأقلم مع هذه المتغيرات الجديدة، ومن هنا يمكننا القول :

إلى أي مدى وصل دور التعليم العالي بالجزائر في بناء اقتصاد المعرفة ؟

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بطرح الأسئلة التالية :

- ✓ ما هي مقومات الاقتصاد المعرفي ؟
- ✓ ما هي فرص وتحديات الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي بالجزائر ؟
- ✓ هل تقدم برامج التعليم العالي بالجزائر معرفة علمية تساهم في بناء مجتمع المعرفة ؟

للإجابة على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

- أن الاقتصاد المعرفي غاية على جميع الأطراف المساهمة للانتقال إليه.
- أن برامج التعليم العالي بالجزائر تساهم في بناء مجتمع المعرفة.
- أن الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي بالجزائر يفرض تطوير برامج التعليم العالي.

➢ إطار البحث:

سوف تقتصر دراستنا على مؤشرات اقتصاديات المعرفة وآلية الانتقال إليها، مركزين على الاستخدام المتكامل للمعرفة، رأس المال البشري، وعليه فإن إطار بحثنا يتعلق بمساهمة التعليم العالي بالجزائر في تكوين مجتمع المعرفة.

➢ دوافع اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب هي:

1. الأسباب الشخصية :

- فضولنا إلى كل ما هو جديد في الساحة الاقتصادية.
- جعل الموضوع كمرجع لإخوتنا الطلبة يفتح لهم آفاق البحث في المستقبل.

2. الأسباب الموضوعية :

- انشغالنا بواقع التعليم العالي في الجزائر.
- التغيرات السريعة التي يشهدها العالم في كل من المجال العلمي والتقني وتأثيرها على الجامعة الجزائرية.
- كون الدراسة من أهم المواضيع التي اهتم بها الباحثين على المستويين العالمي والعربي.

➢ أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع نفسه، حيث تعالج أهم القضايا الخاصة بالتعليم العالي نظرا لتزايد الاهتمام به في الفترة الحالية خاصة في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية لما له من دور فعال في تكوين المورد البشري في مختلف المجالات العلمية والنظرية وباعتبار الجامعة مصدر إنتاج واكتساب للمعرفة.

➢ أهداف الدراسة :

- إلقاء الضوء على الاقتصاد المعرفي، وتحديد مظاهره، بيئته، تحدياته وفرص الانتقال إليه.

- تحديد آليات الانتقال من المعرفة إلى مجتمع المعرفة وأين الجزائر من هذا الانتقال.
- معرفة واقع التعليم العالي بالجزائر ومدى مساهمته في ترقية و تطوير أداء الاقتصاد المعرفي.

➢ منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي، بهدف تشخيص الوضع الراهن للتعليم العالي و تحديد المتطلبات الأساسية لمساهمته في بناء اقتصاد المعرفة، كما قمنا بتحليل مختلف مؤشرات اقتصاد المعرفة بالجزائر وبعض دول العالم.

➢ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن تناولت موضوع اقتصاديات المعرفة والتعليم العالي بالجزائر، إلا أن القليل منها أشار إلى دور التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر منها:

➢ الدراسة الأولى:

دراسة **جمال سالمي** (جوان 2005) بعنوان: " **سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة** "، حيث حاول الباحث تحليل معوقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، وخلص في الأخير إلى اقتراح بعض السبل لتيسير اندماج الجزائر في اقتصاديات المعرفة، كزيادة مستخدمي شبكة الانترنت، تطوير نظم التعليم والبحث والابتكار، الاهتمام برأس المال الفكري، وكذا الاهتمام بالتعلم مدى الحياة، وتثمين دور التعليم النظامي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

➢ الدراسة الثانية :

دراسة **محمد سيد أبو السعود جمعة** (2014) بعنوان: " **تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة** "،حيث اقترح الباحث بعض السياسات الخاصة بتطوير منظومة التعليم في الدول العربية لبناء اقتصاد المعرفة، من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما لهما من تأثير على مخرجات الاقتصاد بشكل خاص والحياة الاجتماعية بشكل عام.

➢ الدراسة الثالثة :

دراسة **محمد إمام سالم** بعنوان: **" The Role Of Universities In Building A Knowledge Based Economy In Saudi Arabia "**، حيث بينت الدراسة الدور الهام الذي تلعبه الجامعات في بناء اقتصاد قائم على المعرفة من خلال الابتكار وتسويق البحوث ونقل التكنولوجيا وسياسات التنمية الاقتصادية، وأكدت الدراسة على أن المملكة العربية السعودية تولي اهتماما كبيرا بالجامعات والتي تعتبرها كيانا مهما جدا بالنسبة للاقتصاد السعودي لتحقيق النمو و التنمية المستدامة.

- **الدراسة الرابعة :**

دراسة **بوعلام عليوات** (2005) بعنوان: **"إدارة المعرفة والتعاون بين الأفراد في المؤسسة"**، التي تناولت كيفية ترقية مشاركة المعرفة من خلال التركيز على الجانب الاجتماعي للعلاقات البينية، خاصة من خلال التعاون التكاملي الذي يعني لنتقال المعارف والخبرات من فرد لآخر.

- **صعوبات الدراسة:**

لقد واجهتنا صعوبات ومشاكل أثناء إعدادنا لهذا البحث وأهمها:

- قلة المراجع بسبب حداثة الموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية.
- قلة الإحصائيات الحديثة الخاصة باقتصاد المعرفة كونه مازال موضوعا جديدا.

- **خطة البحث:**

قسمنا المذكرة إلى ثلاث فصول، اشتمل الفصل الأول على ثلاث مباحث تعرضنا من خلالها إلى مقومات، أهمية ومؤشرات اقتصاد المعرفة ، كما تم دراسة آلية التحول من المعرفة إلى مجتمع المعرفة، و الفصل الثاني نهدف من خلاله إلى استعراض واقع وآفاق التعليم العالي حيث اشتمل بدوره على ثلاث مباحث تطرقنا من خلالها لأنظمة التعليم العالي بالجزائر ، التحديات التي تواجهه و مختلف مجهودات الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع ، أما الفصل الثالث والأخير فنسعى من خلاله إلى توضيح العلاقة بين التعليم العالي واقتصاد المعرفة، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث نستعرض من خلالها الأدوار الجديدة للتعليم العالي في ظ ل مجتمع المعرفة ، لنختم في الأخير بدراسة مقارنة بين الجزائر وبعض دول العالم معتمدين في ذلك على أهم مؤشرات الاقتصاد المعرفي.

الفصل الأول: اقتصاد المعرفة كتحدي عالمي جديد:

المبحث الأول: من المعرفة إلى مجتمع المعرفة

المبحث الثاني: اقتصاديات المعرفة الماهية والأهية

المبحث الثالث: مضامين ومؤشرات اقتصاديات المعرفة

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

منذ أن وجد الإنسان على وجه الأرض وهو يسعى إلى معرفة الحقائق التي تساعده على اكتشاف العالم الذي يعيش فيه وفهم القضايا التي تواجهه، لأن بالبحث عن المعلومات يستطيع الفرد كفاعل اجتماعي أن يواجه العقبات والمشاكل التي تواجهه في حياته، و بالتالي المعرفة مرتبطة بوجود الإنسان وتفكيره منذ أن خلقه الله عز وجل، إلا أنها تطورت وتنوعت بفعل تطور وعي الإنسان وخبراته، وعلى هذا الأساس تغيرت معطيات النشاط الاقتصادي حيث أصبحت فيه القدرة على الإنتاج و التقدم تعتمد على القدرة على الإبداع والابتكار، وسنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على أهم ملامح هذا الاقتصاد الجديد من خلال ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول المعرفة ومجتمع المعرفة، في المبحث الثاني ماهية اقتصاديات المعرفة وفي المبحث الثالث مضامين ومؤشرات اقتصاد المعرفة.

المبحث الأول: من المعرفة إلى مجتمع المعرفة :

منذ الوجود وطيلة الزمن امتاز الإنسان عن سائر الكائنات الأخرى بحبه وولعه للمعرفة، هذا الحب والولع لازما الإنسان منذ خلقه وما زالا معه، وسوف يظلان معه مادامت الحياة مستمرة، فالمعرفة الإنسانية في زيادة وتوسع مادام الإنسان موجود ويفكر ، إن الانطلاق في هذه الدراسة التي تعد المعرفة مركز ثقلها بحثا عن الإجابة للإشكالية المطروحة يستدعي أولا الإلمام والمعرفة حول المعرفة (Knowledge about Knowledge) بصورة عامة من حيث أهميتها للفرد والمجتمع، خصائصها،أنواعها، ومساهمتها في بناء مجتمع المعرفة، وسيتم تناول هذه العناصر بالتفصيل فيما يأتي.

المطلب الأول: المعرفة كمصدر اقتصادي:

تعد المعلومات مصدرا اقتصاديا في حد ذاتها وليست مجرد وسيلة لتحقيق أو تسهيل المعاملات الاقتصادية أو غير ذلك من متطلبات الحياة اليومية وإنما، فكأن الذي يميز مجتمع المعرفة ليس هو الحصول على المعلومات أو إمكان استخدامها بكفاءة وتسخيرها لتحقيق أهداف معينة ومحددة رغم أهمية هذه الوظيفة، وإنما الذي يميز ذلك المجتمع ويحدد قدرته على البقاء والصمود والتقدم والمنافسة هو إنتاج هذه المعرفة.

الفرع الأول: مفهوم المعرفة:

هناك عدد غير محدود من التعاريف، تختلف باختلاف التخصصات التي تعكس مجال اهتمام الكتاب والمنظرين خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وفيما يلي نستعرض تطورات المعرفة عبر العصور، بالإضافة إلى مجموعة من التعاريف.

أولا: المعرفة عبر العصور:

1- المعرفة فلسفيا:

حظيت المعرفة با هتمام الفلاسفة والعلماء، وشغلت أفكارهم وعقولهم بعض الأسئلة التي اشتركوا فيها مجملهم وهي:[1]

- ✓ ماذا نعرف؟

[1] بكاري سعد الله، اقتصاد المعرفة ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007 – 2008، ص:03.

- ✓ ماذا يجب أن نعرف؟
- ✓ كيف نعرف؟
- ✓ ما قيمة ما نعرف؟
- ✓ وما مجال استخدام ما نعرف؟

لقد تراكمت المعرفة عند الإنسان بفضل ملاحظاته واهتمامه بما يدور حوله وكذا بحثه الدائم والمتواصل لمعرفة ما يجري حوله ، وقد استخدم الإنسان عدة وسائل من أجل زيادة وتوسيع معرفته فكانت الفطرة هي أول الوسائل التي استخدمها ثم الملاحظة والتتبع ثم الخبرة التي اكتسبها عبر الزمن وصولا إلى البحث العلمي الحديث والأساليب الأكاديمية لاكتساب المعرفة في عصرنا الحالي.

لقد أثبت لنا التاريخ من خلال المؤرخين أن كل فروع المعرفة ومناهج البحث انفصلت تدريجيا عن الفلسفة (أم العلوم) كونها أول علم عرفه الإنسان منذ القدم، حتى أصبحت على ما هي عليه اليوم من تعدد واختلاف ألوان المعرفة الإنسانية، وهذا ما أشار إليه " **أوجست كونت**" في قانونه المعروف بقانون المراحل الثلاثة والذي ذهب إلى أن الفكر الإنساني قد مر بثلاث مراحل تبدأ بالمرحلة اللاهوتية أو الغيبية تليها المرحلة الفلسفية أو الميتافيزيقية وتنتهي بالمرحلة العلمية الوضعية التي تخلص فيها الإنسان من مختلف التفسيرات الغيبية والدينية والفلسفية لينحو نحو التفسير الوضعي والعلمي للظواهر وهو ذلك التفسير الذي يقوم على منهج محدد.[1]

ومن هذا المنطق لابد لنا أن نعرج على المفهوم الفلسفي للمعرفة ، فقد عرفها الطبيب الفيلسوف المحقق والعالم الفاضل الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن سينا كما يلي:

" أن كل معرفة وعلم إما تصور وإما تصديق، والتصور هو العلم الأول ويكتسب بالحد، والتصديق إنما

يكتسب بالقياس، فالحد والقياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التي تكون مجهولة، فتصير معلومة بالروية."[2]

أما أفلاطون فقد شكك في المعرفة في حد ذاتها عندما تساءل عن حدود المعرفة وهل نعرف الحقيقة

[1] د. السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع المعرفة، دار المعرفة الجامعية 1997، الإسكندرية، ص:05.
[2] د. محمد عزيز نظمي سالم، مناهج تفسير المعرفة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص:05.

معرفة تامة مطلقة؟، كما أنه أعطى جرعة جديدة ودفعة قوية لأهمية المعرفة من خلال دعوته لإقامة المدينة الجديدة الفاضلة التي يحكمها الفلاسفة وعشاق المعرفة وهو القائل:

"بدون المعرفة لن يكون الإنسان قادرا على معرفة ذاته وأن حامل المعرفة وحده القادر على فهم عالمه المحيط به والمتمثل بالوجود"[1].

تطور الاهتمام بالمعرفة مع مر العصور وتحولت من مجرد فضول إلى سعي لاكتسابها والبحث عنها.

على ضوء هذه التعاريف يمكننا القول أن المعرفة من الوجهة الفلسفية هي : " كل ما يحوزه عقل الإنسان من معارف ومعلومات وكذا تصورات وأحداث ماضية وكذا المهارات والخبرات التي تراكمت عنده على مر حياته ووجوده وهذه المعرفة يكون قد أكتسبها إما عن طريق حسه أو عن طريق استقصائه وبحوثه."[2]

2- المعرفة في الإسلام:

يرجع الاهتمام بالمعرفة إلى بدايات خلق الإنسان حيث خلقه الله سبحانه وتعالى على الفطرة ثم علمه وهداه السبيل لقوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ ﴾[3] وقوله عز وجل: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴿٤﴾ ﴾[4] وبين له سبل المعرفة أساس التفاعل البشري ، لقوله تعالى:﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾ ﴾[5]، فقد شغلت المعرفة مكانة كبيرة في القرآن الكريم حيث بين لنا الدين الإسلامي طبيعتها من خلال السماح للأفراد بالتفكير في أنفسهم، وقد ورد ذلك في آيات عدة منها قوله تعالى: ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾[6]،

---

[1] بكاري سعد الله، نفس المرجع، ص: 06.

[2] د.السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص:04.

[3] سورة البقرة، الآية: 31.

[4] سورة الرحمان، الآيتين: 03 – 04.

[5] سورة الزمر، الآية: 09.

[6] سورة الداريات، الآيات: 21 – 23.

إن الإنسان في المعرفة القرآنية صفحة بيضاء، يولد وليس لديه أي تصور عن محيطه الطبيعي أو الاجتماعي وهنا يحتم عليه أن يسعى لتحصيل المعرفة، يقول عز وجل:﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۙ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٧٨ ﴾[1]، كما أن الفكر هو نشاط بشري أداته العقل وثمره الرأي والعلم والمعرفة ، فقد ميز الله البشر عن سائر المخلوقات بالعقل الذي جعله كمال الإنسان، لقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ١٣ ﴾[2]، وقد احترم الإسلام العقل وأكد على العلم والمعرفة، وبين فضلهما، ودعا إلى طلبهما من المهد إلى اللحد، وتطبيقهما واستخدامهما في كل ما ينفع ويحقق التقدم والخير والقوة ، لقوله عز وجل في أول سورة نزلت على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم:﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥ ﴾[3]، وفي الحديث الشريف يقول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ **طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ** ﴾[4]، وفي حديث آخر يقول صلى الله عليه وسلم﴿**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضَاءً لِطَالِبِ العِلْمِ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحِيتَانُ فِي المَاءِ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ القَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِنَّمَا وَرَّثُوا العِلْمَ فَمَنْ أَخَذَ بِهِ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ** ﴾[5] إذا فالقرآن الكريم مليء بالآيات القرآنية التي تحث على العلم والمعرفة سواء من حي ث البحث أو الاستخدام لأنها مصدر الوصول إلى الحقيقة، وبعد أن كانت المعرفة حكرا على الفلاسفة وتلاميذها أصبح اكتساب العلم متاحا للجميع.

---

[1] سورة النحل، الآية: 78.

[2] سورة الجاثية، الآية: 13.

[3] سورة العلق، الآيات: 01 - 05.

[4] موطأ الإمام مالك، الجزء الأول، ص:172.

[5] موطأ الإمام مالك، كتاب العلم، الجزء الأول، ص:683.

ثانيا: تعريف المعرفة:

تتعد مفاهيم المعرفة وتختلف باختلاف العلوم ومجالات الاهتمام بها، وفيما يلي سوف نورد أهمها:

تعد المعرفة في عصرنا الراهن معيار تقدن الأمم والشعوب والأفراد، وتعتبر سلاحا قويا بيد من يمتلكها في ظل اقتصاد المعرفة.

- عرفت المعرفة في اللغة العربية بالعلم، لقوله تعالى ﴿ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّ ﴿٨٣﴾ ﴾[1] أي علموا.

- "هي الناتج المباشر لفهم محتوى المعلومات مما يضيف لها قيمة يمكن أن تسهم في زيادة فعالية صنع القرارات.[2]

- " هي مجموع المعلومات المتوفرة للمنظمة في وقت محدد وقد تكون متوفرة طبيعيا (ذاكرة الإنسان) أو صناعيا (الأرشيف) وقد تكون متوفرة للعامة أو تكون متوفرة فقط لبعض الأفراد، تساهم في زيادة نشاط المنظمة وكذا تقدمها.".[3]

- هي: "حاصل جمع البيانات، المعلومات، المهارات، الخبرات، الممارسات والإدراك الكامل للعلاقات والعمليات والإبداعات".[4]

- "المعرفة هي مورد ذي أهمية بالغة للاقتصاد فهو ذا أهمية عن الموارد الفيزيائية الأخرى (رأسمال، أرض، مواد خام...) ، حيث أن هذه الأخيرة متناقصة والمعرفة متزايدة على حسب كثرة استعمالها ".[5]

وجملة القول أن المعرفة هي :" الفهم الراقي والإدراك الصحيح للظواهر والحقائق من خلال الخبرات والثقافات والمهارات والقدرات الكامنة والمكتسبة لدى الفرد والمنظمة " ، والشكل الآتي يبني عناصر المعرفة:

---

[1] سورة المائدة، الآية: 83.

[2] T.H Davenport&L.Prusak, Working knowledge:How organizations manage what they know, Harvard school press, Boston,2000,p:03.

[3] J.L.Maunoury. Economie du savoir librairie armonis colin, paris 1972, p:6.

[4] Richard DAFT, Organization Theory & Design, South – Western Thomson Learning, 2001, P:323.

[5] Thomas clarke, the khnowledge economy, education and training MCB University press, R 2001, p:189.

الشكل رقم(01):عناصر المعرفة:

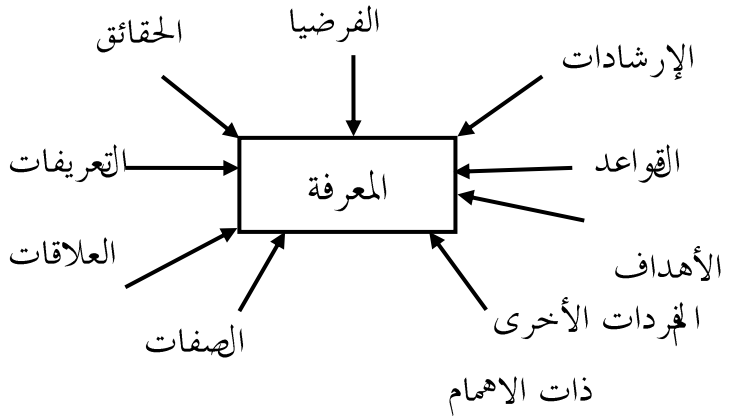

المصدر :د.نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره ،ص 17.

الفرع الثاني :مصادر وأصناف المعرفة:

تعد المعرفة موردا حيويا لا يتأتى من فراغ، بل يتولد من مصادر معينة تمثل المنبع الأساسي له، بحيث أن الذكاء والتعلم والخبرة أمور تحدد حدود المعرفة للأفراد وعليه فإن أهم أصناف و مصادر المعرفة هي:

أولا :مصادر المعرفة:[1]

1- المصادر الداخلية:

تتمثل المصادر الداخلية في خبرات أفراد المنظمة المتراكمة حول مختلف الموضوعات وقدرتها على الاستفادة من تعلم الأفراد والجماعات وعملياتها والتكنولوجيا المعتمدة ومن أمثلتها : الإستراتيجية والمؤتمرات الداخلية، المكتبات الالكترونية والتعلم والحوار، العمليات الداخلية للأفراد عبر الذكاء والعقل والخبرة والمهارة أو من خلال التعلم بالعمل أو البحوث وبراءات الاختراع الداخلية.

2- المصادر الخارجية:

وهي تلك المصادر التي تظهر في بيئة المنظمة المحيطة، والتي تتوقف على نوع العلاقة مع المنظمات الأخرى الرائدة في الميدان، أو الانتساب إلى التجمعات التي تسهل عليها عملية استنساخ المعرفة، ومن أمثلتها :المكتبات، الانترنت، القطاع الذي تعمل فيه المنظمة ، المنافسون لها ، الموردون والزبائن، الجامعات ومراكز البحث العلمي، وبراءات الاختراع الخارجية.

---

[1] حمادي عبلة، دور إدارة المعرفة في بناء المنظمة المتعلمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، 2012- 2013، ص:09.

ثانيا :أصناف المعرفة: Types of Knowledge:

يمكن أن تتضمن المعرفة أنواعا وأشكالا عديدة إلا أنه يمكن حصرها في مجموعتين هما:

1. المعرفة الصريحة (EXPLICIT) .

2. المعرفة الضمينة (TACIT) .

1- المعرفة الصريحة (المعلنة) (Explicit Knowledge):

وهناك من سماها الصريحة أو الواضحة أو الظاهرة أو الظاهرية أو المقيدة ، تتعلق المعرفة الظاهرية بالمعلومات الموجودة والمخزنة في أرشيف المنظمة ومنها (الكتيبات المتعلقة بالسياسات، الإجراءات المستندات، معايير العمليات والتشغيل) وفي الغالب يمكن لأفراد المنظمة الوصول إليها واستخدامها ويمكن تقاسمها مع جميع الموظفين من خلال الندوات والكتب واللقاءات، وقد ميز POLANYI بين نوعين من المعرفة عندما قال أننا نعرف أكثر مما يمكن أن نقول MORE THAN WE CAN TELL WE CAN NOW وفي ذلك إشارة صريحة بالطبع لصعوبة وضع المعرفة الضمينة في كلمات منطوقة.[1]

هي معرفة سهلة الوصف والتحديد مع إمكانية إعادة قراءتها وإنتاجها وبالتالي تخزينها واسترجاعها معبر عنها كميا وقابلة للنقل والاستيعاب والتعلم مثل :براءات الاختراع ،التصاميم ،الخرائط الصناعية.

2- المعرفة الضمينة (Implicite Knowledge):

تعرف كذلك بالمعرفة الشخصية أو المكتومة إلى غير ذلك من التسميات التي تصب في مفهوم واحد ألا وهو أنها خاصة بالأفراد وموجودة في عقولهم وقلوبهم.[2]

تتعلق المعرفة الضمنية بالمهارات KNOW-HOW (SKILS) وليس من السهل نقلها أو تحويلها للآخرين، وقد تكون تلك المعرفة فنية أو إدراكية، ويمكن اكتسابها من خلال تراكم خبرات سابقة وغالبا ما تكون ذات طابع شخصي مما يجعل الحصول عليها صعبا.

وهناك معرفة أخرى تعد امتدادا للمعرفة الضمنية تدعى ب:

---

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، ط1، 2009، عمان- الأردن، ص:14.

[2] عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2011- 2012، ص:30.

* المعرفة المختبئة:

وهي تلك المعرفة التي يمكن التصريح عنها، لكن لم يتم فعل ذلك إلى الآن، و وجودها قائم على استنتاجها من خلال مراقبة الأداء أو السلوك، وعليه من الممكن تحويل بعض المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرة، عن طريق ملاحظة الممارسات العملية وتدوينها بنشرات وكتيبات لتصبح معلومات.

وقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في دعم واستغلال المعرفة الضمنية من خلال تكييفها بطريقة تلبي الاحتياجات الفعلية للمنظمات، فالذكاء الاصطناعي مثلا يحاول جعل الحاسوب قادرا على التصرف بذكاء، باستخدام مجموعة تقنيات تلائم وضع أنظمة ترتكز على المعرفة .[1]

الجدول رقم(01): مقارنة بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية :

المعرفة الصريحة	المعرفة الضمنية
– قابلة للإدراك. – سهولة الحصول عليها. – موجودة في الكتب والمقالات ...الخ. – موضوعية. – غير شخصية. – يمكن التعبير عنها بشكل كلمات ،رموز رسومات.	– غير قابلة للإدراك. – لا يمكن الحصول عليها إلا بموافقة مالكها. – موجودة على شكل خبرات وفي عقول الأفراد. – ذاتية. – شخصية. – يصعب التعبير عنها أو معالجتها لأنها معقدة.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات السابقة.

[1] طه حسين نوي، التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،2010-2011، ص:30.

الفرع الثالث :خصائص وأهمية المعرفة :[1]

للمعرفة أهمية بالغة في شتى المجالات، وتتسم بالعديد من الخصائص نذكر منها ما يلي:

أولا :خصائص المعرفة :

- ✓ غير مادية أي غير ملموسة.
- ✓ تتعرض للتغير المستمر أي أنها غير ثابتة.
- ✓ المعرفة هي نتاج العلم والتعلم والخبرة.
- ✓ المعرفة تراكمية، أي أنها تتجدد وتزداد وتتراكم ، والمعرفة السابقة تمثل الأساس لتوليد المعرفة الجديدة.
- ✓ المعرفة قدرة إدراكية يمكن أن تكون معرفة تفاعلية تتحقق عن طريق الحوار.
- ✓ أنها موجهة بالأفعال ومدعومة بالقواعد.
- ✓ المعرفة لا تستهلك بالاستخدام.[2]
- ✓ تحويل أو نقل المعرفة لا يؤدي إلى فقدانها.
- ✓ المعرفة وفيرة لكن القدرة على استعمالها نادر.[3]

يتضح مما سبق أن المعرفة ليست كباقي المكونات الأخرى للسلع، بل هي مورد حيوي قابل للتطور والتغير وفق احتياجات المؤسسة ومقتضيات البيئة الخارجية، كما أن إنتاجها واستخدامها ومشاركتها خاضع لعدة معطيات تتعلق أساسا بالأفراد وليست بالتكنولوجيا، وبالتالي فالعنصر البشري هو المنتج والمحرك والمستخدم للمعرفة، ولهذا يمثل مركز اهتمام إدارة المعرفة باعتباره ثروة المؤسسة ومصدر المعرفة فيها.

ثانيا: أهمية المعرفة The importance of knowledge:

تبرز أهمية المعرفة في الوقت الحاضر، وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة ثورة المعرفة المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يلي :

- ✓ تعتبر المعرفة أساس اتخاذ قرار إنشاء المنظمة، وتحديد الإستراتيجيات والأهداف.

---

[1] نفس المرجع، ص:32.

[2] حماني فضيلة، مؤسسات التعليم العالي وتشكيل مجتمع المعرفة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013- 2014، ص ص: 86 - 87.

[3] بلقوم فريد، مرجع سبق ذكره، ص:44.

- ✓ تساعد المعرفة الفرد والمنظمة على فهم متغيرات وعناصر البيئة المحيطة بها وتفسير العلاقات بينها.
- ✓ تلعب المعرفة دور كبير في اكتشاف حاجات ورغبات المستهلكين والارتقاء بها وتنميتها.
- ✓ تعتبر المعرفة والمعلومات المتعلقة بالمنافسين والمنافسة بشكل عام، أساس التنافس والبقاء.
- ✓ تعد مجموع المحفظة المعرفية للمنظمة والتي بحوزة الأفراد مصدر قوة واستمرارية المنظمة
- ✓ وتدعيم أنشطتها الإبتكارية، ومصدر التجديد والتطوير.[1]
- ✓ تكوين رأس مال فردي، تمثله الأصول غير المادية وغير الملموسة.
- ✓ أسهمت المعرفة في مرونة المنظمات وتحويلها إلى مجتمعات معرفية.

مما سبق نلاحظ أن المعرفة أصبحت مورد هام للمنظمة ،وعنصرا أساسيا من بين عوامل الإنتاج ،وعلى أي منظمة أرادت البقاء والاستمرار في خضم التهديدات والمخاطر ما عليها إلا الابتكار والإبداع من خلال تنمية ورفع قدرات أفرادها الذهنية والفكرية ،من أجل توليد معرفة كافية لمواجهة المنافسة.

المطلب الثاني: الارتقاء المعرفي :

يعتبر التمييز بين البيانات والمعلومات والمعرفة الخطوة الأولى والأكثر أهمية في سبيل الاستفادة من إدارة المعرفة، فلابد للمنظمة أن تعرف ما هو الشيء الذي سوف تديره ، فالخلط بين هذه المفاهيم كبير ووارد دائما، وهو السبب الرئيسي في فشل الكثير من برامج إدارة المعرفة.

الفرع الأول :من البيانات إلى المعلومات:

يكاد يجتمع أهم الباحثين في مجال المعلومات على أن البيانات أو المعطيات هي:

تلك الحقائق، الأرقام، الحروف، الكلمات والإشارات التي تعبر عن فكرة ما ، حدث معين أو موقف محدد إذ أن هذه البيانات تعتبر العنصر الخام لمدخلات أي نظام، فهي موجودة ومرتبطة بالكثير من ميادين الحياة كالعلوم، الطب، الكيمياء، الهندسة وكذلك إدارة الأعمال في المنظمة الإنتاجية والتجارية.

[1] قلش عبد الله، التدريب كدعامة للميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، 2006- 2007، ص:17.

أولا: البيانات DATA:

هي عبارة عن مواد خام وحقائق مجردة غير منتظمة ومستقلة عن بعضها على شكل رموز، كلمات، صور، أو حقائق بسيطة متفرقة لم يجر تفسيرها وهي بحد ذاتها وبصورتها البسيطة تكون قليلة الفائدة. وبالتالي فهي تعتبر المادة الخام الرئيسية لإنتاج المعلومات المطلوبة.

وحتى تكون هذه المعلومات جيدة يجب أن تتوافر في البيانات الخصائص التالية:[1]

- ✓ درجة كبيرة من الدقة وخالية من الأخطاء.
- ✓ أن تكون البيانات ممثلة لواقع الأشياء، حتى تعبر عن حقيقة الأمور.
- ✓ أن تكون شاملة دون تفصيل زائد، ودون إيجاز يضيع معناها.
- ✓ أن تكون متناسقة فيما بينها، دون تعارض أو تناقص.
- ✓ أن تكون مناسبة زمنيا للاستخدام.

ثانيا: المعلومات Information:[2]

هي ما ينتج من معالجة البيانات التي تتوالد في البيئة وهي تزيد مستوى المعرفة لمن يحصل عليها، وهذا يعني أن المعرفة أعلى شأنا من المعلومات، فنحن نسعى للحصول على المعلومات لكي نعرف (أو نزيد معارفنا)، وبصفة عامة، فإن كلمة المعلومة لها عدة معاني، وأشهرها تلك التي تختص بنقل الرسالة، وحتى يتم استغلال واستهلاك المعلومة يجب أن يكون هناك باعث للرسالة ولآخر يستقبلها، كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم(02): المعلومة ونقل الرسالة:

المصدر: طه حسين نوي، التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، ص:38.

ويمكن تداول المعلومات بعدة طرق، نذكر أهمها:

[1] نعيم إبراهيم الظاهر،37 مرجع سبق ذكره، ص: 13.
[2] بلقوم فريد، إنتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، دامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، 2012-2013، ص: 41.

- ✓ التداول الكتابي (البريد، الملفات، الصحف).
- ✓ التداول الشفهي (الهاتف، المقابلات).
- ✓ التداول عن طريق الصورة (التلفاز، المعارض).
- ✓ التداول بواسطة الإعلام الآلي.

حتى يمكن للمنظمة أن تستفيد من هذه المعلومات، فإنه يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية: الدقة ، التوقيت المناسب، التكامل، التركيز، الدلالة، ارتباط المعلومات بالاحتياجات (الملائمة)، المرونة، الوضوح، النفاذ، عدم التحيز.[1]

الفرع الثاني: من المعلومات إلى المعرفة:

إذا كانت المعلومات هي نتاج تصنيع البيانات (المعطيات)، فإن المعرفة هي نتاج تصنيع المعلومات، إذ أن المعرفة هي حصيلة ما يمتلكه فرد أو منظمة أو مجتمع من معلومات وعلم وثقافة في مجال معين، وفي وقت معين، بتعبير آخر، المعرفة هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة البشرية والمدركات الحسية والقدرة على الحكم.[2]

على هذا الأساس فإن المعرفة الإنسانية أصبحت من أهم الموارد المادية، و بالتالي ينبغي ألا تبقى مبعثرة بين ثنايا الوثائق والتقارير، أو في أذهان ذوي الخبرة، فتفنى بفنائهم، بل بات من الضروري التفكير في وسائل تصون المعرفة وتنميها.

يمكن تلخيص أهم الفروق التي تميز بين البيانات، المعلومات والمعرفة، وذلك في الجدول التالي:

الجدول(02):الفروق المقيمة بين ثلاثية البيانات،المعلومات،المعرفة:

البيانات	المعلومات	المعرفة
مشاهدات بسيطة.	بيانات وثيقة الصلة بموضوع وذات غاية محددة.	معلومات مفيدة وخصبة مستنبطة بواسطة الذهن البشري ،تنشأ عن عمليات الاستنباط والسبر والقياس.

[1] طه نوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39 - 40.

[2] إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة المعرفة، الممارسات والمفاهيم، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص:61.

تسهل هيكلتها.	تحتاج إلى آليات تحليلها.	يصعب هيكلتها
يسهل التقاطها من الواقع بواسطة الآلات.	تحتاج إلى اتفاق على دلالة معانيها.	من الصعب التقاطها بواسطة الآلات وتفتقر إلى معالجة عقلية.
تمتاز بقابليتها للتحديد الكمي.	تحاج إلى وساطة العقل البشري في صياغة دلالة معانيها.	غالبا ما تكون ضمنية أو صورية.
يسهل نقلها وتداولها.	يسهل نقلها وتداولها.	يصعب نقلها ،ما لم تكن قد نتجت عن معرفة ميدانية وخبرة ودراية.

المصدر: طه حسين نوي، التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، ص:43.

الفرع الثالث: من المعرفة إلى الحكمة:

إن تطبيق المعرفة بشكل متكرر يقود إلى الخبرة، والتمحيص والتحليل الإضافي للمعرفة والخبرة يؤديان إلى توليد الحكمة، فالمعرفة من هذا الباب هي معرفة العمل وليست المعرفة الابستومولوجيا النظرية فقط، وإنما هي تحويل المعرفة النظرية إلى عمل تطبيقي بعد استيعابها ، و بالتالي يمكن الوصول إلى مستوى الحكمة، الذي يمثل ذروة الهرم المعرفي، من خلال تجاوز المتاح وفتح آفاق معرفية جديدة ،وكسر القيود واقتناص الفرص ،وتحقيق أفضل النتائج من إبداع وتميز واستغلال أمثل الموارد.[1]

وهي:" تجسيد الذكاء، وفهم ما هو صحيح وخطأ وفهم القيمة الدائمة، كما تشمل الحكمة القدرة على قبول التوجهات الجديدة التي يمكن أن يكون مرغوبا فيها ويمكن إدراكها فهي تستخدم المعرفة المعبر عنها في المبادئ للوصول إلى قوارات حكيمة، تمثل ذروة هرم المعرفة بمواجهة أعقد العمليات التي يمارسها العقل البشري، لتحويل المعرفة إلى الحكمة من أجل فتح آفاق معرفية وكسر القيود واقتناص

[1] إبراهيم الخلوف الملكاوي، نفس المرجع، ص:62.

الفرص التي تؤدي إلى أفضل الإبداعات بالاستغلال الأمثل للموارد، وصولا إلى أفضل النتائج بأقل التكاليف وأقل وقت ممكن [1]، ويمكن توضيح العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة:

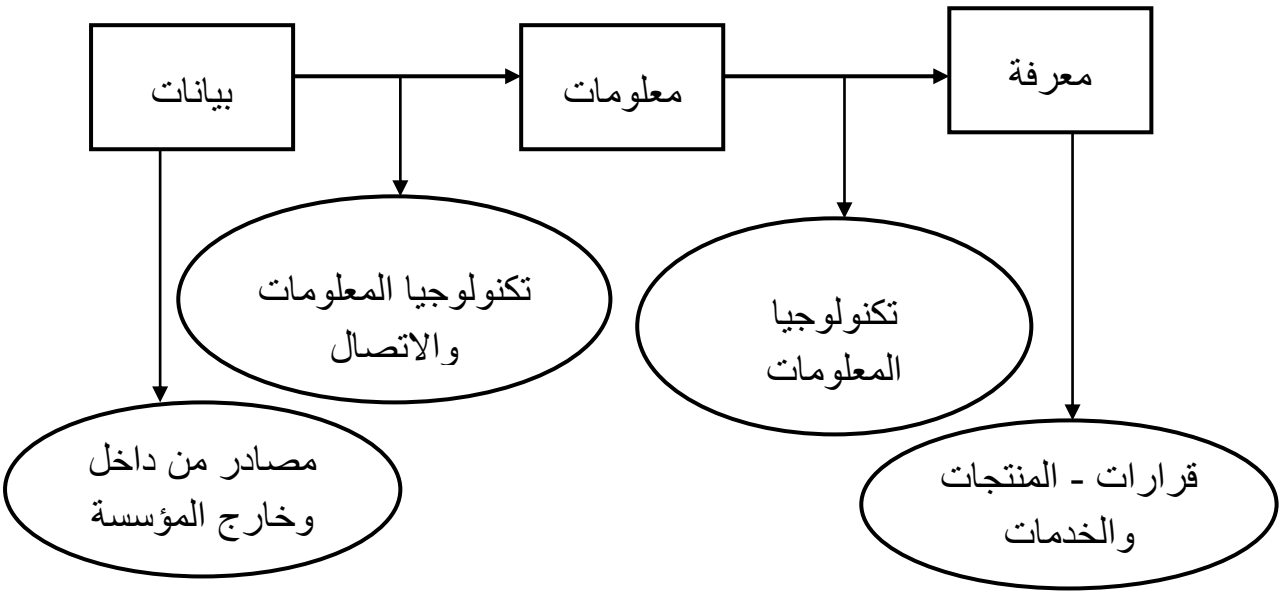

المصدر: بوركوة عبد المالك، إدارة المعرفة كمدخل لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير 2011-2012 جامعة قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية،ص:04.

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن البيانات تستقطب من مصادر داخل وخارج المؤسسة والتي يتم معالجته بواسطة الحاسوب لتصبح عبارة عن معلومات يتم نشرها بواسطة وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال لنحصل في الأخير على معرفة تساهم في اتخاذ القرارات بشأن المنتجات والخدمات.

ويمكن ترتيب العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة وصولا إلى الحكمة من خلال الشكل التالي والمرتب على أساس مبدأ التسلسل:

[1] حرنان نجوى، مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية، 2013-2014، ص: 78.

الشكل رقم (04): الهرم المعرفي:

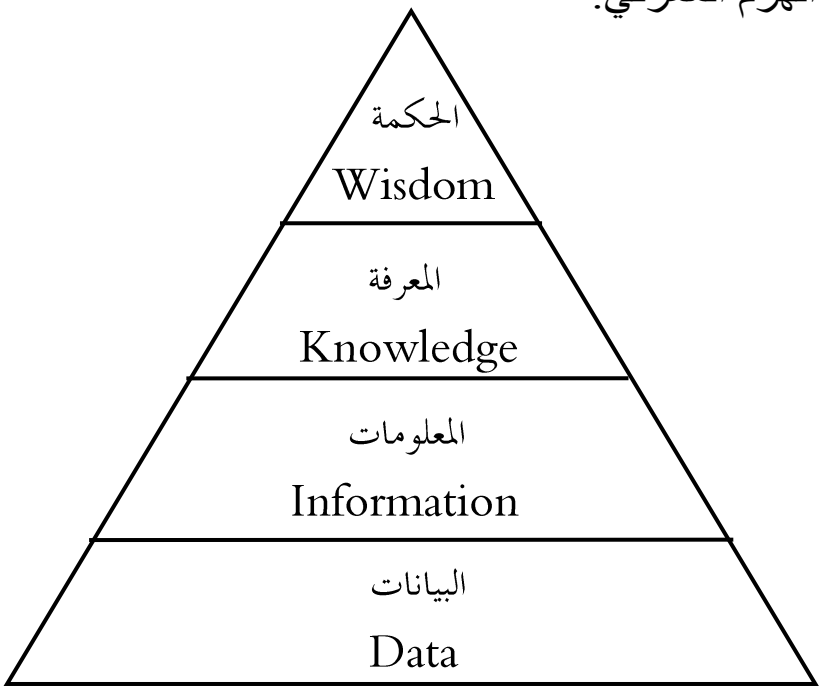

المصدر: نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، ط1، 2009، عمان– الأردن، ص:17.

المطلب الثالث: نحو مجتمع المعرفة:

أفضت الثورة المعلوماتية إلى مجتمع المعرفة الذي يتوسع في استعمال المعرفة في تسيير أموره وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، والذي ينتج المعلومات ويجيد توظيفها في إنتاج معارف جديدة، والذي يعتمد بالأساس على المعرفة كثروة أساسية، أي خبرة الموارد البشرية ومعارفها كأساس للتنمية الشاملة.[1]

الفرع الأول :مفهوم مجتمع المعرفة:

أولا :التطور التاريخي لمجتمع المعرفة:

يعد مجتمع المعرفة مرحلة جديدة من مراحل التطور أعقبت المرحلة الصناعية وأطلق عليها السوسيولوجي

الأمريكي (ألفن توفلز) اسم (الموجة الثالثة)، باعتبار أن البشرية قد عرفت في تاريخها حضارتين سابقتين

هما :موجة عصر الزراعة ،وموجة عصر الصناعة ،وها هي ذي اليوم تدخل عر المعرفة.

[1] د.عبد الرحمن عبد السلام، د.محمد عبد الرزاق إبراهيم، التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لمركز التعليم الالكتروني، البحرين، 2006/04/19، ص:04.

حدد بيرناربو خمسة مراحل لتطور المجتمع البشري وهي:

1- العصر البدائي:

وكانت فيه قاعدة الثروة هي الصيد.

2- العصر الزراعي:

وكانت فيه قاعدة الثروة في المجتمع هي الزراعة ورمزها المحراث الزراعي.

3- العصر التجاري:

وكانت فيه الثروة تبادل السلع أو التجارة ورمزها الشركات التجارية.

4- العصر الصناعي:

وكانت فيه قاعدة الثروة تتمثل بالأرض والعمل ورأس المال ورمزها المحرك البخاري.

5- عصر المعلومات:

وكانت فيه قاعدة الثروة تتمثل بالمعلومات والمعرفة والقدرة على تكوينها وتقاسمها واستخدامها بكفاءة

عالية، ورمزها المعلومات المعالجة بالشركات المحسوبة وكثيفة المعرفة. [1]

ويمكن إظهار هذه المراحل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05) :الثروات الخمسة في تطور المجتمع:

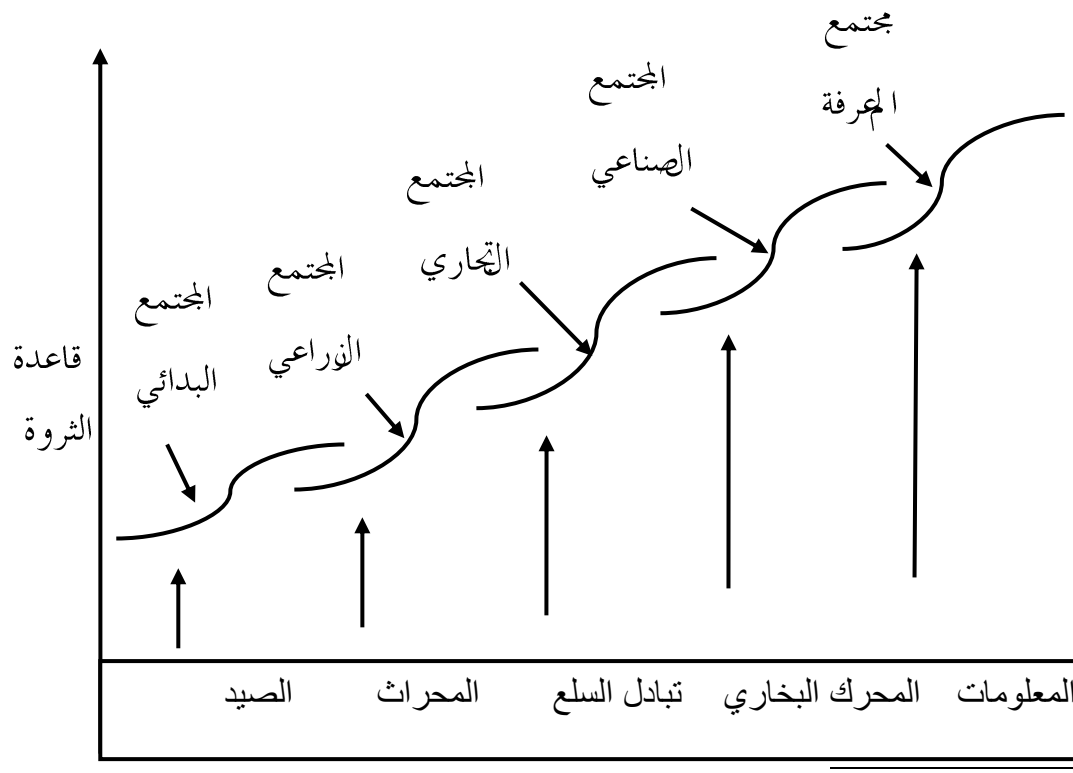

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص:12.

الوقت

المصدر: نعيم إبراهيم الظاهر،إدارة المعرفة، ط1، 2009، عمان– الأردن، ، ص: 12.

ثانيا: تعريف مجتمع المعرفة:

المقصود بمجتمع المعرفة "ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي :الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا إلى ترقية الحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية الإنسانية "[1]، يركز هذا التعريف على العمل الفكري والمعرفي الذي يتخلل جل النشاط الإنساني كما وكيفا، بما يجعل منه معيار أساسيا يقاس به مدى الرقي والتنمية البشرية.

هو كل مجتمع تعد فيه المعرفة مصدر الإنتاج الأول بدلا من رأس المال أو القوة العاملة، وهو يشير إلى المكانة التي يوليها مجتمع ما للمعلومات، حيث يستخدمها، بعد إيجادها ونشرها لتحقيق رفاهية مواطنيه وازدهارهم، ويتسم هذا النوع من المجتمعات بكون المعرفة مكونا رئيسيا في أي نشاط إنساني فيه، ويعتمد فيه على المعلومات والمعارف في جميع أوجه النشاط الإنساني، سواء في المجال الاقتصاد، الاجتماعي أو الثقافي، أي أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي تكون المعرفة فيه إحدى قوى الإبداع والابتكار.[2]

الفرع الثاني: خصائص وأبعاد مجتمع المعرفة:

أولا: خصائص مجتمع المعرفة:

يمتاز مجتمع المعرفة بمجموعة من الخصائص هي:

- ✓ إنتاج المعرفة وليس استهلاكها فقط.
- ✓ توافر مستوى عالي من التعلم والنمو المستمر في الوسائل التعليمية.
- ✓ توافر مراكز البحوث والتطوير والعمل على تزويدها بالأفراد المؤهلين والمعدات اللازمة وتطويرها باستمرار.

[1] تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، أهداف التنمية للألفية، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، 2012/04/17،ص:36.
[2] التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية، تقرير دولي، وزارة التعليم العالي، وكالة التخطيط والمعلومات، ص:02.

- ✓ القدرة على إنتاج البرمجيات وليس إنتاج المعدات الصلبة فقط أو الأجهزة التي تستخدم في الحصول على المعرفة.
- ✓ انتشار التكنولوجيا الأحدث والأحسن أداء ،الأرخص سعرا ،الأصغر حجما ،الأخف وزنا والأكثر تعقيدا من سابقتها.
- ✓ المعلومات اللازمة لإنتاج المعرفة أكثر كثافة، وتتطلب ارتفاعا متزايدا للقدرات البشرية من علماء ومطورين وتقنيين.

ثانيا :أبعاد مجتمع المعرفة:

إن توفر الخصائص السابقة يستدعي فهم مجتمع المعرفة في أبعاده المختلفة:[1]

1 - البعد الاقتصادي:

تعتبر المعلومة في مجتمع المعرفة السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص

العمل وترشيد الاقتصاد، وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده

ونشاطاته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه في العصر الرقمي الحالي.

2- البعد التكنولوجي:

إن مجتمع المعرفة يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها، سواء فيها يتعلق بالعتاد أو البرمجيات، كما يعني البعد التكنولوجي لثورة المعلومات توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع.

3 - البعد الاجتماعي:

يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع، وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان ، والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة التطور بالنسبة للفرد.

[1] د.الجوزي ذهبية، أخلاقيات المعرفة في ظل مجتمع المعرفة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، المجلد 02،2014، ص ص:21 - 22.

4- البعد الثقافي:

يعني مجتمع المعرفة إعطاء أهمية قصوى للمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع، والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

5- البعد السياسي:

يعني مجتمع المعرفة إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية، أي مبنية على استعمال المعلومة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوفير حرية تداول المعلومات، وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة، وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة.

6- البعد التعليمي:

يرتبط مجتمع المعرفة بالتعليم، إذ أنه لا يمكن مجتمع معرفي بدون وجود قاعدة وشريحة عريضة من أفراد المجتمع تكون متعلمة وواعية ومستنيرة وقادرة على الإبداع والابتكار، وهذا يمثل تحديا لنظم التعليم في مختلف المجالات، ولهذا تعمل المجتمعات وتتسابق الدول نحو توفير نظم تعليمية متقدمة تحقق الجودة.[1]

الفرع الثالث: أخلاقيات مجتمع المعرفة:

أولا: تعريف الأخلاق:

هي مجموعة القيم والمعايير التي تحدد السلوك الصحيح والخاطئ حيث قامت المجتمعات بتطوير هذه القيم والمعايير لتشكل وعاءا ضاريا عبر فترات متعاقبة من الزمن.

تنبعث القواعد الضابطة للسلوك الأخلاقي من داخل الفرد نفسه، عندما يعمل الضمير على ضبطها وتوجيهها، ويعد الوازع الداخلي أسمى مراحل النمو الخلقي لأن تصرفات الفرد يمليها الشخصي وكلما كان الضمير حيا كانت الأخلاق في أسمى معانيها.

[1] د.الجوزي ذهبية، نفس المرجع، ص ص:23 – 24.

ثانيا: أخلاقيات المعرفة:

يقصد بأخلاقيات المعرفة مجموعة المبادئ التي تحدد ما هو صائب أو خاطئ فيما يتعلق بالمعرفة أو السلوك المعرفي لأصحاب المعرفة، وبناءا على هذا التعريف يفترض أن لا ينخرط أفراد المعرفة فيما يمكن أن يسبب الضرر والأذى للآخرين وذلك وفق ما يلي:[1]

- أن لا تكون المعرفة مصدر ضرر للآخرين مثل المعرفة بالصناعات الحربية والكيماوية والإشعاعية.
- أن لا تكون المعرفة تأهيل وقدرة وميزة في عمل أشياء لا يستطيع الآخرون عملها مثل تحقيق مصالح ذاتية غير مشروعة والتزود بقوة لعمل ما هو غير مشروع.
- أن لا تنتج المعرفة بسلوك ووسائل لا أخلاقية وغير سوية، لذلك فإن البعد الأخلاقي لأفراد المعرفة يشكل محورا أساسيا يجب العناية به عند استقطاب وتدريب وتربية أفراد المعرفة للتأكد من أنهم يتمتعون بمعاني أخلاقية صحية وأن ينمي فيهم روح الالتزام بالسلوك الأخلاقي.

وهناك مجموعة من الأبعاد الأخلاقية لها دلالتها في السلوك المعرفي هي:

- أن يجعل من رفاه المجتمع ومصالح أفراده محورا أساسيا لكل أفعاله وقراراته.
- أن يحترم ويطيع الدستور والقوانين والأنظمة المعمول بها في مجتمعه ولا يشترك عن قصد أو يدعم أية منظمة أو نشاط يرمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى التأثير على نظام الحكم والقوانين.
- أن يطبق السياسة المعرفية المرسومة من قبل إدارة المعرفة حسب القوانين والأنظمة المحددة.
- أن يتجنب استغلال معرفته لمكسب أو مصلحة شخصية سواء في المجالات السياسة أو الاجتماعية أو الأخلاقية.
- أن يسعى للحصول على درجات علمية ومعارف جديدة من خلال البحث العلمي المستمر.
- أن يحترم العقود والاتفاقات السارية سواء الدولية أو المحلية.[2]

المبحث الثاني: اقتصاديات المعرفة الماهية والأهمية:

[1] د.الجوزي ذهبية، إعادة اختراع مؤسسات التعليم العالي، مدخل لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد:07، سبتمبر 2012، ص:94.

2 د.كريم سالم حسين الغالي، د.محمد نعمة الزبيدي، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 24، المجلد السادس، سبتمبر 2009، ص:55.

لقد استخدمت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات، اقتصاد الانترنت الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة، وحتى اقتصاد الانتباه وهو الذي نشأ تحت تأثير المعرفة والمعلومات وفق مقولة: "**هربرت سايمون**" "(**H.Simon**) " إن وفرة المعلومات تنشئ فقر الانتباه " وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة.[1]

المطلب الأول: بين معرفة الاقتصاد واقتصاد المعرفة:

يعتبر اقتصاد المعرفة فرعا جديدا من فروع العلوم الاقتصادية برز في الآونة الأخيرة كعلم اقتصادي مستقل عن سائر العلوم الاقتصادية الأخرى ،يقوم على فهم جديد أكثر تعمقا وشمولية لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع.

الفرع الأول: تعريف اقتصاد المعرفة:

ساد التصنيف الكلاسيكي لعوامل الإنتاج (الأرض، رأس المال والعمل) إلى غاية ظهور عامل آخر أوجدته تغير الظروف الاقتصادية وتطور هيكلة المؤسسات وتعدد الاحتياجات،حيث قل بريق الاقتصاد

المعتمد على الإنتاج الكمي ليحل محله الاقتصاد المعتمد على المعلومات والمعرفة التي أصبحت أكثر أهمية

في المؤسسة، وأقوى مصدر تنافسي لها والذي يمكنها من غلق الفجوة بينها وبين المنافسين.

" اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يحول مركز الثقل، من المواد الأولية والمعدات الرأس مالية إلى المعلومة والمعرفة ومراكز التعليم والتدريب والبحث العلمي".[2]

" هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت أو اقتصاد الوب، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن و الشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية، (مثل تكنولوجيا الاتصالات عن بعد، الوسائط المتعددة والتكنولوجيا الخلوية والحوسبة) والمنتجات الرقمية ".[3]

---

[1] بويحياوي صبرينة، المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة، مجلة الفكر، العدد الحادي عشر، 2010، ص:32.

[2] طه نوي، مرجع سبق ذكره، ص:58.

[3] د.نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الالكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص:107.

وبناءا على ما سبق يمكننا القول بأن اقتصاد المعرفة هو: " ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، وهي المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام وخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات، إنه يقوم على أساس إنتاج المعرفة (أي خلقها) واستخدام ثمارها وإنجازاتها بحيث تشكل هذه المعرفة مصدرا رئيسيا لثروة المجتمع ورفاهيته ".[1]

الفرع الثاني: التمييز بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة:

لقد عبر بعض الاقتصاديين على اقتصاد المعرفة بدلالة أخرى ألا وهو الاقتصاد القائم على المعرفة أو الاقتصاد المبني على المعرفة، ولكن بحكم تسارع التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية فقد عمل

بعض الباحثين على التمييز بين هذين المصطلحين:[2]

❖ الدلالة الأولى:

اقتصاد المعرفة هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير أو تكاليف إدارة الأعمال، الاستشارة أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها من جهة أخرى.

❖ الدلالة الثانية:

تعبير " الاقتصاد القائم على المعرفة " ينصب في معنى أكثر اتساعا ورحابة بحيث تشمل في دلالاتها حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل نسيج الاقتصاد، وكذلك مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية.

إذا الاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات مثل: (تشخيص الأمراض عن بعد، إجراء العمليات الجراحية عن بعد، الإنتاج عن بعد، عقد المؤتمرات عن بعد...) كلها تجعل الاقتصاد مبنيا على المعرفة والعلم.

[1] د.مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية،ورقة بحثية، جامعة الجلفة، ص:05.
[2] د.مراد علة، نفس المرجع، ص:06.

المطلب الثاني: ركائز وخصائص الاقتصاد المعرفي:

الفرع الأول: مرتكزات الاقتصاد المعرفي:

تتمثل أهم ركائز الاقتصاد المعرفي فيما يلي:[1]

- ✓ الابتكار: وهو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها، وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- ✓ التعليم أساس للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية.
- ✓ البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تسهل نشر المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية .
- ✓ ركيزة الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي، والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو.

تشمل هذه الأطر: السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر توفرا ويسرا، وتخفيف التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد المعرفي:

تتمثل أهم خصائص الاقتصاد المعرفي فيا يلي:

- ✓ اقتصاد كامل الانفتاح على الخارج وكامل التدفق.
- ✓ الاستثمار في الموارد البشرية بوصفها رأس المال الفكري والمعرفي.
- ✓ الانتقال من الإنتاج الضخم الموحد إلى الإنتاج المحدد (المشخص) والتحول من النمطية إلى التنوع في عمليات الإنتاج.
- ✓ اعتماد التعليم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب وتفعيل عمليات البحث والتطوير.
- ✓ انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع وصناعتها إلى إنتاج الخدمات وصناعتها.
- ✓ اقتصاد كامل التوظيف فلا يوجد لديه فائض ولا عاطل ولا مخزون.

[1] عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2012-2013، ص ص: 351-352.

✓ يوفر من خلال الاستفادة من تقنية المعلومات تطوير أداء نظام المعلومات وتحسين استخدام تطبيقاتها.[1]

✓ مرن وشديد السرعة والتغيير، يمتاز بالإنتاج والمنافسة العالمية.

✓ ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم وخبراتهم.

✓ تتصف عقود العمل فيه بدرة أعلى من المرونة ومؤقتة ومرتبطة بالمهمات.

✓ كثيف المعرفة يتركز على الاستثمار في الموارد البشرية.

✓ يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل.

✓ ارتباطه بالذكاء وبالقدرة الإبتكارية وبالخيال، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة والمبادأة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، لإنتاج أكبر في الكم وأكثر جودة في الأداء، وأفضل في تحقيق الإشباع.

الجدول الآتي يوضح لنا جملة خصائص معينة، مقارنة بين الاقتصاد القديم واقتصاد المعرفة.[2]

الجدول رقم (03): خصائص اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد القديم:

		الاقتصاد القديم P-economy	اقتصاد المعرفة k-economy
الخصائص التنظيمية	مجال المنافسة	وطنية	عالمية
	الأسواق	مستقرة	متقلبة

[1] د. كريم سالم، أحمد الزبيدي، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 24، 2009، ص ص: 58- 59.

[2] د.مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

	حركة الأعمال	منخفض/متوسط	مرتفع
	دور القطاع العام	تجهيزي، البنية التحتية، السياسات التجارية، الصناعات المفيدة	توجيهي، الخصخصة، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، التكتلات الإقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص
خصائص العمالة والتوظيف	علاقات سوق العمل	تنافسية	تضامنية/مشتركة
	المهارات المطلوبة	مهارات محددة حسب الوظائف	تعلم شامل
	التنظيم اللازم	محدد حسب المهام	تعلم مستمر مدى الحياة. تعلم بالممارسة.
خصائص الإنتاج	العلاقة مع المنشآت الأخرى	مغامرات/مخاطرة مستقلة	الاتحاد والتعاون
	مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التجديد، الجودة، النوعية
	المصدر الرئيسي للإنتاجية	المكانية	الرقمية
	مواجهات النمو	مدخلات العوامل (العمل ، رأس المال)	الابتكار، التجديد، الاختراع والمعرفة

المصدر: د.مراد علة، **الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية،ورقة بحثية، جامعة الجلفة، ، ص:07.**

المطلب الثالث: متطلبات وأهمية الاقتصاد المعرفي:

الفرع الأول: متطلبات اقتصاد المعرفة:[1]

يتطلب اقتصاد المعرفة ما يلي:

- ✓ الاعتراف بالمعرفة ورأس المال الفكري كموجودات جوهرية وأكثر أهمية من الموجودات المادية الملموسة.
- ✓ وجود هياكل تنظيمية شبكية ومرنة ونماذج وأنماط إدارية جديدة.
- ✓ الإنتاج المتعدد السلع والخدمات.
- ✓ اعتماد التغيير الجذري لمواجهة الأزمات الاقتصادية بدل الإصلاحات التدريجية الروتينية.
- ✓ التركيز على مهارات وقدرات وخبرات المواد البشرية.
- ✓ توافر المواهب البشرية أو رأس المال الفكري المتنوع معرفيا.
- ✓ بناء واعتماد نظم حوافز ومكافآت تركز على توليد المعرفة بدل نظام العمولة والأجر المقطوع التقليدي.
- ✓ إقامة بيئة تنظيمية تعتمد على نشر المعرفة والمشاركة بها.
- ✓يتوقف استثمار المعرفة في المؤسسة على قدرتها على توجيه المعرفة المناسبة للأفراد المناسبين وفي الوقت المناسب.
- ✓مزيج معين من الثقافة (ثقافة المعلومة)، ويقصد بها القيم اللازمة للتعامل مع عصر المعلومات.
- ✓قيمة للمكون المعرفي أي أن قيمة هذا المكون تتحدد باستخدامه، وليس بمجرد اقتنائه، أو حيازته، أو اكتنازه (لأن قيمة المعرفة تساوي صفر عند اكتنازها).
- ✓القدرة على الإفلات من القيود: أي أن هذا المكون المعرفي له القدرة على الإفلات من القيود الزمنية والمكانية والقانونية، مثل القيود الضريبية والجمركية...الخ.

[1] طه نوي، مرجع سبق ذكره، ص:51.

الفرع الثاني: أهمية الاقتصاد المعرفي:

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال إسهامه في رفع وتحسين الأداء والإنتاجية وتخفيض كلفة الإنتاج وتحسين النوعية وذلك باستخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة وذلك يستدعي ضرورة اكتساب المؤسسة لتلك التقنيات والعمل على تطبيقها وتكييف مواردها البشرية من خلال تدريبها وتكوينها.[1]

كما أصبحت المعرفة الأساس المهم في توليد الثروة في اقتصاد المعرفة مما أدى إلى رفع وتحسين الإنتاجية والذي بدورة يؤدي إلى رفع الدخل القومي وتحسين دخل الفرد ، ساهم اقتصاد المعرفة ومعطياته وتقنياته

في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية وبشكل سريع.

إن المعرفة العلمية والمعرفة العملية بالذات والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها، هذا الإسهام للمعرفة وبالذات التقنية المتقدمة أدت إلى أن يكون **(بيل غايتس)** أغنى رجل في العالم والتي ارتبطت ثروته بالاتصالات.

الإسهام في توليد فرص عمل وبالذات في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة، التي يتضمنها اقتصاد المعرفة نتيجة التوسع والتنوع في النشاطات الاقتصادية.

المساهمة في إحداث التغير والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه.

الإسهام في التحفيز على التوسع في الاستثمار، خاصة الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية من أجل تكوين رأسمال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي وزيادته.

إسهام اقتصاد المعرفة بمضامينه وتقنياته في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد، بحيث تتضمن هذه التغيرات ما يلي:

- ✓ زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي وبالذات غير الملموس أو غير المادي.
- ✓ زيادة الأهمية النسبية للاستثمار في المعرفة.
- ✓ زيادة الأهمية النسبية للعاملين في مجالات المعرفة المرتبطة باستخدام التقنيات المتقدمة خاصة العاملين ذوي المهارات والقدرات المخصصة عالية المستوى.

[1] فليح حسين خلق، اقتصاد المعرفة، عمان، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص: 22.

- ✓ زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية وبالذات الصادرات غير المادية غير الملموسة
- ✓ إسهام اقتصاد المعرفة في إضافة مورد عنصرهم- ألا وهو عنصر المعرفة-.
- ✓ مساهمة اقتصاد المعرفة في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل.[1]

المبحث الثالث: فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة:

المطلب الأول: عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة:

إن الإقلاع المعرفي" **knowledge take off** "والتحول من اقتصاد مادي إلى اقتصاد لا مادي " **intangible** " يقوم على الرأسمال البشري، يتطلب توافر شروط أساسية من أهمها إقامة بنى تحتية تكنولوجية خاصة تقنيات الاتصال والإعلام، والاستثمار في رأس المال البشري.[2]

الفرع الأول: تقنيات الإعلام والاتصال:

تعتبر البنية التحتية لتقنيات الاتصال والمعلومات لبلد ما العامل الأهم في تحديد قدرته على الانتقال إلى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة، حيث تشكل كثافة الخطوط الهاتفية – الثابتة والمنقولة – وانتشار الحواسيب الشخصية ومدى استخدام الانترنت المؤشرات الأساسية لهذه البنية التحتية.[3]

إن تشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة يكون أساسا بالاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال كصناعة البرمجيات وصناعة معدات الإعلام الآلي، فعلى الدول النامية كي تندمج في اقتصاد المعرفة أن تركز على جانب تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ذلك أنه إذا كان استعمال هذه الأخيرة بغرض إقامة بنى تحتية معلوماتية مكلفا، فإن عدم استعمالها يكون أكثر تكلفة.[4]

الفرع الثاني: التعليم:

تعتمد قدرة بلد ما على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون الأفراد والشركات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع.[5]

---

[1] بلقيدم صباح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، 2012-2013، ص ص: 20،21.

[2] بوطالب قويدر وبوطيبة فيصل، الاندماج في اقتصاد المعرفة، الفرص والتحديات، ملتقى دولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 09 مارس 2004، ص:256.

[3] الموقع الالكتروني: www.arabcin.net تم الاطلاع عليه بتاريخ 16-03-2016.

[4] بوطالب قويدر وبوطيبة فيصل، مرجع سبق ذكره، ص:256.

[5] الموقع الالكتروني: www.balagh.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 16-03-2016.

وفي ظل اقتصاد المعرفة أين يتجه الاهتمام صوب النشاط كثيف المعرفة "knowledge-intensive activity " يخص جانب التعليم بدور جوهري باعتباره النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها صناعات اقتصاد المعرفة.

فالعلاقة عضوية بين التعليم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث أن مهمة الأول إعداد " عمال المعرفة " " knowledge workers "، الذين يعود إليهم تطوير هذه التكنولوجيا، ومن جهتها تقوم هذه الأخيرة بتيسير ظروف التعلم وجعله أكثر فعالية من خلال تزويد قطاعي التعليم النظامي وغير النظامي بما تنتجه صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال مثل الانترنت وغيرها، فالتطور الهائل لخدمة الانترنت والاستعمال المتزايد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في إطار تشجيع التعليم عن بعد سيسهم في تجاوز صعوبات التكاليف والمكان بخصوص التعلم والتكوين.

إن المطلوب فعله لجعل التعليم منسجما ومتطلبات اقتصاد المعرفة هو التركيز على تكوين أفراد لديهم القدرة على الإبداع والابتكار، وأساسا تكوينهم في المجالات التي يتجلى فيها اقتصاد المعرفة "مجالات المعرفة" كصناعة البرمجيات.[1]

الفرع الثالث: البحث والتطوير:

تنتشر في اقتصاديات المعرفة مخابر البحث والتطوير، وتولي لها الحكومات والخواص والقطاع الثالث بالغ الاهتمام باعتبارها القلب النابض للتقدم التكنولوجي، وبصورة تدريجية أصبح البحث والتطوير خاصة في البلدان الصناعية يشكل أهم جوانب التطور التكنولوجي فيها، ذلك لأنه يمثل وسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع، كما يؤدي إلى زيادة عائد الاستثمارات المادية والبشرية.

البحث العلمي هو عبارة عن الأنشطة الهادفة إلى زيادة ذخيرة المعرفة العلمية وتطبيقاتها على الواقع العلمي، وهو ينقسم إلى قسمين: البحث الأساسي وهو الجهود المبذولة بهدف الحصول على المعرفة العلمية المحددة، أما البحث التطبيقي فيكون الغرض منه زيادة المعرفة لغرض إشباع حاجات ملموسة، كاستنباط طرق إنتاج جديدة أو ابتكار سلع وخدمات جديدة.

[1] بوطالب قويدر وبوطيبة فيصل، مرجع سبق ذكره، ص:257.

أما التطوير فهو أي نشاط منهجي يعتمد على المعارف العلمية الموجودة والتي تم التوصل إليها عن طريق البحث أو الخبرة العلمية، والذي يكون الهدف منه هو إنتاج مواد جديدة أو منتجات وآلات تستعمل في عمليات جديدة، أو إدخال التحسينات المطلوبة على المنتجات والآلات والأنظمة المستعملة.[1]

إن الدخول في اقتصاد المعرفة يقتضي توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي ورفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات اقتصاد المعرفة .

المطلب الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة:

لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية،

لا بد من التطرق إلى بعض المؤشرات والتي سنحاول إجمالها فيما يلي :[2]

الفرع الأول: مؤشرات البحث والتعليم:

أولا: مؤشر البحث والتطوير:

تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما: النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير، هذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية.

ثانيا: مؤشر التعليم والتدريب:[3]

إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على

---

[1] قويدري محمد، واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 09 مارس 2004، ص:163.

2 مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006، ص: 21-22.

[3] بوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة، مفاهيم واتجاهات، ملتقى دولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، 09 مارس 2004.

قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم و التدريب. والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال.

تسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو (الرأسمال

البشري) المتكسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقييم المخزون والاستثمار في الرأسمال البشري. تجمع إحصاءات التعلم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية، وهي تتوافر عادة لبضع أعوام، ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما أن مؤشر التعليم و التدريب يسمح بتقديم المخزون والاستثمار في رأسمال البشري.

الفرع الثاني: مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، ولهذه الأخيرة ثلاث تأثيرات في الاقتصاد وهي:

- أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات.
- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة مثلا: وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، الجداول الإلكترونية...الخ.
- أنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجموعة من المؤشرات تتيح بناءً القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان، وهذا استناداً إلى مجموعة من المعايير التي بموجبها تتيح لصانعي القرار والسياسة استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية.

الفرع الثالث: مؤشر البنية الأساسية للحواسيب:

ويدخل ضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحواسيب خاصة إذا ما تعلق الأمر بعدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتية، إذ يعبر عدد مصنفي الانترنت عن مدى حضور البلد في الانترنت و المصنف هو اسم مجال له عنوان مسجل في بروتوكول الانترنت مرتبط به فالاسم (US) يدل على أن المضيف من الولايات المتحدة إلا انه في كثير من الأحيان تنتهي بالأسماء (COM. NET) وفي اغلب مجالات الانترنت تنتهي بـــ : (EDU) دلالة على أن الموقع تعليمي أو يتصل بمؤسسة تعليمية.[1]

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح لنا أن اقتصاد المعرفة نمط جديد من الاقتصاديات بدأ يظهر وينمو ويتطور في البلدان المتقدمة، والمعرفة تعد عنصر أساسي في حياة البشر لازمتهم وشغلتهم منذ القدم، وتعاظم هذا الدور في السنوات الأخيرة خاصة مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وفي نفس السياق فان الاهتمام بالتقدم والتنمية في عصرنا هذا يحتم ضرورة تفعيل المعارف لبناء إمكانات متجددة على الدوام، وأخيرا نقول أن اقتصاد المعرفة ظاهرة جديدة لم تنل حظها من الدراسات والتحليلات كونها في تنام وتطور بشكل مستمر لذا من الصعب تحديد محتواه بصفة نهائية.

[1] مرال توتليان، نفس المرجع، ص ص:25 - 26.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: التعليم العالي بالجزائر أدوار متجددة وتحديات متعددة

المبحث الأول: التعليم العالي واقع وآفاق

المبحث الثاني: التعليم العالي في الجزائر الرهانات والتحديات

المبحث الثالث: الجهود المبذولة في مجال إصلاح التعليم العالي

مقدمة الفصل :

يبدو أن العالم اتجه إلى إدراك المعنى الحقيقي للتكيف مع المتغيرات الدولية وذلك بإعادة النظر في مفهوم التعليم والتدريس والتربية وإعادة الاعتبار لتثمين رأس المال البشري باعتباره محور تطوير التعليم حيث يعد هذا الأخير بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة قضية هامة وحيوية، باعتباره أداة لصناعة التقدم والنهضة في عصر أصبح فيه التقدم معرفيا وأصبحت فيه النهضة تكنولوجية بالدرجة الأولى، حيث تزداد أهمية التعليم العالي في الوطن العربي بازدياد التحديات التي تواجه الأمة العربية، إذ شهد في بداية الألفية الثالثة اعتبار ا لم يسبق له مثيل وتنويعا كبيرا في كل مجالاته، لأنه يعنى بإعداد الإنسان الذي هو المحور الأساسي لكل قضايا التنمية، حيث يرى الكثير من المفكرين والعلماء أن التعليم هو الاستثمار الحقيقي، بل هو أهم وسيلة لبناء الشعوب ومواجهة التحديات في المستقبل، وللتعمق أكثر في هذا الموضوع، سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نتعرض من خلالها إلى مختلف المفاهيم والتحديات التي تواجه التعليم العالي في ظل الإصلاح، كما نتطرق في الأخير إلى مختلف الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع.

المبحث الأول: التعليم العالي واقع وآفاق:

يعد التعليم أهم وسيلة لبناء الشعوب ومواجهة التغيرات الهائلة والتحديات الكبيرة للمستقبل، كما أنه أداة لصناعة التقدم والنهضة في ظل تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد المعرفة، ويعتبر التعليم العالي أعلى وأرقى مرتبة في قمة الهرم التعليمي، يكتسب من خلالها الفرد مهارات عالية تمكنه من الحصول على وظيفة مناسبة ومكانة اجتماعية مرموقة، وقبل أن نتعرف على ماهية التعليم العالي سنتطرق أولا إلى مفهوم التعليم عموما والتعليم العالي خصوصا.

المطلب الأول: ماهية التعليم:

سنحاول من خلال هذه السطور التطرق إلى مفاهيم أساسية حول التعليم والفرق بين كونه استهلاك واستثمار.

الفرع الأول: مفهوم التعليم:

لطالما اقترن مصطلح التربية والتعليم مع بعضهما البعض، حتى أطلق على الأجهزة المكلفة بالتعليم اسما مشتركا " وزارة التربية والتعليم "، فما هو الفرق بينهما ؟

أولا: التربية: [1]

أصل هذه الكلمة هو " Educatio " وهي كلمة لاتينية تعني " التغذي، Nourrir "، هذه التغذية مبنية على مجموعة من المعارف، و تنتقل من جيل إلى آخر.

يقصد بالتربية تلك المعارف التي يتحصل عليها الإنسان منذ ولادته وحتى مماته، وهو ما ينعكس عادة على تصرفاته في الحياة اليومية، فالتربية هي العنصر الأساسي في تكوين الفرد، تشكيل الفكر وتحديد السلوك وهي دعامة أساسية في كل المجتمعات، وإن رقي الشعوب ونموها يقاس بنوعية تربيتها، مضامين تعليمها وفعالية تكوينها ومدى ملائمة نظمها لقيمها الأصلية وتطلعاتها المعاصرة.

والتربية والتعليم ليستا كلمتين مترادفتين، بل بينهما عموم وخصوص، فالتربية أشمل من التعليم، فبينما يكون التعليم محدودا بما يقدمه المعلم من معلومات ومهارات واتجاهات داخل الصف فإن التربية تأخذ

مكانها داخل الصف وخارجه ويقوم بها المعلم وغير المعلم.

[1] نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011 - 2012، ص ص:09.

ثانيا : التعليم:

1- لغة :

التعليم فرع من التربية يتعلق بطرق التدريس.

2- اصطلاحا:

التعليم هو العملية التي يتم من خلالها تحصيل المعرفة أو نقلها لصالح أفراد المجتمع، وحسب تعريف اليونسكو Unesco: " التعليم هو تكوين الأفراد وتطوير قدراتهم تكوينا شاملا ومتكاملا، فرديا واجتماعيا لتأهيله للمشاركة الفاعلة والإيجابية في خطط التنمية "[1]

هو: " نشاط اقتصادي عقلاني سلوكي يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقليا، سلوكيا، معنويا، اجتماعيا، فكريا وأخلاقيا، ويجب أن يتم بعيدا عن العشوائية والتجربة والخطأ، لأنه يسعى لتنمية وزيادة المعلومات والمهارات والاتجاهات التي يحملها الفرد ".[2]

بناءا على التعريفات السابقة نستنتج أن التعليم هو أساس الحياة العلمية، فهو محرك حيوي لمختلف الأعمال، وضرورة حتمية لتحقيق التقدم التكنولوجي والاقتصادي، فمن يملك المعلومة يعتبر على الدوام هو الحلقة الأقوى، ويعتبر الهدف الأساسي للتعليم هو إعداد الفرد للمضي قدما.

الفرع الثاني: أساليب وأنواع التعليم :

أولا: أساليب التعليم:

1- التعليم النظامي Education Formelle :

هو ذلك التعليم الذي يتلقاه المتعلمون في المدرسة (وغالبا ما يعرف بالتعليم المدرسي) ويتميز ب: مؤسسات التعليم تدار من طرف إدارة مركزية ومسؤولين، هيئة للتدريس...الخ.

فعلى المتعلم أن يأتي إلى المؤسسة التعليمية بانتظام وفي الوقت المحدد، ويقيم المعلمون مدى تحصيل الطلاب وتقدمهم في الدراسة بإجراء امتحانات تحدد في نهاية العام الدراسي الناجحين إلى المستوى التالي (صف / مرحلة).[3]

---

[1] Olivier Basdevant "croissance et formation",revue d'économie politique,2002,pp 03-04.
[2] حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2009-2010،ص:03.
[3] نوار نمور، مرجع سبق ذكره، ص:10.

2- التعليم التلقائي Education non formelle:

يشير إلى ما يتعلمه الناس من ممارستهم لحياتهم اليومية، فالأطفال الصغار يتعلمون اللغة بالاستماع إلى الآخرين وهم يتحدثون، ثم يحاولون التحدث كما يفعل الآخرون.[1]

3- التعليم غير الرسميEducation Informelle:

هو التعليم الذي يكون بين التعليم النظامي والتلقائي، يكون أقل انضباطا من إجراءات التعليم النظامي، مثلا كأن يقوم الشخص المتعلم بتعليم شخص أمي كأسلوب لمحاربة الأمية، المدارس القرآنية، دروس الدعم، الكشافة...الخ.[2]

ثانيا: أنواع التعليم:[3]

يقسم التعليم في جميع الأمم المتحضرة إلى نوعين:

1- التعليم العام:

هو التعليم الذي يهتم بإعداد مواطنين لهم القدرة على المعرفة والاستنارة وتحمل المسؤولية، كما يعمل هذا النوع من التعليم على نقل الثقافة المشتركة من جيل إلى جيل، مثل: التعليم في المراحل الابتدائية، حيث يدرسون مواد مثل: الجغرافيا والتاريخ والعلوم...الخ

2- التعليم الفني أو المهني:

هو التعليم الذي يهتم بإعداد مواطنين مؤهلين للعمل بالمهن، وهناك مدارس ثانوية متخصصة يطلق عليها أحيانا اسم المدارس الثانوية الفنية، وهي مدارس مهنية ثانوية متخصصة تدرس فيها مواد كالتجارة، المعادن، الالكترونيات، الزراعة والصناعة...الخ

هناك أنواع أخرى للتعليم تشمل تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو ما يسمى بالتعليم الخاص أو التربية الخاصة.

الفرع الثالث: التعليم بين الاستهلاك والاستثمار:

إلى جانب كون التعليم خدمة استهلاكية، إلا أنه يعد استثمارا للموارد البشرية ورأس المال بكل المقاييس الاقتصادية، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال ما يلي:

---

[1] الموقع الالكتروني: www.manhal.net تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/03/26.
[2] نفس المرجع.
[3] الموقع الإلكتروني: www.mawdo3.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/03/26.

أولا: هل التعليم إنفاق استثماري أم استهلاكي:[1]

يعتبر هذا السؤال مشروعا في ظل تزايد الإنفاق على التعليم في جميع دول العالم، وإن كان أكثر إلحاحا في الدول النامية لقصور الموارد المادية في كثير منها.

اعتبر التعليم عند معظم الاقتصاديين قديما مجرد خدمة تقدم للأفراد لا عائدا من ورائها، لذلك جاءت النظرة للإنفاق على التعليم على أنه استهلاك، والنظرة الكيترية تأتي في هذا السياق لذا فإن حساب الدخل يعالج الإنفاق التعليمي كاستهلاك نهائي.

وفي مرحلة لاحقة – خصوصا بعد الثورة الصناعية – تبينت الفروق الجوهرية بين أداء العمال المتعلمين وغير المتعلمين في السلوك والإنتاج، ومن ثم بدأ الاهتمام بالتعليم يأخذ منعطفا جديدا في الفكر الاقتصادي، إذ أسهمت الدراسات في محاولة تقدير العائد الاقتصادي للتعليم مثل: تقدير أثره على الدخل القومي، دراسة نظام الأجور، الفوارق في دخل الأفراد... الخ، وتعززت بذلك فكرة أن التعليم استثمار مربح بدرجة عالية، حيث أدرك الكلاسيكيون حسبما توحي كتاباتهم لمفهوم تكلفة الفرصة بدلالة المكاسب الضائعة للتعليم.

ثانيا: مزايا التعليم كاستهلاك ومزاياه كاستثمار:[2]

1- مزايا التعليم كاستهلاك:

تتمثل فيما يلي:

- ✓ سلعة استهلاكية معمرة.
- ✓ استهلاك له تأثير كبير في أنماط الاستهلاك الأخرى.
- ✓ يساهم في تغيير طبيعة العمل الذي يقوم به الفرد، حيث تزداد فرص العمل بزيادة التعليم، وكذلك يقل المجهود العضلي بينما يزداد المجهود الذهني.
- ✓ له قيمة نظرا إلى أنه يؤثر في شخصية الإنسان ويمنحه الثقافة والمعرفة، بصرف النظر عن العائدين الاجتماعي والثقافي.

[1] كياري فاطمة الزهراء، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011 – 2012، ص:26.

[2] حسين بن العارية، دور التعليم في النمو الاقتصادي، مجلة المستقبل العربي، ع 397، مارس 2012، جامعة أدرار، ص ص: 72 – 73.

2- مزايا التعليم كاستثمار:

فالتعليم كاستثمار يؤدي إلى:

- ✓ جعل الفرد أكثر حماسا ورغبة في الاختراع والابتكار.
- ✓ يساعد على تقسيم العمل واستخدام التكنولوجيا.
- ✓ يساعد على إمكانية اكتشاف أي تكنولوجيا بدون أي تأخير.
- ✓ يساعد ويحفز الاقتصاد القومي والدولي على تصدير العمل والمنظمين.
- ✓ يسمح بزيادة مزايا التوليف بين عناصر الإنتاج، والمقارنة بين باقي العناصر التي تستخدم موارد بشرية أقل كفاءة.

وبناءا على ما سبق، يتبين أن التعليم يخدم غرضا مزدوجا، فهو يرتكز على زاويتين "الاستهلاك والاستثمار" ، فهو استثمار من حيث قيامه بإعداد القوى البشرية اللازمة لعمليات الإنتاج، وهو استهلاك من حيث إشباعه لحاجات الأفراد.[1]

المطلب الثاني: التعليم العالي الماهية والأهمية:

التعليم العالي هو العمود الفقري لمسيرة التطور والنمو الاقتصادي الشامل، فهو أهم المراحل التعليمية في حياة الإنسان، لقد تعددت كثيرا المفاهيم والتصورات العامة التي تتناول مفهوم التعليم العالي، وسنحاول من خلال هذه السطور توضيح مفهوم وأهمية التعليم العالي.

الفرع الأول: مفهوم التعليم العالي:

سنتطرق أولا إلى تعريف الجامعة باعتبارها أهم مؤسسة تعليمية.

أولا: تعريف الجامعة:

1- لغة:

أخذت كلمة جامعة من كلمة Universitès التي تعني الاتحاد أو التجمع ال ذي يضم أقوى الأسر نفوذا في المجال السياسي في المدينة من أجل ممارسة السلطة.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص:75.

[2] حامدي صورية، واقع وتحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004،2014، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2014 - 2015، ص:10.

2- اصطلاحا:

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج متنوعة في تخصصات مختلفة تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب.[1]

هي مجتمع علمي يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها.[2]

على ضوء هذه التعريفات يمكننا القول أن الجامعة هي صرح علمي ثقافي تربوي شامل يضم مجموعة كبيرة من مصادر المعلومات بكافة أشكالها، تمنح شهادات أو إجازات أكاديمية لخريجيها.

ثانيا: مفهوم التعليم العالي:

جاء في الجريدة الرسمية بأنه كل نمط للتكوين أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد المرحلة الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة.[3]

كما عرف التعليم العالي من خلال وثيقة المؤتمر العام لليونسكو في دور ـهالسابعة والعشرون على أنه "برامج الدراسة والتدريب على البحوث في المستوى بعد الثانوي، التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة "[4]

---

[1] د.رمزي أحمد عبد الحي، مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي، في ظل التحديات العالمية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2012، ص:301.

[2] د.فيصل محمد عبد الوهاب، د.بشرى الفاضل، تصور مقترح لتطوير الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي،مداخلة المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016، ص:494.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 24، القانون رقم 99 – 05، المؤرخ في 4 أفريل 1999 المتضمن للقانون التوجيهي للتعليم العالي، ص:05.

[4] سمية الزاحي، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه،جامعة قسنطينة، 2013 – 2014، ص:51.

هو التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية ومدة الدراسة

في هذه المؤسسات أربع سنوات وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي.[1]

كخلاصة نقول أن التعليم العالي هو مرحلة عليا من التعليم تدرس في الجامعات، يهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في مختلف الجوانب ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: مكونات وخصائص التعليم العالي:

لكي تقوم المؤسسة الجامعية بالوظائف التي أنشأت لأجلها، لا بد لها من عناصر وأطراف فاعلة ومتفاعلة تميزها خصائص معينة تتمثل فيما يلي:

أولا: مكونات التعليم العالي:

1- مدخلات ومخرجات العملية التعليمية:[2]

1 1 - المدخلات: وتتمثل في:

1 1 1 -الطلبة :

يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية، من خلال إعدادهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية.

1-1-2- هيئة التدريس:

يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف هذه الأخيرة على حجم هيئة التدريس وكفاءتها، تعتمد العملية التعليمية بدرجة كبيرة على ما يتاح من أساتذة فلا يزداد العدد عن الحاجة فيؤدي إلى هدر وضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم وإعدادهم، ولا يقل عن الحاجة فيؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية، انخفاض نوعيتها وارتفاع عبء التدريس.

---

[1] الموسوعة العربية العالمية، الجزء 7، 1999، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض،المملكة العربية السعودية، ص:25.

[2] بوشيخي فاطمة، الإنفاق الحكومي على التعليم العالي وأهميته في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013 - 2014، ص:13.

1 1 2 -الوسائل المادية:

تتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل المباني بكل مرافقها، بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التدريس والطلبة في عملية التعليم والتعلم، وتتمثل في: المطبوعات، الكتب، أجهزة العرض...الخ.

1-1-4 العملية التعليمية:

و يقصد بها عمليات التدريس و التدريب و المقررات الدراسية و المناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات و المستجدات العلمية و الثقافية و أن تتلاءم مع متطلبات البيئة و المجتمع. و أن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكانا في دنيا العمل ، حتى لا تحدث بطالة عن العمالة الفائقة

1-2- المخرجات:

و هي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المداخلات و تتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية و النوعية لعد الخريجين من الناحية الكمية ، و كفاءتهم من الناحية النوعية، كما يمثلون قوة العمل المنتجة.

ثانيا: المستفيدين من العملية التعليمية:[1]

إن العملاء المستفيدين من العملية التعليمة هم:

الطلبة، أولياء الأمور، أرباب العمل و المجتمع.

1 - الطلبة:

و هم أول الأطراف المستفيدة من العملية التعليمية التي تقدمها الجامعات ، و لم تقم هذه الجامعات و تمارس أوسع النشاطات أهمية في المجتمع إلا من أجل إعدادهم لحياة أفضل.

2- أولياء الأمور:

من أبرز عملاء النظام التعليمي و مؤسساته لسببين ، أولهما من اجل إعداد أبناءهم لحياة مستقبلية أفضل و ثانيهما أنهم المساهمين في توفير الأموال اللازمة لهذه المؤسسات فمن حقهم أن يضطلعوا على نوعية الخدمة المقدمة لأبنائهم .

[1] حامدي صورية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

3- أرباب العمل:

يتمثلون في المديرين، المشرفين، رؤساء الأقسام، والمديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة و الخاصة.

4- المجتمع:

و هو العميل النهائي للنظام التعليمي، الذي تصب فيه حصيلة الجهود التعليمية كافة في إعداد الأفراد و إنجاز البحوث و الدراسات و تقديم المنشورات و المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية و إرساء البنية الاجتماعية علي ركائز حضارية ثابتة.[1]

ثانيا: خصائص التعليم العالي:[2]

يمكن إيجاز أهم خصائص مقررات و برامج التعليم العالي في الآتي:

- ✓ أحادية البعد: أي أن معظم الجامعات العربية ترتكز مقرراتها التعليمية على الإعداد المعرفي الأكاديمي مع منح بقية الأبعاد الأخرى نسبة ضئيلة من ذلك الإعداد.
- ✓ الثنائية: أي الفصل بين جهتين من التعليم الوضعي الأكاديمي و التقني التطبيقي ، حيث حضي التعليم النظري بالتركيز المفرط مع عدم الاهتمام بالجودة و النوعية.
- ✓ إن أهم خصائص التعليم العالي في الوطن العربي تمثلت في سيطرة الطابع النظري و جمود المناهج و الطرق و الأساليب النمطية و المركزية الموجودة في الإدارة.
- ✓ تركزت المقررات الدراسية على الاهتمام بالتفاصيل و الابتعاد عن المفاهيم و الهياكل الرئيسية للمواد التي تم تدريسها و سبب ذلك في ازدحامها مما قد يؤدي إلى عدم استخدامها في الحياة العملية .
- ✓ إن التعليم العالي قد انفصل عن سوق العمل و احتياجاته ، فالمتعلم لا يتزود بمفردات و برامج التعليم الجامعي إلا بمهارات أساسية بسيطة بحيث لا تمكن الطلاب من اكتساب طرق التفكير العلمي السليم و استخدام المنهاج العلمي بطريقة صحيحة .

[1] حامدي صورية، نفس المرجع، ص:24.

[2] د.رمزي أحمد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 24- 25.

الفرع الثالث: أهمية و وظائف التعليم العالي:

أولا: أهمية التعليم العالي:

✓ تكمن أهمية التعليم العالي في تكوينه لرأس المال البشري المؤهل و المكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية، و القادر على الاستجابة للمتطلبات و التغيرات المستمرة، سواء كانت محلية أو عالمية.[1]

✓ تعد الجامعة الأساس الأول لتطوير أي مجتمع كان ، لأنها تتصل بتكوين النفوس و بناء العقول ، فالتعليم الجامعي يتميز بأهمية خاصة، إذ أن الجامعة هي الدعامة الثانية التي تقوم عليها نهضة الأمم، و مهمة الجامعة لم تعد تقتصر على تطوير العلم من أجل العلم و الوصول إلى الحقائق العلمية ، إنما امتدت لتشمل تطوير المجتمع و النهوض به في جميع جوانبه ، و المساهمة في حل مشكلاته و تحقيق الرخاء و التوافق بين المجتمع و حاجاته [2]

✓ يعد التعليم قوة اجتماعية باعتباره أهم الوسائل التي تمكن أي مجتمع من إحداث التغير السريع و المنشود.

✓ تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالتدريس ، والبحث العلمي و إنتاج المعرفة و تطبيقاتها العلمية المباشرة ، و تنظيم و إدارة المجتمع و الدولة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا أي ربط التعليم بسوق العمل.

✓ كما يحتل التعليم العالي مكانة الصدارة في التقدم المنشود في المجتمعات البشرية ، وفي تشكيل معالم الواقع و المستقبل في مختلف الجوانب الاجتماعية و العلمية و الاقتصادية لكل الدول ، خاصة مع تأمين مفهوم اقتصاد و مجتمع المعرفة، حيث يساهم التعليم العالي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بما يلي:

- تكوين رأس المال البشري بفضل التعليم.
- تشكيل أسس و قواعد معرفية بفضل البحث.
- نشر و تثمين المعارف من خلال التبادلات مع مستعملي هذه المعارف.
- المحافظة على المعارف من خلال تخزين و نقل المعارف بين الأجيال.[3]

[1] نوال نمور، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[2] غربي صباح، دور التعليم في تنمية المجتمع المحلي أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013- 2014، ص:53.

[3] غربي صباح، نفس المرجع، ص:54.

ثانيا: وظائف التعليم العالي:

ما يمكن قوله بأن وظائف التعليم العالي قد تطورت و اتسعت، و ما زالت تتطور يوما بعد يوم من أجل مسايرة تغيرات العصر أهمها:[1]

1- وظيفة التعليم:

فمن المسؤوليات الأساسية له هو الإسهام إيجابيا في التنمية الفكرية و الثقافية و الاجتماعية لطلاب التعليم العالي.

- تعليم الطالب كيفية التعلم الذاتي و التقويم الذاتي.
- اكتساب الطالب الاستقلالية الإبتكارية و القدرة على الإبداع.

2- البحث العلمي:

لقد أصبحت الجامعات اليوم تقيم بمدى تقدم البحث العلمي ، فعلى عاتقها تلقى مهمة كبيرة و هي إنماء المعرفة و تطويرها، فعليها أن توفر المناخ العلمي و ما يستلزمه و الهدف منه:

- تكوين الباحثين القادرين على دفع التطور التقني و العلمي عن طريق البحث الأساسي و البحث التطبيقي.
- المساهمة في مجالات التعليم و التكنولوجيا و الاهتمام بها.
- تدريب الطلاب و أعضاء هيئة التدريس على أساليب و طرق البحث الحديثة.
- التعاون مع الجامعات العربية و الأجنبية.
- الربط بين نوعية البحوث العلمية و مشاكل المجتمع المحلي.

3- إعداد القوى البشرية:

هي من أهم الوظائف الأساسية للجامعة التي ارتبطت بها منذ نشأتها و تمثلت في إعداد الإطارات ، بمختلف بمستوياتهم و المؤهلين لشغل مناصب عمل عليا ، و على هذا الأساس يمكن النظر إليها من زاوية إنتاجها للقوى البشرية المدربة و الماهرة على أنها منظمة إنتاجية و استثمارية في نفس الوقت ، تنتج الكفاءات و العقول المفكرة و القيادات ، و استثمارية لأنها تستثمر رأس المال البشري و هو لا

[1] حرنان نجوى، مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي جامعة بسكرة، أطروحة دكتوراه، 2013- 2014، ص ص: 157 – 158.

يقل أهمية عن رأس المال المادي، كما تسهم بدور مباشر في تنمية المجتمع و استخدام موارده و ثرواته و تنشيط مؤسساته الصناعية بما تخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج.[1]

4- خدمة المجتمع:

أوجه خدمة مؤسسات التعليم العالي للمجتمع كثيرة منها:

- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية و مشاكل المجتمع المحلي.
- تكوين الإطارات و اليد العاملة ذات الكفاءة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.
- تفسير نتائج الأبحاث و نشرها للاستفادة منها.
- تدريب الطلاب و ممارسة الأنشطة الاجتماعية.

المطلب الثالث: مؤشرات و آفاق التعليم العالي:

الفرع الأول: مؤشرات التعليم العالي:

أولا: المفهوم والخصائص:

1- مفهوم المؤشر(المعيار) indicateur:

قد عرفه قاموس أكسفورد للعام (1975) و قاموس وبستر بأن المؤشر هو ما يشير أو يوجه الانتباه إلى شيء ما، دقته قليلة أو كبيرة، وأنها تعرف المؤشر كما ينبغي أن يكون و تتصف المؤشرات بعدة سمات، منها أنها لا تعطي تفسيرات مجملة عن حالة، أو طبيعة الشيء الذي نختبره، كما أنها قابلة للتحكيم، و تطبق لفترة محددة من الوقت.

2- خصائص المؤشرات:[2]

- تعطي ملاحظات عامة، و تقدم صورة ملخصة عن شكل النظام و عناصره المهمة.
- المؤشرات متميزة عن المتغيرات ، بحيث أن المتغير يقدم معلومة عن أحد أوجه النظام ، أما المؤشر فعلى العكس من ذلك فإنه يدمج أحد هذه المتغيرات بمتغيرات أخرى ذات ارتباط معين.

[1] حرنان نجوى، نفس المرجع ص ص:159 - 160.

[2] د.عماد الدين محمد، أداة الحسن لقياس المؤشرات الكمية و النوعية لتحقيق ضمان الجودة، مداخلة المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي,السودان، 2016 ، ص ص: 318 – 319.

- المؤشر هو سلسلة من المتغيرات الملاحظة و التي اندمجت معا لتكوين صورة علوية ملخصة لوضعية الشيء موضع الملاحظة و القياس.
- مدلول المؤشرات: تمثل المؤشرات بيانات أكثر كمية تختزل التعقيد في الحالة أو الوضع إلى قياسات بسيطة، فالمؤشر ليس بيانا لوصف حالة النظام، و على هذا الأساس الكمي تصبح المؤشرات مرتبطة بما يمكن قياسه أو بالملامح و المتغيرات الملاحظة و القابلة للقياس.

ثانيا: أنواع مؤشرات التعليم العالي:

1- المؤشرات الكمية: و تضم ما يلي:[1]

1 1 - مؤشرات البعد الإنساني:

و يمكن أن تقاس الكفاءة الداخلية لهذا البعد في التعليم العالي من خلال المؤشرات التالية: مجموع عدد الراسبين، إجمالي عدد الطلاب في نفس الفترة الزمنية.

1-2- بعد المعلومات:

الفترة الزمنية المقررة لإعادة تحديث نظم المعلومات بالمؤسسة لكل 3 سنوات، 5 سنوات...الخ .

عدد المستفيدين من نظم المعلومات من الطلاب بالنسبة لإجمالي الداخلين لنظام المعلومات في الفترة الزمنية المعينة.

1-3- بعد الموارد المالية:

- نسبة الزيادة السنوية في الموارد المالية الداعمة للميزانية السنوية.
- الصرف السنوي على الصيانة بالنسبة إلى إجمالي المصروفات.
- الصرف السنوي على تطوير الموارد البشرية.

1-4- بعد التسهيلات المادية:

المكتبة، قيمة المزايا الاجتماعية، الوسائل التعليمية، الدورات التدريبية على تكنولوجيا التعليم.

2- المؤشرات النوعية: و تضم ما يلي:

2-1- مؤشرات نوعية خاصة بالطلاب:

الحماس للإنجاز: عدد الخريجين الذين يشعرون بال حماس.

[1] د.خديجة عبد الماجد، مؤشرات مقترحة لأداء مؤسسات التعليم العالي الأهلي، ورقة مقدمة لندوة,جامعة الرياض، 18- 20 ذي القعدة 1421 ه، ص:04.

2-2- مؤشر نوعي لأعضاء هيئة التدريس:

و أهمها الرضا الوظيفي.[1]

2-3- مؤشر نوعي للمجتمع:

و منها عدد المساهمين بحماس مستمر من أولياء الأمور في أنشطة المؤسسة.

الفرع الثاني: تحديات التعليم العالي:

من أبرز التحديات التي قد تهدد مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي ما يلي:

- ✓ الطلب المتزايد على القبول بمؤسسات التعليم العالي.
- ✓ استيعاب التطورات العلمية و الاستخدام الجاد لتكنولوجيا المعلومات و الاقتصاد في العملية التعليمية

و الإدارية بمؤسسات التعليم العالي.

- ✓ تحقيق المشاركة المجتمعية في تخطيط التعليم العالي و إدارته و تمويله ، فالاعتماد على الحكومة كمصدر رئيسي لتمويل التعليم العالي مع محدودية المصادر الأخرى يعد أحد التحديات التي يجب التصدي لها من خلال ترشيد الاتفاق و الدخول في شراكات مجتمعية ، و دعم التوجه نحو لا مركزية الإدارة الجامعية.
- ✓ ضرورة القيام بالدور البحثي للجامعة:تمثل منظومة إنتاج البحوث العلمية التحدي الأكبر بالنسبة للجامعات العربية.
- ✓ مواكبة البرامج الدراسية بمؤسسات التعليم العالي للتطورات العلمية.
- ✓ تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس، نظرا لضرورة العمل على توفير الأعداد الكافية من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين علميا و تربويا و مهنيا.
- ✓ تطوير الأداء الإداري بمؤسسات التعليم العالي.

[1] د.عادل عبد الفتاح سلامة، واقع إدارة مؤسسة التعليم العالي في الوطن العربي، مداخلة مقدمة للمؤتمر الثالث عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي، أبو ظبي، 7- 8 ديسمبر 2011، ص ص:07 - 08.

الفرع الثالث: آفاق التعليم العالي:[1]

في ضوء التحديات السابقة رسمت المنظمة الخطوط العامة لمنطلقاتها في وقع المشروعات و البرامج الهادفة لتطوير التعليم العالي و البحث العلمي، و لعل أبرزها ما يلي:

- بعد التعليم العالي من أهم مجالات التعاون العربي في ميدان التعليم ، وهناك حاجة ماسة إلى تعزيز هذا التعاون.
- لا بد من وضع نظام جودة نوعية لمؤسسات التعليم العالي الجديدة ، و تطبيقه بدقة خاصة من خلال تنافس مؤسسات التعليم العالي الجديدة و القديمة.
- أهمية تحديد المرتكزات النظرية و التصورات العملية لزيادة التمويل الحكومي و المجتمعي للتعليم العالي، و العمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي في تعظيم العائد المعرفي و المجتمعي.
- التشجيع على إقامة نسق للتعليم العالي المتنوع المرن المواكب لاحتياجات التنمية، يستهدف إعداد أفراد قابلين للتعلم الذاتي و المستمر.

كما يمكننا إضافة بعض المقترحات: [2]

- السعي باتجاه استحداث نظام واضح يحقق ارتباطا بين الجامعات و مؤسسات المجتمع و الدولة يقوم على وضع برامج عمل مشتركة.
- تحقيق التكامل بين سياسة التعليم الجامعي، و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
- إحداث هزة شديدة للمؤسسات الجامعية بهدف تحسين النوعية مع عدم السماح بإنشاء مؤسسة جديدة إلى بضمان مستوى نوعية أرقى جوهريا من المستهدف.
- الوقوف بوجه النزاعات الفطرية التي تعيق العمل العلمي العربي المشترك وتسهيل حضور الأساتذة الندوات و المؤتمرات العلمية التي تعقد على ساحة الوطن العربي .

[1] نفس المرجع، ص:09.
[2] غربي صباح، مرجع سبق ذكره، ص ص:103 - 104.

- تشجيع أساتذة الجامعات و تحفيزهم ماديا و معنويا و حثهم على الغور في أعماق المجتمع ، و التأكيد عليهم بان مجال الترف الاجتماعي و البروج العاجية غير مستساغ في عصرنا الحاضر.

المبحث الثاني: التعليم العالي في الجزائر الرهانات و التحديات:

أدركت الدولة الجزائرية مبكرا أن الاستثمار في الإنسان باعتباره أرفع رأس مال في الأمة هو الضمان الأول و الأقوى في ولوج دنيا المستقبل دونما عقدة بالنقص أو الدونية ، من هنا باختصار شديد يمكن لنا أن نفهم جميعا سر اهتمام الجزائر بقطاع التعليم العالي و البحث العلمي سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على واقع التعليم العالي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة و أهم ملامح هذا النظام.

المطلب الأول: نشأة و تطور التعليم العالي في الجزائر:

يتميز التعليم العالي بالجزائر بتاريخ عريق ، حيث تعتبر جامعة الجزائر من أقدم الجامعات في العالم العربي و لا تزال في توسع و تطور مستمر ، و فيما يلي سنبرز منابع و مراحل تطور التعليم العالي بالجزائر.

الفرع الأول: منابع نظام التعليم العالي بالجزائر:

لقد عرف نظام التعليم العالي في الجزائر عدة تغيرات (التواجد العثماني ، الاستعمار الفرنسي ، الاستقلال) أدت إلى تطور أنظمته و هياكله كما و نوعا و يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: التعليم التقليدي:[1]

قبل الاستعمار عرفت الجزائر نظام تعليم تقليدي و كان دوره الحفاظ على المبادئ الثقافية و الاجتماعية التي تساعد الفرد على الانسجام في الجماعة ثم المجتمع ككل، كان هذا التعليم يتم في :

- المدارس القرآنية كقاعدة للتعليم.
- الزوايا و المدارس و التي تضم حلقات حول الشيوخ.
- الجامعات الدينية (الأزهر، الزيتونة، القيروان) حيث كانت قبلة لطلبة العلم و تمثل أعلى مستويات التعليم، هذا النظام ساعد على ظهور و تكوين الإمام و المفتي.

[1] نوال نمور، مرجع سبق ذكره، ص:115.

ثانيا: التعليم في عهد الاستعمار: [1]

مع دخول الاستعمار قام مباشرة بالقضاء الثقافة الإسلامية في سبيل دمج الجزائر في فرنسا ، فقد كانت جامعة الجزائر المتفوقة منذ تأسيسها على اختصاصات محدودة و لها صلة وثيقة بالايدولوجيا الاستعمارية و فرص التعليم الجامعي أمام الجزائريين طوال الفترة الاستعمارية كانت محدودة جدا و الجدول التالي يوضح نسبة الطلبة الجزائريين مقارنة بالطلبة الأوروبيين و التي بلغت 10 %.

الجدول رقم(4): نسبة الطلبة الجزائريين مقارنة بالطلبة الأوربيين في عهد الاستعمار:

الكلية	طلبة أوروبيون	طلبة جزائريون	المجموع	النسبة المئوية
الحقوق	**1534**	**179**	**1713**	**%11.66**
الطب	**714**	**110**	**824**	**%15.40**
الصيدلة	**393**	**34**	**427**	**% 08.65**
الآداب	**1175**	**172**	**1347**	**%14.63**
العلوم	**1375**	**62**	**835**	**%04.50**
المجموع	**4589**	**557**	**5146**	**%100**

المصدر: أسماء هارون،دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية،رسالة ماجستير جامعة قسنطينة، 2009– 2010، ص: 104.

يؤكد هذا الجدول أن الواقع كان قائما على التمييز بين الفرنسيين و الجزائريين في كل المستويات التعليمية، لا مساواة و الحرية التي كانت تدعو لها المدرسة الفرنسية و هذا ما دفع جزء من المتعلمين لتشكيل جزء من نواة الحركة الوطنية الجزائرية.

ثالثا: التعليم بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال مباشرة بقيت الجامعة الجزائرية تسير بالأسلوب نفسه الذي تركه الاستعمار ، فرنسية البرامج التعليمية و هيئة التدريس و حتى أنظمة الامتحانات و الشهادات نظرا للأولويات التي وضعت

[1] أسماء هارون، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009- 2010، ص: 104.

كمهام للدولة الجزائرية عبر المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بإعادة الاعتبار لها و بعث ديناميكيتها و هكذا بقيت الجامعة الجزائرية ترضخ تحت تأثيرات المنظومة الفرنسية و لم يتم إدراج ملف إصلاحها إلا عندما تقرر إصلاح الجامعة الفرنسية سنة 1965 و قامت السلطات الجزائرية بإصلاح المنظومة التربوية عموما بما في ذلك الجامعة لتستجيب لطموحات الشعب الجزائري و تدعيم استقلاله.[1]

الفرع الثاني: مسار التعليم العالي بالجزائر:

تطور النظام التربوي الجزائري بعد الاستقلال عبر عدة مراحل تتمثل فيما يلي:[2]

أولا: مرحلة 1962-1969 :

في هذه المرحلة تم فتح جامعتين هما جامعة وهران سنة 1966 و جامعة قسنطينة سنة 1967، كانت جامعة الجزائر تضم أربعة كليات ، 19 معهدا، ثلاث مراكز، أربع مدارس عليا و مرصدا فلكيا، أما جامعة وهران فكانت تضم أربع كليات هي : كلية الحقوق ، العلوم الاقتصادية، كلية الآداب، كلية العلوم و كلية الطب ، و كانت تضم جامعة قسنطينة المدرسة الوطنية للطب و المعهد العلمي، معهد الدراسات القانونية و المعهد الأدبي و الجامعي.

بالنسبة للنظام البيداغوجي فقد كان حين ذاك مطابقا للنظام الفرنسي و كانت مراحله كما يلي:

- مرحلة الليسانس و تدوم ثلاث سنوات.
- شهادة الدراسات المعمقة و تدوم سنة واحدة.
- شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة و تدوم سنتين على الأقل.
- شهادة دكتوراه دولة و قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات.

يذكر أن التعليم العالي خلال هذه الفترة كان ملحقا بوزارة التربية الوطنية.

ثانيا: مرحلة 1970- 1998:

تبدأ هذه المرحلة بتاريخ إحداث وزارة التعليم العالي و البحث العلمي سنة 1970، و هو تاريخ مفصلي في قمة هرم النظام التعليمي ، تلاه مباشرة بعد سنة تاريخ مهم هو الآخر تمثل في إصلاح التعليم العالي (المرسوم المؤرخ في 1971) والذي ركز على أربعة أهداف رئيسية هي كما يلي:

[1] نوال نمور,مرجع سبق ذكره، ص: 112.

[2] فيصل بوطيبة، العائد من التعليم في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان،2009- 2010، ص:93 .

أ- تنويع و تكثيف التخصصات الجامعية حيث أصبح عدد التخصصات أربعا ب 105 فرعا.

ب- زيادة عدد الجامعات موزعة جغرافيا على كل القطر.

ج- جزارة هيئة التدريس و تحسين المستوى العلمي، و عليه شرع في الانبعاث للخارج.

د- إحلال اللغة العربية محل الفرنسية حيث أصبحت جل التخصصات الإنسانية باللغة العربية.

هذا و قد عرفت المرحلة تضاعف عدد المؤسسات الجامعية التي تم تشييدها على مناطق الوطن قصد مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي ، كما تم وضع الخريطة الجامعية سنة 1984 و كانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي آفاق 2000.[1]

ثالثا: سنة 1998:

تتميز هذه المرحلة الأخيرة بما يلي:

- ✓ وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي وافق عليه مجلس الحكومة في سبتمبر 1998.
- ✓ القرار الخاص بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- ✓ إنشاء سقجذوع مشتركة يتم توجيه الطلبة الجدد إليها.
- ✓ إنشاء 13 مركز جامعي و تحويل 19 مركزا جامعي إلى جامعات.

و الأهم في ذلك الإصلاح الشامل للجامعة الجزائرية المتمثل في إقحام النظام الجديد LMD بداية من الموسم 2004-2005 أملا في مواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم العالي من جهة و إيجاد حلول عملية لعيوب النظام الكلاسيكي من جهة أخرى.

و قد تم تعميم النظام بشكل تدريجي عبر جامعات الوطن ، ليشهد الموسم 2008-2009 تخرج أول دفعة من حملة شهادة الماستر، سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل لاحقا.

الفرع الثالث: مبادئ التعليم العالي:

ارتكز التعليم العالي بالجزائر على أربعة مبادئ أساسية تتمثل في:[2]

[1] نفس المرجع، ص:94.

[2] حرنان نجوى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 161 – 162.

أولا: ديمقراطية التعليم:

جاءت لإزالة الطابع الاستعماري للتعليم الجامعي ، مما أدى إلى زيادة عدد الطلبة بشكل كبير من 557 طالب في أواخر الاستعمار إلى 30 ألف طالب خلال 1995-1996 إلى 1.250.310 طالب في الموسم الجامعي 2010-2011.

ثانيا: جزأرة التعليم:

تعتبر من الأهداف الأساسية للتعليم العالي ، بغية التحكم في التسيير و الإدارة لهذه المؤسسات و توجيه العملية البيداغوجية و التعليمية في الجامعة، و يقصد بها التقليل من الاعتماد الكبير على التعاون الأجنبي، الذي قد يؤثر سلبيا على سير الجامعة الجزائرية، و خلال الموسم الجامعي 2001 - 2002 قامت الدولة بالجزارة التامة لسلك أعضاء هيئة التدريس.

ثالثا: التعريب:

يعد من أحد الأهداف الكبرى لسياسة للتعليم في جميع المراحل، لقد كان التعليم في بداية الاستقلال باللغة الفرنسية، إلا أن الاستعمال الواسع للغة العربية و الاستخدام الكبير لها في التعبير عن المفاهيم في جميع مراحل التعليم و البحث العلمي ، مثلا الصحافة تم تعريبها في 1965 و الفلسفة و التاريخ و الحقوق في 1969 كما تم تعريب بعض الشهادات.

رابعا: الاتجاه العلمي و التقني في التعليم العالي:

يهدف هذا المبدأ إلى المساهمة في التقدم العلمي و التكنولوجي ، إذ يؤدي إلى التقدم الاقتصادي للوطن و إكساب قيم جديدة تنعكس على الميادين الأخرى مما يعني الاهتمام بالتعليم التكنولوجي ، و التوسع فيه و المزج بين الدراسة النظرية و العلمية.

المطلب الثاني: نظام ال LMD استجابة للتوجهات العالمية:

بهدف التطوير إلى تمكين النظام التعليمي من الاستجابة إلى متطلبات العصر الجديدة و استيعاب التطورات العلمية و التكيف مع المستجدات الاجتماعية ، الثقافية، الاقتصادية و التكنولوجية و مواجهة التحديات التي تواجه تطور الفرد و المجتمع و التفاعل الايجابي مع المتغيرات ، هذا ما سنحاول توضيحه.

الفرع الأول: مساعي تطبيق نظام الLMD :

في ظل الإختلالات المتعددة التي سجلت في منظومة التعليم العالي ، فإن الإصلاح يرمي علاوة على المرفق العمومي للتعليم العالي و تكريس ديمقراطية الالتحاق بالجامعة إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة التالية :[1]

- ضمان تكوين كمي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي للتعليم العالي.
- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي ، الاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات بين الجامعة و عالم الشغل.
- تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.
- التفتح الأكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم و التكنولوجيا.
- تشجيع التبادل و التعاون الدوليين و تنويعهما.
- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي و العلمي على الأعمدة الوطنية ، الإقليمية و الدولية .

إن نظام التعليم العالي، أصبح من الضروري إصلاحه على نحو يجعله قادرا على إعداد الطلبة إعدادا ملائما يؤدي بهم إلى اكتساب المعرفة و المهارات الفكرية و العلمية ، التي تمكنهم من التكيف مع متطلبات عصرهم، و الاتجاهات الايجابية اتجاه العمل و المواطنة ، مما يجعلهم مبادرين في العمل و مهتمين به و قادرين على الإسهام الايجابي في بناء المجتمع و تنميته.

الفرع الثاني:خصائص نظام الLMD :

من بين مميزات نظام LMD :

أولا: الرسملة capitalization:

بمعنى الوحدات التعليمية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى لو تم تحويل الطالب إلى جامعة أخرى لأنها قابلة الاكتساب و الاحتفاظ.

[1] الموقع الالكتروني: www.marcomedia.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/04/01.

ثانيا: الحركية la mobility:

إن اكتساب هذه الوحدات يمكن الطالب من تحويل ملفه البيداغوجي و تسجيله في أي مؤسسة جامعية أخرى.

ثالثا: الوضوحية lisibilité:

تكمن في أن سوق العمل يقارن بسهولة الشهادات في إطار التشغيل فبعد مضي ثمانية سنوات من تطبيق الإصلاح أصبح النظام يشمل جميع المؤسسات الجامعية حيث بلغ عدد الطلبة في المسارات التكنولوجية ما يزيد عن 149.000 طالب خلال سنة 2008 إلا أنه يتطلب بيداغوجية حديثة تتوفر فيها وسائل الاتصال الجديدة من أجل تمويل التعليم العالي للوصول إلى نتائج إيجابية.

كما أن نظام LMD يجب أن يكون: [1]

- كفؤ يجمع بين الجودة و التنافسية.
- عادل يضمن مساواة الحظوظ.
- قادر على توجيه البحث العلمي و التكنولوجي نحو إبداعية و ابتكارية أكثر لتوحيد المعرفة و قادر على توفير منتجات جديدة و منه تطوير العلاقة جامعة – مؤسسة.
- مبدع لديناميكية تكوين المكونين و الباحثين المؤهلين على مستوى عال ، لتلبية الاحتياجات الكبيرة لتأطير عمليات التكوين و البحث خاصة في مرحلتي المستر و الدكتوراه.
- مزود بنظام تقييم داخلي و خارجي ضروري من أجل ضمان جودة التكوينات السارية.

و يضاف إلى كل ذلك المتطلبات : البعد الدولي للتعليم العالي و الذي يبرز من خلا ل التفتح و التنافسية اللتان أصبحتا ميزتان لأنظمة التعليم العالي,حيث تستأثر الأنظمة الأكثر نجاعة باستقطاب أفضل الكفاءات و الاستفادة منها.

و نوضح هيكل نظام LMD من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (6):الرسم البياني العام لنظام ل.م.د (L.M.D)

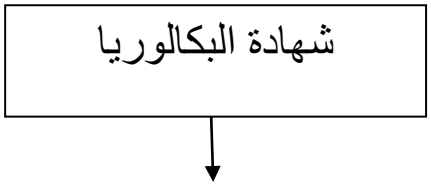

[1] نوال نمور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 119، 120.

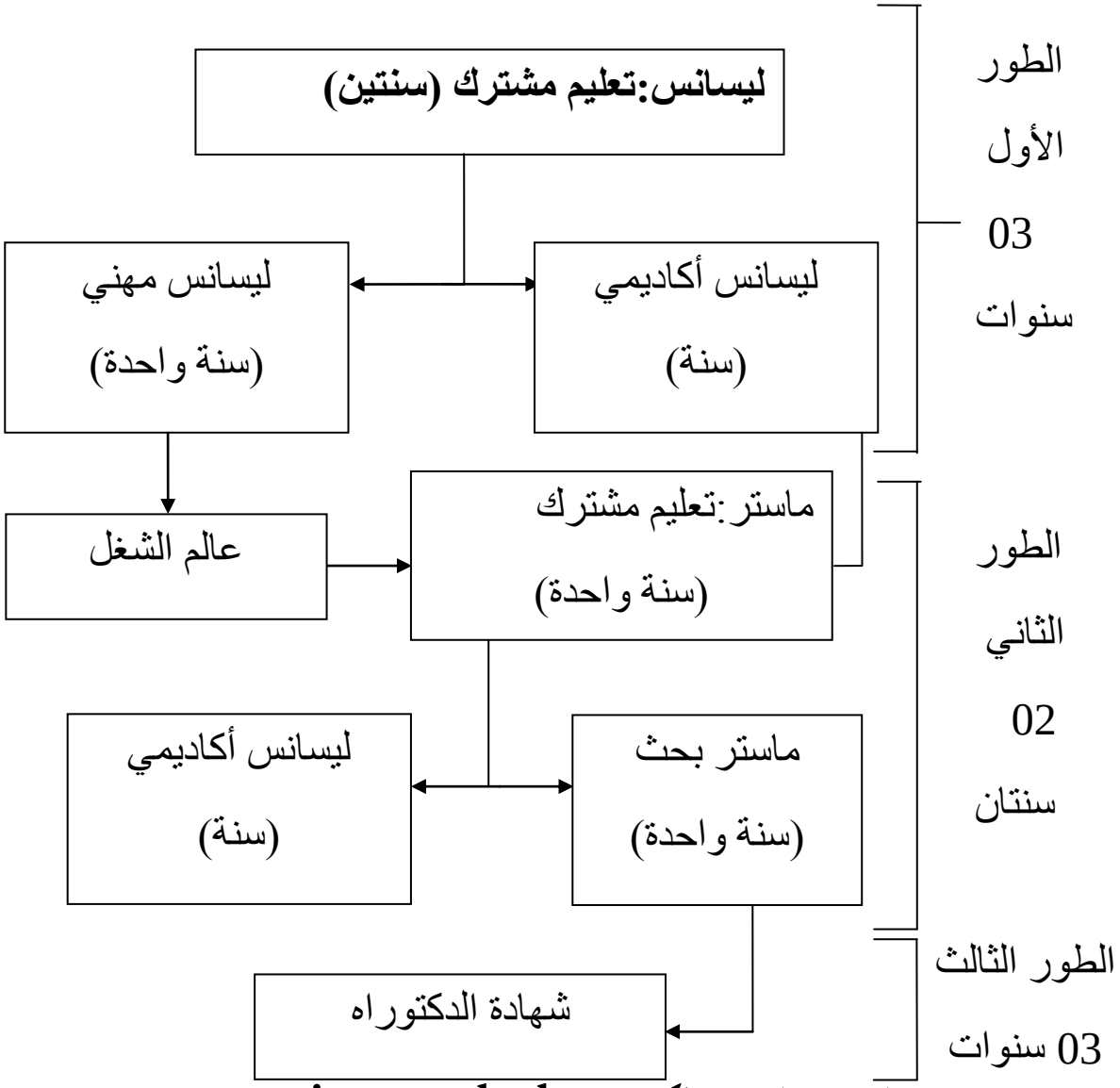

المصدر: الموقع الالكتروني: www.univ.ouargla.dz

الفرع الثالث: ما يوفره نظام ال L.M.D للطالب:

يسعى إصلاح التعليم العالي لإرساء نظام تعليمي غاياته تمكين الطالب من:[1]

- اكتساب المعارف، تعميقها و تنويعها في مجالات أساسية تتوافق مع المحيط الاجتماعي و المهني، مع توسيع فرص التكوين من خلال اندماج وحدات تعليمية استكشافية و أخرى للثقافة العامة.

- اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي ، القدرة على التحليل و التركيب بالإضافة إلى القدرة على التكيف.

- الاستفادة من توجيه ناجع و ملائم يوفق بين رغباته و استعداداته قصد تحضيره الجيد إما للحياة العلمية أو لمتابعة الدراسة الجامعية.

[1] نوار نمور، مرجع سبق ذكره، ص:120.

المطلب الثالث: تحديات التعليم العالي في الجزائر و الجهود المبذولة:

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر وإلى المجهودات التي تبذلها الدولة بهدف مواكبة التطورات العالمية.

الفرع الأول: تحديات التعليم العالي في الجزائر:

يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات يمكن إجمالها في:[1]

أولا: الطلب المتزايد على التعليم العالي و تزايد أعداد الطلبة:

حيث يقدر حاليا ب: 750.000 طالب و سيصل إلى أكثر من 1.500.000 طالب في حدود سنة 2010 في حيث قدر عدد الطلبة الحائزين على شهادة البكالوريا للسنة الدراسية 2005-2006 بأكثر من 220.000 طالب، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة بحيث كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة و ذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة (30 جامعة، 16 مدرسة عليا، 14 مركز جامعي إضافة إلى الأحياء الجامعية و المطاعم و وسائل النقل).

ثانيا: قلة التأطير:

حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة ب: 25.229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفيسور) على أبواب التقاعد.

ثالثا: نمطية التكوين:

المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع و الابتكار الفردي و إن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية و ليست سياسة تعليمية.

رابعا: التكوين الكمي:

على حساب التكوين النوعي و ذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم الأمر الذي أثقل كاهل الدولة إضافة إلى تغيير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

[1] الموقع الالكتروني: www.hoggar.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/04/01.

خامسا: هجرة الكفاءات:

و عدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير و التكوين و تنمية البلاد.

سادسا: البحوث المنجزة:

هي بحوث من أجل نيل الشهادات و ليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي و عدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.

سابعا: تنامي معدلات البطالة:

بين خريجي الجامعات.

الفرع الثاني: المجهودات المبذولة في سبيل تطوير التعليم العالي:

نتيجة لهذه التحديات تسعى الجزائر جاهدة للتغلب عليها من خلال مجموعة من الإجراءات :[1]

- إنشاء الهياكل القاعدية و تجهيزها بما يتلاءم مع الحاجيات التعليمية الجديدة.
- تكوين الأساتذة و المؤطرين.
- الاستعانة بالخبرات الأجنبية.
- إصلاح التعليم العالي بانتهاج نظام ال LMD.

كل هذا بهدف إصلاح و تطوير التعليم العالي غير أننا نلاحظ أن هذه المجهودات بالرغم من أهميتها إلا أنها لا تعكس الحاجة الملحة و الحقيقية لتطويره و التي تقوم على أساليب و وسائل و مناهج و أهداف جديدة، و لذلك فإننا نعتقد أن الأسلوب الكلاسيكي للتعليم أصبح غير مجدي حيث تحولت قاعات الدراسة إلى قاعات ستاتيكية و غير ديناميكية من الناحية العلمية (عدم الانتباه ، كثرة الحديث، النوم، الفوضى، الغيابات الكثيرة و عدم المعاقبة عليها من الناحية العملية... الخ) الأمر الذي قد حد من فعالية التكوين، و على العموم فإنه يمكننا إجمال هذه المجهودات في الجوانب التالية:

أ- الجانب الإداري و التسييري:

فيما يخص عصرنة و تحديث التسيير قامت الجامعات الجزائرية بتطوير و تحسين خدماتها من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة التكنولوجيات الرقمية في التسيير و الإدارة منها ، الإعلام الآلي و برامج تسيير الملفات سواء للطلبة أو المستخدمين إضافة إلى إقامة مواقع إلكترونية.

ب- الجانب التعليمي، التكوين و البحث العلمي:

[1] الموقع الالكتروني: www.hoggar.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/04/01.

24 سعت كل جامعة إلى إقامة شبكة معلوماتية داخلية و إلى الربط بشبكة الانترنت على مدار ساعة و ذلك لتمكين الأساتذة و الطلبة من تصفح المواقع التي تهمهم كما تمنحهم فرصة الاتصال بالجامعات و المراكز البحثية على المستوى العالمي ، كما تسعى الجزائر إلى إقامة مشروع يعرف بالشبكة الأكاديمية و البحثية و هي شبكة خاصة بالجامعات و المراكز البحثية الموجودة على كافة التراب الوطني الهدف منها هو تطوير خدمات الاتصال و تبادل المعلومات بين هذه المؤسسات و المراكز البحثية.

ج- الجانب المادي و المالي:

يتمثل في توفير الوسائل المادية لتحقيق درجة عالية من الأداء و هذا عن طريق اقتناء أجهزة كمبيوتر جد متطورة مع لوازمها إضافة إلى البرمجيات اللازمة لتشغيلها كما وضعت تحت تصرف الأسرة الجامعة قاعات الطباعة جد متطورة إضافة إلى المبالغ المالية المخصصة لاقتناء اللوازم الضرورية للتكوين و تكوين القائمين على شؤون هذه الإمكانات تشغيلا و صيانة ، دون أن ننسى الهياكل القاعدية التي أصبحت تتميز بطابع عمراني خاص.[1]

نخلص من كل ما تقدم أن الجزائر واعية بضرورة تطوير و تحسين التعليم العالي و جعله يتماشى مع التطورات العالمية الحديثة و التي تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية لذلك نجدها تسعى جاهدة لتحقيق تقدم نوعي و كمي في سبيل بلوغ هذا الهدف.

المبحث الثالث: الجهود المبذولة في مجال إصلاح التعليم العالي:

إن الرهانات و التحديات التي تواجه العالم اليوم خاصة المتخلف منه لا تكمن فقط في الحاجة الملحة إلى المشاركة في مجتمع المعرفة و إنما تكمن أيضا في كيفية التطبيق الفعال و الناجع لتكنولوجيا المعلومات

و الاتصالات و التحكم في كيفيات استخدامها و سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لمفهوم تكنولوجيا المعلومات و أهم التحديات الجديدة المفروضة على التعليم العالي.

[1] الداوي الشيخ، الإبداع كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، 2008، المجلد 03 ، العدد 17، ص: 17.

المطلب الأول: توظيف تكنولوجيا المعلومات المفهوم و الاتجاهات النظرية:

انتشر استخدام الحاسوب في مختلف المجالات بغرض تحسين أداء العمل و زيادة كفاءة الأعمال و سرعتها، و بتطور ذلك الانتشار و بزيادة ذلك الاستخدام ازدادت الحاجة لتبادل المعلومات و البيانات بين المنظمات.

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

أولا: تعريف التكنولوجيا:

هي مجموعة المعارف، الخبرة المتراكمة و المتاحة، الأدوات، الوسائل المادية و التنظيمية الإدارية، التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ما أو وظيفة ما في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية و المعنوية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

ثانيا: تعريف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات:

هي مجموعة من المعارف ، الخبرات، المهارات المتراكمة و المتاحة ، الأدوات و الوسائل المادية و التنظيمية الإدارية التي يستخدمها الإنسان في الحصول على المعلومات الملفوظة، المرسومة، الرقمية و في معالجتها و بثها و تخزينها، بغرض تسهيل الحصول على المعلومات و تبادلها و جعلها متاحة للجميع.[1]

إذا تكنولوجيا المعلومات يقصد به ا استخدام التقنية الحديثة من علوم الحاسب في ترتيب الكم الضخم من البيانات المرتبطة بكافة نواحي الحياة، سواء أكانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية.

الفرع الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات:

لقد تميزت تكنولوجيا المعلومات عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بمجموعة من الخواص أهمها:

- تقليص الوقت: فالتكنولوجيا جعلت كل الأماكن (إلكترونيا) متجاورة.
- تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة و التي يمكن الوصول إليها بسهولة.
- اقتسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة للتفاعل بين الباحث و النظام.
- الذكاء الاصطناعي: أهم ما يمز تكنولوجيا المعلومات هو تطوير المعرفة و تقوية فرص تكوين المستخدمين من اجل الشمولية و التحكم في عملية الإنتاج.

[1] حليمة الزاحي، التعليم الالكتروني بالجامعة الجزائرية، مقومات التجسيد و عوائق التطبيق مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2012-2011، ص:52.

- التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل و مرسل في نفس الوقت.
- اللاتزامنية: و تعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم.
- اللامركزية: و هي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

قابلية التوصيل:و تعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع,بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع.

- قابلية التحرك و الحركية: أي انه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته.
- قابلية التحويل: و هي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر
- الشيوع و الانتشار: و هو قابليتها للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم.[1]

الفرع الثالث: تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في التعليم العالي:

أحدثت تكنولوجيا المعلومات طفرة حقيقية في أساليب أداء العمل و في سرعة و كفاءة إنجاز العمل بصورة جعلت العالم يقفز درجات التقدم والنمو بسرعات غير مسبوقة، و كان لها الأثر الملموس على عمليتي التعليم و التعلم، حيث تمثلت مظاهره في:[2]

- تطور التربية و التعليم في كل من، المفهوم، المحتوى، الطرق، الأساليب و الأدوات.
- تطوير المستحدثات في مجال تكنولوجيا التعليم،كاستخدام الكمبيوتر و الانترنت.
- ظهور نظريات و أفكار جديدة متطورة.
- اندثار مهن و تخصصات قديمة ، و ظهور أخرى جديدة ، مما يجعل تطوير التعليم كضرورة حتمية لكونه الأداة القادرة على تطوير إمكانات الفرد بما يمكنه من التفاعل مع تكنولوجيا العصر.
- ظهور مفاهيم مستحدثة أملتها هذه التغيرات، كالحكومة الالكترونية، المجتمع، المعلومات، التعلم الالكتروني، و يشير البيان العالمي للتعليم العالي في القرن الواحد و العشرين الصادر عن اليونسكو إلى ضرورة تبني مؤسسات التعليم العالي المبادرة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و دمجها في التعليم.

[1] فداء محمد النجار، دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة، مذكرة ماجستير، جامعة غزة، 2012، ص ص:31- 32.

[2] سمية الزاحي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 116 - 117.

المطلب الثاني: الاستثمار في التعليم العالي والعائد منه:

يعتبر التعليم استثمارا بالمقاييس التي تنطبق على المفهوم العام للاستثمار حيث تتضمن هذه العملية الاستثمارية استخداما للموارد السلعية لتكوين رأس مال حقيقي يضاف إلى الأصول السلعية لتكوين رأس مال حقيقي وسنوضح من خلال هذا المطلب الاستثمار في التعليم العالي والعائد منه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار في التعليم العالي:

يرتبط مفهوم الاستثمار بمفهوم التنمية البشرية، فهذه الأخيرة عملية ثقافية، تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الإنسانية، وذلك من خلا تحسين قدرة الإنسان في التعامل مع العلم والمعرفة وتقنيات العصر، فهي تتوقف على التعليم الجيد للإنسان، فالتعليم هو المحور الأساسي للتنمية والنهوض الحضاري.

الاستثمار في التعليم يختلف عن الاستثمار في رأس المال المادي، فإذا كان هذا الأخير يمكن التنبؤ بالعائد منه وقياسه في زمن محدد، فإن الاستثمار في رأس المال البشري لا تتحقق عوائده إلا على المدى البعيد. [1]

يعد التعليم استثمارا مفيدا بشكل كبير، فهو فرع خاص من الاستثمار البشري، كما أن تكلفة الفرصة الضائعة من الإنفاق على التعليم وغيرها من التكاليف تعوض بشكل أكبر من خلال الفوائد المتراكمة للتعليم على الأفراد المتعلمين والمجتمع ككل في صورة عوائد أعلى وإنتاجية متزايدة، وأيضا من خلال

القيادة والقدرة الأفضل على الحراك الاجتماعي. [2]

فالاستثمار إذا هو توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية، اجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد ورفع القدرة الإنتاجية، أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.

الفرع الثاني: تمويل التعليم العالي:

يعتبر التمويل هو العصب الأساسي للمؤسسة الجامعية وخاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير وارتفاع عدد الطلاب في مختلف مؤسسات التعليم العالي مما أدى إلى تنويع مصادر تمويله.

[1] شيرين حسن، التعليم العالي، استثمار العقول بين الواقع والمأمول، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 558، يناير 2012، ص ص: 01-02.

[2] الموقع الإلكتروني: www.slidegur.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/04/05.

أولا: مفهوم تمويل التعليم العالي:

عرفه الدكتور عبد الله الحولي على أنه في أبسط صورة يعني تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة للتخطيط والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

حجم الإنفاق على التعليم والتدريب والبحث العلمي يعد إنفاقا استثماريا يزيد من كفاءة وأداء العنصر البشري وتجسيده في العملية الإنتاجية، لذا فتلبية احتياجات المؤسسة الجامعية بما تحتاجه من موارد مالية مهمة للقيام بدورها كاملا.[1]

ثانيا: دور التمويل في فاعلية النظام التعليمي:

يمكن أن يلعب التمويل دورا إيجابيا في حالة تجاوب طبيعة التمويل وأسلوبه مع متطلبات الحاجة الاجتماعية في توفير النظام التعليمي للقوى البشرية الضرورية لأداء المهام الاجتماعية والاقتصادية والثقافية اللازمة للتحول الاجتماعي والتقدم الحضاري، وقد يلعب دورا معوقا في حالة عدم مرونة النظام التمويلي أو عدم إمكانية الأسلوب التمويلي المتبع في تذليل تلك الصعوبات المالية وتكمن هذه الأهمية للتمويل في علاقته بالنفقات التعليمية، ومن ثمة التأثير الذي يتركه في الناتج التعليمي من حيث الكم أو من حيث نوعية النتائج التعليمية.

تنبع كفاءة وفاعلية أي نظام تعليمي من مقدرته على تحقيق أهدافه بأقل قدر من التكاليف وبأقل حجم من الموارد، لكن الوصول إلى ذلك يواجه العديد من العوائق، خصوصا عندما يعتاد العاملون في أي مؤسسة تعليمية كالجامعة على أداء معين، كما أن حصول الجامعة على مصادر تمويل جديدة يتطلب منها إثبات كفاءة وفاعلية أدائها للجهات الممولة والمعنية بتطوير التعليم العالي.

الفرع الثالث: العائد الاقتصادي من الاستثمار في التعليم العالي:

أولا: مفهوم العائد من التعليم:[2]

يربط كثير من العلماء عوائد التعليم بالجانب الاقتصادي ففكرة العائد من التعليم هي فكرة اقتصادية ظهرت على أيدي الاقتصاديين فهم يرون أن هناك مكاسب مادية يكسبها الفرد والمجتمع من جراء

[1] محمد السعيد بن غنيمة، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2014-2015،ص:60.
[2] كياري فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

زيادة التعليم فكلما زاد تعليم الشخص كلما زادت إنتاجيته وبالتالي زاد دخله وبالتالي زاد دخل المجتمع.

يقول دينسون وهو من علماء اقتصاد القرن العشرين أن العائد من التعليم هو مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي الذي يرتبط ويتعلق بالتعليم.

العائد من التعليم هو المبرر الأساسي للإنفاق المستمر الواسع والمتزايد عليه، كما أنه يزيد من المقدرة على الابتكار (المعرفة والتكنولوجيا الجديدة) التي تعزز النمو.

ثانيا: العائد الاقتصادي من الاستثمار في التعليم العالي:

تبرز القيمة الاقتصادية للتعليم في علاقته بالدخل الفردي التي درسها الكثير من الباحثين من أبرزهم Walsh الذي أجرى دراسة على الاستثمار في التعليم العالي ليتحقق من عائداته وأرباحه الاقتصادية، ومن النتائج التي توصل إليها والتش Walsh منها:[1]

- يزيد دخل خريج الجامعة عن دخل خريج الثانوية لما يتمتع به خريج الجامعة من قدرات عقلية ومواهب ذات قيمة اقتصادية تتضح باكتسابه دخلا أكبر.

- تزيد قيمة القدرات التي تم إعدادها في الجامعة عن تكاليف الحصول عليها وهذا يعني أن القيمة الاقتصادية للتعليم العالي أكبر من تكلفته.

فهذه الدراسة أثبتت أن للتعليم العالي عائد اقتصادي وتأثير مباشر على دخل الفرد فالذي تحصل على تكوين في التعليم العالي يكون دخله أعلى مقارنة بمن تحصل على تعليم ثانوي فالملاحظ في العقود الأخيرة ومع تنامي ظاهرة العولمة Globalization شهد العالم اتجاها متزايدا في الطلب على قوة عمل ذات مهارات عالية المستوى وتملك مؤهلات ومستويات تدريب عالية تتناغم مع الوظائف.

فالتعليم العالي اليوم هو الدعامة الحقيقية للاقتصاد والدافع الأساسي للتنمية، والاستثمار في الإنسان أحسن استثمار، ولقد أصبح من الممكن للاقتصاديين الآن أن يقوموا بتقييم وإلى حد كبير نتائج التعليم العالي وآثاره، الأمر الذي أدى إلى إبراز أهميته وضرورة الاستثمار فيه، والواقع أنه ما يساهم به

[1] محمد السعيد بن غنيمة، ص ص 73-74.

التعليم العالي من الناحية الاقتصادية لا يتعارض مع ما يساهم به في الجوانب الحضارية والثقافية، ويمكننا تلخيص النواحي الإنتاجية للتعليم العالي في النقاط التالية:

- يعتبر التعليم سلعة استثمارية استنادا إلى أن العامل المتعلم هو أكثر إنتاجية من غيره ويمثل التعليم بالنسبة للمجتمع مخزونا من الرأس مال البشري.
- يعد التعليم سلعة اجتماعية فهو يشارك في التقليل من الجريمة وزيادة السمو الاجتماعي و الأخلاقي وتغير السلوك وعليه فهو يساهم في تغير أنماط الحياة والاستهلاك.
- التعليم والتعليم العالي على وجه التحديد يمثل أحد المنابع الرئيسية للنمو الاقتصادي ويشكل عائده
- الثمرة المباشرة أو غير المباشرة لأغلبية العوائد الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية للتعليم العالي:

مع ظهور الإمكانات والفرص الجديدة، مازالت الأنظمة التعليمية العربية تعاني من مواجهة مصاعب وتحديات كثيرة تتعلق بالتطورات الحديثة، تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: تحديات العولمة:

أولا: مفهوم العولمة:

تعني جعل الشيء عالميا، بما يعني ذلك جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة، وهذا المعنى هو الذي حدده المفكرون باللغة الأوربية للعولمة " Globalization " في الإنجليزية والألمانية، وعبروا عنها بالفرنسية " Mondialisationn " وهي انتقال التكنولوجيا والاقتصاد والمعارف والناس والقيم والأفكار بلا قيود عبر الحدود.

ثانيا: إيجابيات وسلبيات العولمة على التعليم العالي:

تزداد خطورة العولمة حينما تعلم أن مواطني هذه الدول في الوقت الحاضر غير مؤهلين تربويا بشكل كامل لمجابهة الآثار المترتبة على انتشار مفهوم العولمة والتدويل، فالعولمة سبق بيانها بينما التدويل هو أسلوب التعامل مع ظاهرة العولمة وتبعاتها ، وفيما يلي بيان إيجابيات وسلبيات العولمة على التعليم العالي:

[1] نفس المرجع، ص 75.

الجدول رقم (05): إيجابيات وسلبيات العولمة على التعليم العالي:

إيجابيات استجابة التعليم العالي للعولمة	مخاطر استجابة التعليم العالي للعولمة
1 -زيادة فرص توفير التعليم العالي للطلبة. 2 -تعزيز اقتصاد المعرفة. 3 -حصول الطالب على درجات علمية مشتركة من خلال التعاون الجامعي محليا وعبر الحدود. 4 تمازج الثقافات وتنوع البيئات الأكاديمية. 5 المنافع الاقتصادية للمؤسسات التعليمية.	1- احتمال تدني مستوى التعليم. 2- التباين الكبير بين المؤسسات التعليمية في مدى الانتفاع بالتعليم المقدم لهم. 3- زيادة هجرة العقول إلى البلدان المتقدمة. 4- التقارب المعرفي المبالغ به يؤدي إلى تماثل ثقافي مبالغ به على حساب الثقافة المحلية. 5- ازدهار اختصاصات معينة على حساب أخرى وتأثير ذلك على توازن المعرفة. 6- إضعاف دور الدولة في تحديد السياسات الرئيسية ومن أهمها السياسة الوظيفية.

المصدر: محمد السعيد بن غنيمة، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2014-2015، ص:15.

الفرع الثاني: تحديات المعلوماتية:[1]

وهي تمثل قدرة العقل البشري على الإبداع والاختراع وقلب موازين القوى، كما أشار البدري (2009م) بأنه لم تعد الثروة هي ما تملكه دولة من ذهب أو مواد خام وطبيعية بقدر ما أصبحت هي القدرة على الإبداع والتنظيم والاختراع وامتلاك المعلومات أي أن البشرية وصلت إلى عصر أصبحت فيه المعلومات أساس التحضر والقوة، وهذا التحدي التقني يمثل ثورة جديدة تعتمد فيه العملية الإنتاجية والتوزيعية على العقل البشري والإلكترونيات الدقيقة والهندسية والكيمياء الحيوية والذكاء الاصطناعي وتوليد المعلومات، ومن أبرز الحقائق والأرقام في هذا المجال:

[1] شيرين حسن، مرجع سبق ذكره، ص:05.

أن أكثر من 90 % من تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين لم تكتشف بعد وهي أضعاف ما تم اكتشافه في القرن العشرين.

أشار أحمد (2007) إلى أن هذه التطورات أنشأت فوارق مضاعفة تلقي أعباء إضافية على الجامعات بوصفها المراكز الوحيدة القادرة على التعامل مع هذه التوجهات العلمية الجديدة، كما أن للبحث العلمي والتقني مردود كبير وعميق على المجتمع والأفراد والمؤسسات.

وهذا التسارع المذهل للثورة العلمية والتقنية المعلوماتية وتطبيقاتها يعد تحديا أمام التعليم العالي خصوصا في الدول النامية التي تعتبر تقنية المعلومات والاتصالات فيه ضعيفة وتعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد التقنية الجاهزة مع عدم إعطاء العنصر البشري الوطني العناية الكافية فيما يتعلق بعملية بناءه العلمي وإن تحقيق الهدف المتعلق بالتطبيقات التقنية والمعلوماتية مرهون بشكل أساسي بقيام نظام تعليمي في دول المجلس تعتمد مؤسساته على مفاهيم المدرسة الإلكترونية والجامعة الإلكترونية بدلا من الطرق المعتادة كالتدريس وجها لوجه، وقد بين بدران (1426ه) أن التطور الرقمي التعليمي يدعو إلى ضرورة إيجاد نظم يعمل بها الجهاز التقني في انسجام مع الأستاذ الجامعي مع تأهيل أعضاء هيئة التدريس ليجمعوا بين التخصص العلمي والتكنولوجي والتربوي، وقد أكد الحامد (1427ه) على أن حضارة القرن الحادي والعشرين هي حضارة " عصر المعلومات "، وأن المعرفة وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وصور ورموز وثقافة وقيم هي مدخل رئيسي في الإنتاج للقرن 21.[1]

الفرع الثالث: الانفجار المعرفي:

شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين تزايدا في إنتاج المعرفة بكل أنواعها، وتزايدا في حجم المعرفة العلمية على وجه الخصوص فلقد أشارت الدراسات في أوائل الثمانينات إلى أن المعرفة صارت تتضاعف

كل سبع سنوات، وفي أواخر التسعينيات كان الحديث عن تضاعف حجم المعرفة العلمية كل عامين ونصف تقريبا، بل هناك دراسات تشير إلى تضاعفها كل ثمانية عشر شهرا.

[1] محمد السعيد بن غنيمة، مرجع سبق ذكره، ص:35.

و لم يقتصر الأمر على الانفجار المعرفي بل أصبح للمعرفة دور أكثر أهمية وأكثر حيوية من ذي قبل في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة، وأصبح النمو مرهونا بما تمتلكه أية أمة عن المخزون المعرفي، وقدرتها على الإسهام في إنتاجه، تطويره واستخدامه بكفاءة وفاعلية، فلم تعد الأمم اليوم تقاس بما تملكه من ثروات طبيعية وأصول ورأسمال وإنما بما تمتلكه من معرفة ومهارات تستخدم في زيادة قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات القادرة على اختراق الأسواق، وصارت الأمم تصنف على أنها دول فقيرة أو غنية في المعرفة.

ولقد كانت ولازالت مؤسسات التعليم العالي وخصوصا الجامعات هي أهم مؤسسات إنتاج المعرفة، وهي اليوم مفتاح التقدم والنمو في أي بلد من البلدان وهذا يستدعي منا ضرورة النظر الجاد في كيفية تطوير قدرات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لكي تتحول من مجرد مؤسسات ناقلة للمعرفة إلى مؤسسات منتجة لها وذلك بدعمها بشكل قوي ومستمر لكي تشارك بفاعلية في استنبات المعرفة عموما والمعرفة العلمية خصوصا وتطويرها، واستخدامها في التعليم والتعلم القائم على البحث والاستقصاء والتعليم المرتكز على حل المشكلات وتطوير التقنيات أو التكنولوجيا الملائمة، واستخدام ذلك كله في زيادة الإنتاجية وأحداث التنمية الشاملة والمستدامة.

وهذا بلا شك يتطلب إعادة النظر في دور الجامعات والحكومة والقطاع الخاص في التعامل مع المعرفة ومؤسسات إنتاجها وهي الجامعات ومراكز البحوث في كل المجالات العلمية والتقنية والاجتماعية والإنسانية وفق رؤية إستراتيجية وأولويات واضحة ومحددة وآليات دقيقة تبين كيفية استخدام المعرفة في حل المعضلات والأزمات، والاستفادة منها في حل كل مشكلات التنمية في البلاد بعد توفير الشروط اللازمة لتنميتها، وصولا نحو مجتمع الاقتصاد القائم على المعرفة knowledge based economy.[1]

[1] نفس المرجع، ص: 05.

خـلاصة الفـصل:

التعليم العالي من الأدوات الأساسية التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع، وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معا، وضمان التطور السليم للأمة في مسيرتها نحو أهدافها في التقدم والرقي في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فهو السبيل إلى إعداد القوى العاملة المتخصصة التي تخطط للنمو المادي للمجتمع وتسهر على تنفيذه، وهو الذي يعد الباحثين الذين يسيرون أغوار المستقبل، وهو أيضا مبرز المواهب الفكرية والطاقات المبدعة التي تعطي الثقافة أبعادها، وتدفع بها نحو الإبداع وتجاوز الواقع إلى جانب أنه أيضا يمد الواقع الاجتماعي والسياسي بالقوى الوطنية والفكرية التي تعمل جاهدة في

سبيل التصدي لقضايا وتحديات الواقع وطرح بدائل لتغيير وتطوير هذا الواقع.

الفصل
الثالث

الفصل الثالث: دور التعليم العالي بالجزائر في بناء اقتصاد المعرفة

المبحث الأول: التعليم العالي وتطوير المهارات الجوهرية في بيئة المعرفة

المبحث الثاني: التعليم العالي في الجزائر أرقام ومؤشرات

المبحث الثالث: دور التعليم العالي في تحفيز التوجه إلى اقتصاد المعرفة:

مقدمة الفصل:

يبتعد مجتمع المعرفة بالمجتمعات الإنسانية من التركيز على المواد الأولية إلى التركيز على رأس المال البشري بإمكانياته وقدراته على التجديد والإبداع المستمر،ومن الواضح أن تطور اقتصاديات الدول النامية يقوم على الاستثمار في التربية والتعليم، والبنى التحتية للمعلومات والاتصالات ووضع السياسات للتحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة، وبالتالي فلم يعد ينظر للتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة على أنه مزود بالمعارف القاعدية والمعلومات الأساسية فحسب، وإنما هو قاعدة للتطوير والابتكار لمعارف جديدة،لأنه يحتل مكان الصدارة في التقدم المنشود في المجتمعات البشرية واقتصادياتها،خاصة مع تنامي مفهوم مجتمع المعرفة وتزايد متطلبات واحتياجات التنمية، مما يتطلب مراجعته وإعادة التفكير في خططه باستمرار،هذا ما سنوضحه من خلال هذا الفصل الذي يتناول ثلاث مباحث، خصصنا الأول لمعالجة واقع التعليم العالي في بيئة المعرفة،المبحث الثاني ذكرنا فيه أهم مؤشرات التعليم العالي في الجزائر،وفي المبحث الثالث أجرينا مقارنة بين الجزائر وبعض الدول اعتمادا على مؤشرات الاقتصاد المعرفي.

المبحث الأول: التعليم العالي وتطوير المهارات الجوهرية في بيئة المعرفة :

يعرف العالم الحديث الكثير من المستجدات التي أثرت على كافة جوانبه، وأهمها إطلاقا التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال، وهي مزيج من التقدم التكنولوجي المذهل والثورة المعلوماتية الفائقة، والتي أثرت على كافة القطاعات بما فيها التعليم، وكان لها أثرها على العملية التعليمية بكافة مراحلها وفيما يلي نوضح أهم التغيرات الجديدة للتعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة.

المطلب الأول: التعليم العالي في مجتمع المعرفة:

إن التأسيس لمنهجيات جديدة للتعليم والتعلم من خلال القفزة النوعية من النشاط المرتكز على التعليم إلى التركيز على التعلم، وتطوير القدرات والمهارات، من أجل تكوين رأس المال المعرفي، وقد سئل مجلس التعليم الكندي عن المهارات المطلوبة في خريجي الجامعات.

الفرع الأول: من التعليم إلى التعلم الذاتي وبناء المعرفة:

أولا: تعريف التعلم الذاتي:

هو عملية تهدف إلى زيادة قدرة الطالب على تحمل المسؤولية في تعلمه، ومساعدته ليصبح متعلما مستقلا، سواء بتوجيه مباشر أم غير مباشر، وتزويده بأساليب التفكير، وبناء اتجاهات إيجابية نحو استقلالية العمل الذهني.[1]

يعرف التعلم الذاتي بأنه العملية الإجرائية التي يحاول فيها المتعلم أن يكتسب بنفسه القدر المقنن من المعارف والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم عن طريق الممارسات والمهارات التي يحددها البرنامج الذي بين يديه.

وهو النشاط التعلمي الذي يقوم به المتعلم مدفوعا برغبته الذاتية بهدف تنمية استعداداته وإمكاناته وقدراته مستجيبا لميوله واهتماماته بما يحقق تنمية شخصيته وتكاملها.[2]

ثانيا: مهارات التعلم الذاتي:

من مهارات التعلم الذاتي ما يلي:

- ✓ القدرة على تحقيق التواصل مع الآخرين والتعايش معهم.
- ✓ الابتكار والإبداع.

[1] الموقع الالكتروني www.pnu.edu.sa تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/04/25.
[2] الموقع الالكتروني: www.psy-cognive.net تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/04/25.

- ✓ اتخاذ القرارات المناسبة.
- ✓ تحقيق النجاح.
- ✓ تنمية شعور الفرد بقيمته الذاتية.
- ✓ التكيف مع الظروف المتغيرة.
- ✓ الإسهام في الأمور التي تتصل بما يتعلمه الشخص في مجتمعه الذي يعيش فيه.
- ✓ التواصل مع الآخرين والتعايش معهم.
- ✓ تشجيع التفكير الناقد وإصدار الأحكام.
- ✓ ربط التعلم بالحياة ، وجعل المواقف الحياتية سياقا يتم فيه التعلم.
- ✓ تشجيع المتعلم على كسب الثقة بالذات ، والقدرة على التعلم.[1]

ثالثا: دور التعلم الذاتي في بناء المعرفة :

وإذا أريد للتربية أن تنجح في الاضطلاع بمهامها، فينبغي أن تنظم حول أربعة أنماط أساسية من التعلم تكون على نحو ما خلال حياة الشخص دعامات المعرفة وهي:

- ✓ أن يتعلم ليعرف: أي يكتسب أدوات الفهم.
- ✓ أن يتعلم أن يعمل: بحيث يصبح قادرا على الفعل والتأثير في بيئته على نحو ابتكاري.
- ✓ أن يتعلم العيش مع الآخرين: بحيث يشاركهم ويتعاون معهم في جميع الأنشطة الإنسانية.
- ✓ أن يتعلم ليكون: وهذا النوع من التعلم يمثل تقدما أساسيا يعتمد على الأعمدة الثلاثة السابقة وينطلق منها.

وترسيخ سلوك التعلم لدى الطالب، يجعله يستبعد ذلك التعلم الشكلي القائم على حفظ المعلومات والحقائق والمفاهيم واستظهارها، والخصائص الأساسية للتعلم المستهدف هي:

- ✓ التعلم الذي يجعل من المتعلم محورا ومركزا له، ويتناسب وإمكانات كل فرد وقدراته واتجاهاته الذاتية.
- ✓ التعلم الذي يؤدي إلى تطوير التفكير الإبداعي لدى الفرد، ويعزز ويثير دافعية المتعلم للتعلم.

[1] الموقع الالكتروني: www.pnu.edu.sa تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/04/25.

- ✓ التعلم القابل للاستعمال في الحياة مما يجعله أكثر فاعلية، ويساعد الطالب على تطوير مهارات العمل المنتج والقيم الاجتماعية الأصلية وتبنيها.
- ✓ التعلم الذي يمكن قياسه وتقييمه بهدف تحديد مداه ودرجته.

ويعد التعلم الذاتي من أبرز أنماط التعلم كونه مدفوع برغبة المتعلم الذاتية بهدف تنمية استعداداته وإمكاناته وقدراته ، ومن أهم أساليب التعلم التي تتيح توظيف مهارات التعلم بفاعلية عالية مما يسهم في تطوير الإنسان سلوكيا ومعرفيا ووجدانيا، وتزويده بسلاح هام يمكنه من استيعاب معطيات العصر القادم، والمساهمة في بناء مجتمع دائم التعلم.[1]

الفرع الثاني: أدوار الجامعة غي ظل اقتصاد المعرفة:

أولا: متطلبات الأدوار الجديدة للجامعة:

من المتطلبات الواجب التركيز عليها في الأدوار الجديدة للجامعة، هي:[2]

- ✓ التكوين المتكامل علميا وتقنيا وفكريا وثقافيا، والتنمية المستمرة للموارد البشرية.
- ✓ تطوير نظم التعليم وقواعده بما يتيح فرص التطبيق الواعي للتعلم المستمر، والتعلم مدى الحياة.
- ✓ مواكبة التطورات العلمية والتقنية واستيعاب التقنيات التعليمية الحديثة ومواصلة تطويرها.
- ✓ الربط بين مناهج التعليم ومتطلبات قطاعات الإنتاج والخدمات.
- ✓ الاستفادة العلمية من البحوث الجامعية في المجالات الإنتاجية بوحدات القطاع الخاص، وبدوره ينعكس ذلك على تحقيق الأهداف التنموية للدول بشكل عام.
- ✓ الاستفادة القصوى من الأبحاث المنجزة بالجامعات، وإمداد المؤسسات بالمعلومات التقنية الحديثة لمساعدتها في مسيرتها الإنتاجية.

ثانيا: الأدوار الجديدة للجامعة:

تتعاظم وتتشعب أدوار الجامعة في اقتصاد المعرفة إلى الأدوار السابقة الذكر يمكن إضافة الأدوار الآتية والتي يمكن تلخيصها في الآتي:[3]

---

[1] سمية الزاحي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 123،124.
[2] حمتني فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 127.
[3] بكاري سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص:177.

1- الجامعة كمركز لإنتاج الرأس المال البشري:

الرأس المال البشري في اقتصاد المعرفة هو تلك القوى العاملة التي تمتاز بتكوين علمي بيداغوجي عالي المستوى تساهم في خلق ونقل واستثمار واستهلاك المعرفة في الاقتصاد الوطني.

في منتصف الستينات وضع (Gary Becker) نظرية خاصة بالرأسمال البشري، قامت على دراسة النمو القوي الذي عرفته فترة الثلاثينات المجيدة (Les trentaines glorieuses) حيث فسر هذا النمو بالتقدم التقني الحاصل آنذاك وكذلك إلى تراكم المهارات الجماعية والفردية أي الرأس المال البشري والذي يعني "مجموع المعارف والمهارات والخبرات وكل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل لدى الفرد أو جماعة عمل معينة ".

ودور الجامعة الجوهري هو تكوين القوى العاملة (الرأس المال البشري) في اقتصاد المعرفة أين أصبح التعليم وخاصة التعليم العالي من الخدمات التي يزيد الطلب عليها كونها تنمي رأس المال الفكري وهو الهدف الأساسي لاقتصاد المعرفة.

2- الجامعة ودرها في البحث والتطوير:

تلعب الجامعة دورا هاما ألا وهو البحث والتطوير في اقتصاد المعرفة وتسند إليها مهاما في شتى المجالات الاقتصادية كإيجاد الحلول التكنولوجية والعلمية، وإعطاء الاستشارات الفنية، والقيام بمشاريع بحث مشتركة مع القطاع الخاص، تدريب وتأهيل القوى العاملة، خلق معارف جديدة (سواء كانت كتب، اختراعات، ابتكارات، منشورات، مطبوعات...الخ).

3- دور الجامعة في نقل التكنولوجيا:

كذلك من الأدوار المسندة إلى الجامعة في اقتصاد المعرفة هو نقل التكنولوجيا أي إدماج التكنولوجيات الجديدة في المجتمع سواء عن طريق الابتكار أو الاستيراد أو عن طريق الهندسة العكسية ومساعدة القطاع الخاص والعام على فهم محتوى هذه التكنولوجيات ومدى فاعليتها في رفع مستوى النشاط الاقتصادي.[1]

[1] بكاري سعد الله، نفس المرجع، ص: 178.

الفرع الثالث: تحديات التعليم العالي بالجزائر في ظل اقتصاد المعرفة:

تواجه الجزائر كغيرها من الدول العربية مجموعة من التحديات في مجال النظام التعليمي و يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة فيما يلي :

- ✓ توفير عرض مناسب من الخبرات و المهارات التي تتوافق مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة، و الحرص على الارتقاء بمستوى هذا العرض بصورة مستمرة.
- ✓ هجرة الكفاءات و عدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير و تكوين و تنمية البلاد.
- ✓ كيفية حل المشكلات الأكاديمية و الإدارية التي تواجه مؤسساتنا التعليمية.
- ✓ ضرورة تبني هياكل جديدة للبرامج الدراسية ذات محتوى يتناسب مع طبيعة المراحل المقبلة و يرتكز على تنمية جوانب الإبداع لدى التلاميذ مثل استخدام الوسائل الرقمية الحديثة.
- ✓ مشكلة توفير الخدمة التعليمية على نطاق واسع لعدد متزايد من المواطنين و في الوقت ذاته توفير مستوى مرتفع من التدريب مثل الاستعانة بالتعليم المفتوح أو التعليم عن بعد.

و بالتالي فإن تطوير إستراتيجية مناسبة للمعرفة يتطلب ما يلي:

- ✓ توافر نظام اقتصادي و مؤسسي يوفر الحوافز المناسبة للاستخدام الكفء للمعرفة الحالية و خلق معارف جديدة.[1]
- ✓ قوى بشرية ترتفع مستوياتها التعليمية و مهاراتها بما يمكنها من خلق و نشر و المشاركة في استخدام المعرفة.
- ✓ بنية معلوماتية ديناميكية لتسهيل الانتقال الفعال و نشر و معالجة المعلومات بصورة مناسبة.
- ✓ نظام فعال لتشجيع الابتكار و مراكز البحث، و اللذان يمكن أن يساعدا بشكل كبير في تشكيل ثقافة مجتمع قادر على تشجيع و احتضان المعرفة و التقنيات الجديدة.

و لتطوير التعليم هناك ثلاث توجهات إستراتيجية تتمثل بالآتي:

[1] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

- ✓ بناء رأس مال بشري راقي النوعية من خلال: النشر الكامل للتعليم الأساسي مع إطالة مدتها الإلزامية.
- ✓ صياغة علاقة تظافر قوية بين التعليم و المنظومة الاجتماعية الاقتصادية و هذا يستلزم زيادة كفاءة التخطيط و الجهود التعاونية بين قطاعات المجتمع كافة.
- ✓ إقامة برنامج لتطوير التعليم للموائمة بين التعليم و العمل.[1]
- ✓ بالإضافة إلى دور التكنولوجيا في تطوير التعليم، فكما غيرت التكنولوجيا القطاعات الأخرى استطاعت وسائلها المتنوعة تغيير دفة التعليم و طريقة التعلم في العصر الحديث.

المطلب الثاني: دور البحث العلمي في التحول لاقتصاد المعرفة:

يعد البحث العلمي المؤشر الحقيقي لتقدم الدول ورقي مجتمعاتها، كما يمثل الركيزة الأساسية لغالبية دول العالم المتقدم، ومن أكثر الأساليب ملائمة للتحديث والتطوير، وسنحاول من خلال هذه السطور معرفة كيف ساهم البحث العلمي في التحول لاقتصاد المعرفة.

الفرع الأول: مفهوم البحث العلمي:

يمكن تعريف البحث العلمي على أنه "عملية فكرية يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، والوصول إلى نتائج صالحة التعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث".[2]

استقصاء منهجي في سبيل زيادة المعرفة العلمية.[3]

فالبحث العلمي هو البحث عن المعلومات والسعي وراء المعرفة بانتهاج أساليب علمية مقننة وزيادة الاطلاع على الحقائق ودراستها بطريقة علمية منسقة تطبيقا لمناهج البحث العلمي للوصول إلى المعرفة الحقيقية.

---

[1] محمد عواد الزيات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2008، ص: 268.

[2] ميرفت محمد راضي، تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، يومي 4 - 5 أفريل 2012، ص: 716.

[3] أيمن يوسف، تطور التعليم العالي، الإصلاح والآفاق السياسية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007 – 2008، ص: 61.

الفرع الثاني: أهمية البحث العلمي:

لاشك أن هناك عوامل كثيرة مسؤولة عن النمو الاقتصادي الذي شهدته معظم الدول النامية و المتقدمة على السواء، وفي مقدمة هذه العوامل وجود قوى عاملة ذات مهارات تقنية عالية والتعليم العالي يلعب دورا هاما وحساسا في إنتاج القوى العاملة الماهرة، فالمدارس الابتدائية والثانوية تقوم بتعليم الطلاب المعارف والمهارات العامة، فيحين أن المهارات التقنية والمهنية المتخصصة تقع مسؤوليتها على عاتق الجامعة والتعليم العالي.

فقد ذكر الدكتور السيد" عبد العزيز الهواشي " أن مسايرة برامج التعليم العالي متطلبات الاقتصاد، وعندما تؤدي قطاعات التعليم المختلفة كل المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، حينئذ سوف تكتسب القوى العاملة المهارات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية.[1]

في كونه الإطار الهادف لتمكن المجتمعات والمؤسسات في البحث عن المعرفة، والتعرف على مسببات الأشياء وإيجاد الحلول الكفيلة وسبل معالجتها، فهو عملية مستمرة يواصل الباحثون من خلالها الإجابات الحقيقية التي يطرحها الواقع العلمي، لديهم لإثبات أو اكتشاف ظواهر إنسانية واقتصادية واجتماعية بغية تفسيرها، بدلائل ومؤشرات تتسم بالدقة بعيدا، عن السبل التقليدية للفكر الكلاسيكي التي تعتمد على منهجية الحدس والتخمين في رصد العديد من الظواهر الإنسانية، ويهدف البحث العلمي إلى ما يلي:

- ✓ تشجيع إجراء البحوث داخل مؤسسات التعليم العالي وخارجها مع نشر الثقافة والمعرفة.
- ✓ العمل على سد حاجيات المجتمع من الكفاءات المتخصصة والمدربة.
- ✓ النظر في مشكلات المجتمع ومحاولة فهمها وتحليلها والبحث عن الحلول المناسبة لها.
- ✓ إعداد الخطط وبرامج البحث والتوسع في الدراسات العليا.
- ✓ فتح المجال بشكل واسع أمام الأساتذة لحضور المؤتمرات والندوات العلمية.
- ✓ تشجيع إنتاج المعرفة وتطويرها من خلال نقلها.
- ✓ يساهم في تدعيم القطاع السوسيو – اقتصادي وذلك بإنشاء مراكز بحثية متخصصة ومجهزة.
- ✓ يساهم في وضع إستراتيجية واضحة المعالم للإنتاج المعرفي للجامعة.[1]

[1] أيمن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

الفرع الثالث: معوقات البحث العلمي في الجزائر:

مما لاشك فيه أنه توجد معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي في الجزائر ترتبط بنواحي عديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- حيلولة البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عموما دون إنتاج المعرفة العلمية.
- عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم لمسيرة البحث العلمي ليتم التقيد بها إداريا وعلميا.
- ضعف الإنفاق على البحث العلمي كما بينا سابقا فضلا عن هجرة العلماء إلى الدول المتقدمة وهذه مشكلة أطلق عليها الباحثين" نزيف المخ البشري"، أو" هجرة الكفاءات...الخ " .
- ضعف العلاقة بين الجامعة وقطاعات التنمية الأخرى" الصناعة، الفلاحة...الخ " ، ويظهر ذلك من خلال الانطباع الموجود في الجامعة بأن المؤسسات الصناعية وغيرها لا تثق كثيرا في أبحاثها.
- ضعف قاعدة المعلومات في المراكز البحثية والمختبرات العلمية .
- عدم التكفل العملي بالأبحاث العلمية المتميزة في مختلف المجالات، وبشكل كامل، في إطار أوعية النشر المتخصصة والطباعة.

المطلب الثالث : اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة:

إن الاندماج في اقتصاد المعرفة وبناء اقتصاد وطني قائم على عنصر المعرفة يتطلب إصلاحات واسعة وجوهرية تمس مختلف المجالات والقطاعات ومسؤولية إقامة هذه الإصلاحات لا تلقى على عاتق جهة معينة بل يجب أن تتضافر جهود الجهات سواء على المستوى الكلي أو الجزئي:[2]

الفرع الأول: الإصلاحات الفعالة للاندماج في اقتصاد المعرفة:

تتم هذه الإصلاحات على عدة مستويات أهمها:

أولا: الإصلاحات على مستوى الدولة:

1- إقامة النظام الوطني للابتكار:

[1] بوساحة نجاة، إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية، مقاربة سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، جوان 2012، ورقلة، ص: 217.

[2] كمال رزيق، مسدود فارس، إطار الابتكار ماهيته ومجالاته، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، أفريل 2005، ص: 123.

وهي عبارة عن مجهودات وكذا آليات متنوعة تقوم بها عدة أطراف كل على حسب دوره وموقعه فعلى الجزائر إن هي أرادت بناء نظام وطني للابتكار خاص بها وباقتصادها أن تقوم بعدة خطى في عدة مجالات نذكر منها:

- ✓ إقامة تشريعات قانونية تضمن حقوق المبتكرين والمبدعين حتى لا يتم استغلال ابتكاراتهم بصورة عشوائية.
- ✓ وضع تحفيزات مالية للمبتكرين وذلك عن طريق رصد جوائز مالية جد معتبرة بالنسبة لمسابقات أحسن اختراع وطني.
- ✓ تخصيص الموارد المالية اللازمة من أجل تمويل مشاريع البحث والتطوير وذلك عن طريق خلق صناديق خاصة بالمبتكرين.
- ✓ إقامة الصالونات الوطنية والمعارض من أجل تمكين المبتكرين والمبدعين على تقديم ابتكاراتهم والتعريف بها للمؤسسات الاقتصادية قصد إيجاد قنوات لتبادل الأفكار والتشارك مابين المؤسسات والمبدعين.
- ✓ تحديد الاختصاصات الواجب التركيز عليها بتكوين القوى الجامعية اللازمة في إطار النظام الوطني للابتكارات.
- ✓ إعفاءات ضريبية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية المستثمرة في مجال ابتكارات جديدة وإعطائها تسهيلات.

2- حقوق الملكية الفكرية:

هي كافة الحقوق القانونية الناشئة عن أي نشاط أو جهد فكري يؤدي إلى ابتكار في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية.[1]

مثل براءات الاختراع، التصاميم الصناعية، العلامات التجارية، سلعة أو خدمة، حقوق المؤلف، الأسرار التجارية.

---

[1] عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثالث، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص:116 .

لذا أصبح من اللازم إعادة تفعيل حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل مستمر لما يؤدي إلى تشجيع الابتكار وخلق المعارف الجديدة وحماية حقوقهم المادية والمعنوية بما يدفعه إلى الاستمرار في البحث ويحفزه على رفع قدراته الإبداعية وإنتاج الأفكار الجديدة.

3- تشجيع الاستثمارات المباشرة في مجال المعرفة:

ومن الإصلاحات الفعالة التي تستطيع الدول القيام بها ما يلي:

- ✓ العمل على توفير مناخ استثماري مريح للمؤسسات متعددة الجنسيات وخاصة العاملة في مجالات كثيفة المعرفة مثل MICROSOFT و IBM.
- ✓ إعفاء هذه الشركات من الرسوم وتسهيل الإجراءات الإدارية.
- ✓ إعطاء ضمانات كافية للمستثمرين.
- ✓ إقامة منتديات وصالونات دولية للتعريف بفرص الاستثمار في الجزائر.

ثانيا: الإصلاحات على مستوى المؤسسات:

فيجب تحقيق ما يلي:[1]

- ✓ اعتماد سياسة تكوينية للإفراد العاملين تتوافق مع المتطلبات الجديدة والتي تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.
- ✓ الاعتماد على سياسة التحفيز لتشجيع الجهود الإبتكارية داخل المؤسسة.
- ✓ الاهتمام باكتساب وتطوير البرامج المعلوماتية الحديثة.
- ✓ الاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات فيما يخص العلاقات وتناقل المعلومات.
- ✓ الاعتماد على الاستراتيجيات الحديثة في تسيير وإدارة الموارد البشرية.
- ✓ تنمية الكفاءات والمهارات والمحافظة عليها.
- ✓ إنشاء علاقات تعاونية مع مؤسسات أجنبية لتبادل الخبرات والمعارف.

[1] كمال رزيق، مسدور فارس، مرجع سبق ذكره، ص: 224.

وبالتالي على الدولة الجزائرية أن تعي أن الثروة الحقيقية تكمن في قدرات أفرادها الإبداعية، وأن المفهوم المادي والمالي للتفوق قد تغير وأصبح العلم والمعرفة أساس التفوق وأن الموارد النادرة الأساسية هي المعرفة العلمية.

الفرع الثالث: بعض الإنجازات التي حققتها الجزائر للتوجه نحو اقتصاد المعرفة

إن التحديات الراهنة والمستقبلية تعرف تحررا أكبر من التطور البطيء والتغيير الروتيني وذلك أننا نشهد تحولات باتجاه تتلاشى فيه حدود الأسواق والتكنولوجيا واستخدام المعرفة كما تشتد المنافسة في جميع القطاعات ما أدى إلى بروز ملامح اقتصاد جديد قوامه المعلومات وإدارة رأس المال الفكري والمعرفة وللوهلة الأولى وفي خضم هذه البيئة الجديدة يعتقد الكثير أن الفجوة المعرفية كبيرة للوصول إليها والالتحاق بركب التطور الهائل الذي يشهده العالم، إلا أن الجزائر خطت خطوة كبيرة في محاولة جادة لإدماج مؤسساتها في اقتصاد المعرفة من خلال بعض الانجازات ومن بينها:[1]

أولا: الوكالة الفضائية والقمر الصناعي الجزائري:

في جانفي 2002 تم إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية وفي نوفمبر 2002 تم إطلاق القمر ألسات 1 ووضعه في مساره، (ALSAT 1) مع الإعداد لإطلاق مستقبلي للقمر ALSAT2 و ALSAT3 وهو ما يعتبر مساهمة وطنية هامة في حركة التنمية والتكنولوجيا والتطوير، خاصة أنه ألحق بها المركز الوطني للتكنولوجيات الفضائية بأرزيو بغرب الجزائر.

ثانيا: جهود شركة سونلغاز:

تجربة أخرى ينبغي الإشارة إليها في هذا المقام، ذلك أنها تحمل في طياتها خطوة هامة في إطار تسهيل توفير إمكانيات الاتصال إلى أكبر شريحة في المجتمع، وهي الاختبار الذي قامت به الشركة الوطنية سونلغاز حيث قامت بربط مركز سونلغاز بثانوية عمر راسم، وأخرى في وهران لتحول كابل الكهرباء من مجرد ناقل لها إلى ناقل لتدفق انترنيت يصل إلى حوالي 5,4 ميغابايت، وذلك باستخدام

[1] عبيدات مقدم، زيد الخير ميلود، متطلبات التحضير النوعي للمؤسسة الجزائرية لتسيير المعرفة، ملتقى دولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09- 10 مارس 2004، ص: 170.

تكنولوجيا الانترنيت بواسطة الكهرباء أو ما نسميه communication Powerline والاستغناء عن استخدام التلفون في هذا الإطار، وتبدو أهمية هذه الطريقة إذا علمنا أن 97 % من السكان يتوفر لديهم الاشتراك للكهرباء بينما لا يتجاوز 10 % مشتركي التلفون بالجزائر.

ثالثا: تجربة الحظيرة السيبيرية سيدي عبد الله :

تدخل في إطار تهيئة مناخ ملائم تشريعيا وتنظيميا لما عرف قطاع البريد والمواصلات من تغييرات جذرية، وكان الإطار التقديري لها يتمحور حول جوانب ثلاثة تبنى عليها الحظيرة وهي مراكز البحث والتكوين ثم المؤسسات وأخيرا الحاضنة والدعم، والحظيرة السيبرية سيدي عبد الله تتكون من معهد عالي للاتصالات، مدرسة للنابغين، وكالة انترنت، وكالة اتصالات إضافة إلى مكاتب الحاضنات لمؤسسات التكنولوجيا المتقدمة وهو مشروع قطب تقني TECHNOPOLE واقتصادي مستقبلي ساهم في تمويله أطراف محلية وأخرى دولية، حيث هناك شراكة جزائرية مع أمريكا، كندا، فرنسا وكوريا، علما بأن كوريا وحدها ساهمت بمليون دولار في إطار هذا المشروع.

رابعا: اتفاقيات أوراكل مع سوناطراك والبريد:

إضافة إلى هذا هناك توقيع اتفاقيتين من طرف مجموعة ORACLE الأمريكية وهو أحد الرواد العالميين في البرمجيات للمؤسسة، الأولى مع المدرسة الوطنية للبريد والمواصلات بالجزائر، وه ذا لخلق UNIVERSITY ORACLE وتتعلق بتنظيم برامج التكوين في مجال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال في 12 مؤسسة للتعليم العالي، حيث تلتزم أوراكل بتقديم تجهيزات الإعلام الآلي وبرامج التكوين والمصادر المعتمدة في التعليم العالي والاتفاقية الثانية مع مركز لمؤسسة سونطراك الذي اعتبر كشريك، وهذا لأول مرة في إفريقيا وأتيحت له شهادة مطابقة، بحيث أصبح مؤهلا لتقديم خدمات تكوينية معتمدة من ORACLE في مجال المنتجات التكنولوجية المتعلقة بأنظمة المعلومات، أدوات التصميم، تطوير وتطبيق الحلول للإعلام الآلي وإنتاج برمجيات التسيير المدمجة وقواعد المعطيات وشبكات المعلومات...الخ.[1]

[1] نفس المرجع، ص:171.

المبحث الثاني: التعليم العالي في الجزائر أرقام ومؤشرات:

تشهد الجزائر مؤخرا مؤشرات إيجابية ينتظر أن تس اه م بإيجابية في بناء و تطوير اقتصاد المعرفة، حيث أصبحت الجزائر الآن تر اهن على رأس المال البشري كمورد للتنمية عن طريق الاستثمار بكثافة في التعليم و مدارس التكوين المهني لتطوير إنتاجية العمال و تحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات العالمية، و ه كذا ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 1726 مليون دولار و بنسبة 07.4 % من الناتج المحلي

الإجمالي سنة 1980 لتصل إلى 8953 مليون دولار ، كما [1] و بنسبة 38.4 %من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 ،حيث تضاعفت بأكثر من خمس مرات منذ سنة 1980 منظومة التعليم في الجزائر و مس اهمته ا في بناء اقتصاد المعرفة - 82 - أولت الحكومة الجزائرية التدريب و التكوين ا لمهني اه تماما كبيرا مع التركيز على العلوم و التكنولوجيا، و بلغ عدد الطلبة الذين يتابعون دراساتهم في الشعب التقنية و العلمية حوالي 51 %من مجموع الطلبة، أما مؤشر الطاقة الإبتكارية و توطين الثقافةفبلغ 16.0 وتحتل الجزائر المرتبة 24 من بين 30 دولة مدرجة في ه ذا المؤشر سنة 2011[2] ، و عملت 21 الدولة على ابتعاث عدد كبير من الطلبة و الموظفين للدراسة و التدريب في الخارج، أما فيما يخص مؤشر التنمية البشرية فقد احتلت الجزائر فيما يخص ه ذا المؤشر المرتبة 93 من مجموع 187 دولة و بقيمة 713.0 في سنة 2012 ، 22و بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية 10.1 %سنويا في الفترة من 2000 إلى 2012[3]، ويمكننا تصنيف هذه المؤشرات وفق ما يلي:

[1] الموقع الإلكتروني : www.data.albankaldawli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/05/05.
[2] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الإصدار الرابع، الكويت، 2012 ، ص :53.
[3] تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب ، تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013 ، ص: 16.

المطلب الأول: مؤشر التنمية البشرية:

يتم حساب مؤشر التنمية البشرية بالاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية ه ي : دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، دليل التعليم و كذلك دليل الناتج الداخلي الخام، وسنبين من خلال هذه السطور تطور هذا المؤشر في الجزائر.

الفرع الأول: تطور عدد السكان في الجزائر:

تعد الجزائر كأرض أقدم مركز للاستيطان البشري بشهادة علماء الآثار وعلماء السلالات البشرية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية وحيوية هذه الأرض التي استقطبت منذ الأمد البعيد هؤلاء البشر، ويعد من أهم مؤشرات التعليم العالي في الجزائر.

الجدول (06): التطور الكلي للسكان المقيمين والنمو الطبيعي بالجزائر:

السنوات	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان (بالألف)	30416	34591	35268	35268	36717	37495	38297	39114
النمو الطبيعي (بالألف)	449	663	690	731	748	808	795	840
معدل النمو الطبيعي %	1,48	1,92	1,96	2,03	2,04	2,16	2,07	2.15

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر ONS– Démographie algérienn,2015.

نلاحظ من الجدول تطور عدد السكان في الجزائر مع وجود ارتفاع طفيف في معدل النمو الطبيعي، كما أن ه ناك ارتفاعا طفيفا لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة حيث بلغ 77 سنة في 2013، وهو ما يمكن أن نفسره بتحسن الظروف الاجتماعية و الصحية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري على العموم، و يتميّز المجتمع الجزائري بوجود طاقة شبابية كبيرة والتي يتراوح أعمارها ما بين 15 و 59 سنة حيث أنها تمثل أكثر من 6.63 % من مجموع السكان، و تشكل ه ذه الفئة موردا بشريا هاما وهو ما يحتم على الدولة الجزائرية العمل على الاستغلال

الأمثل لهذه الفئة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، و يكون ذلك من خلال العمل على توفير جميع الإمكانيات لتعليمها وتكوينها[1].

الفرع الثاني: تطور التعليم في الجزائر:

بغية الرفع من كفاءة الفئة الشابة في المجتمع الجزائري فقد عملت الدولة على تحسين أنظمة التعليم، وهذا ما يؤدي بنا إلى تحليل وضعية التعليم في الجزائر، فقد ورثت الجزائر حالة كارثية عن الاستعمار الفرنسي حيث فاقت نسبة الأمية بعد الاستقلال 95 %، وهو ما حتّم على الحكومات الجزائرية المتعاقبة محاربة هذه الظاهرة من خلال رفع نسبة التعليم عن طريق إنشاء المدارس و الجامعات و المعاهد، حيث أن نسبة الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية هي نسبة الالتحاق الإجمالي- بصرف النظر عن العمر- إلى تعداد السكان في الفئة العمرية الموافقة رسمياً لمرحلة التعليم المبينة، و يتيح التعليم الابتدائي للأطفال أساسيات القراءة و الكتابة و المهارات الحسابية.

الشكل رقم(07): تطور نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الجزائر:

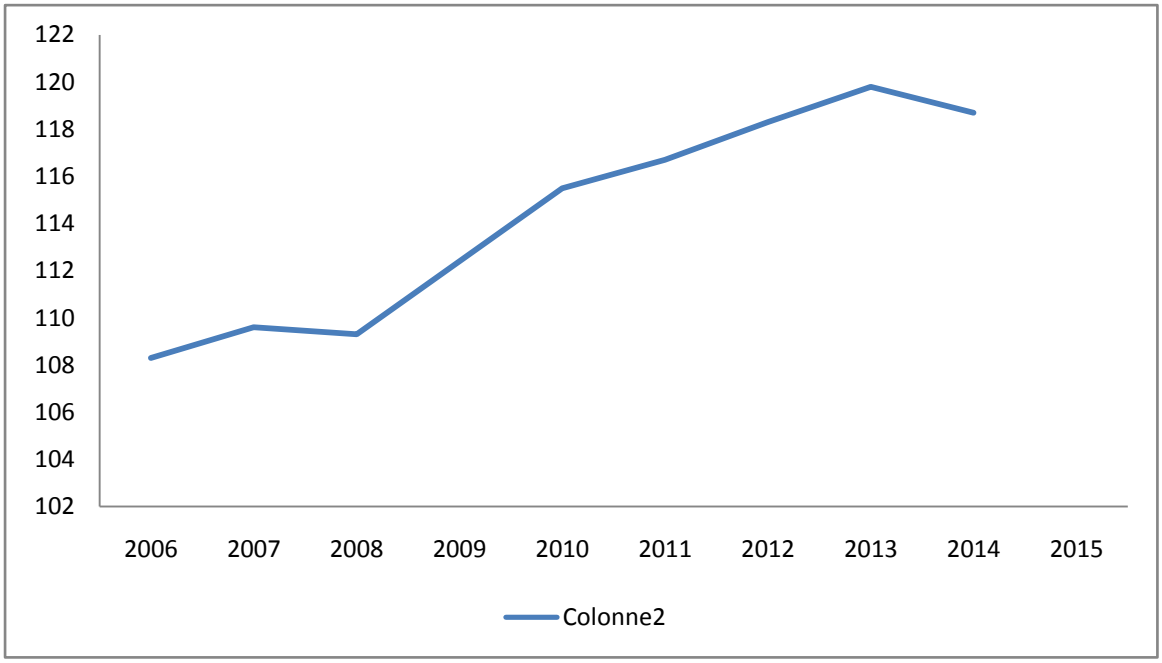

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، 2015.

[1] تقرير التنمية البشرية، نفس المرجع، ص:14.

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية أخذت منحنا تصاعديا و هو ما نفسره على أساس الجهود المبذولة من طرف الحكومة في القضاء على الأمية من خلال فتح العديد من المدارس على مستوى جميع مناطق الوطن، و نظرا لأ همية التعليم في بناء الدولة الجزائرية الحديثة، فقد اتخذت الحكومة سياسة مجانية و إجبارية التعليم على كل طفل بلغ 6 سنوات، و في السنوات الأخيرة أقر قانون يجرم كل أب لا يسمح لابنه البالغ 6 سنوات بالالتحاق بالمدرسة الابتدائية، حيث ساهمت هذه الإجراءات بشكل فعال في رفع نسبة المتمدرسين إلى أن وصلت إلى 98 % في سنة 2011 . كما شهد التعليم الثانوي في الجزائر قفزة نوعية في عدد المتمدرسين بالثانويات الجزائرية، فبعد أن كان أدنى من المعدل العربي قبل سنة 1983، فإنه ارتفع بعد هذه السنة ليتجاوز المعدل العربي إلى أن بلغ 81 %سنة 2004 ،كما وصل عدد التلاميذ المتمدرسين في الفترة الممتدة ما بين 2009 و 2010 إلى حوالي 1170645 تلميذ، وهذا نتيجة للإجراءات السالفة الذكر.

الشكل رقم(08): تطور نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر:

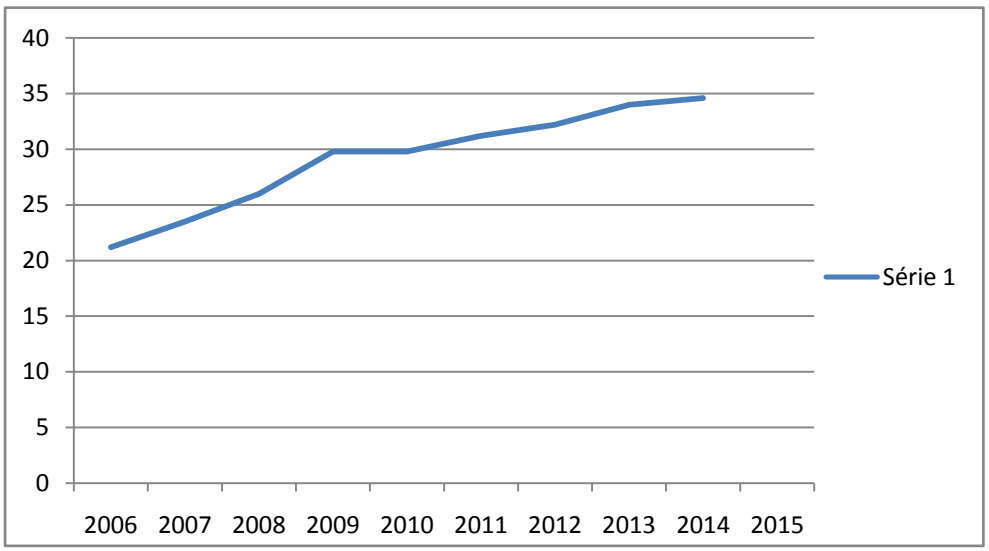

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، 2015.

عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبيرا سواء من حيث عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات أو من حيث عدد الجامعات والمعاهد و هذا حسب الشكل السابق، حيث بلغت نسبة الطلبة المسجلين 88 % سنة 2000 و ارتفعت خلال عشر سنوات إلى 98 %، و

تضمّ الشبكة الجامعية الجزائرية اثنان و تسعون 92 مؤسسة للتعليم العالي، و أكثر من ألف 1000 مخبر بحث، و تضم ثلاثين 30 مركز بحث، و 47000 أستاذ، و 23 000.300.1 طالب وهذا في سنة 2012.[1]

الفرع الثالث: تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام:[2]

الشكل رقم (09): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر:

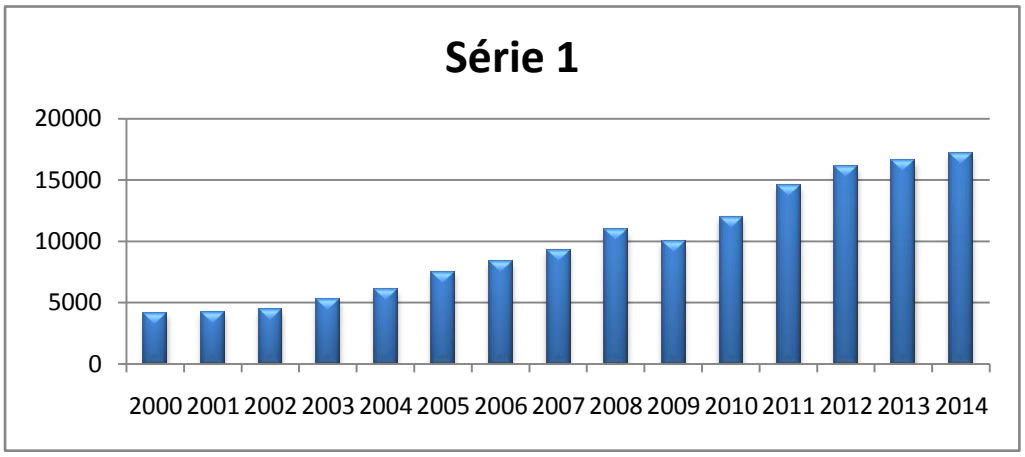

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، 2015.

من خلال الشكل نلاحظ تطورا ملحوظا للناتج الداخلي الخام، حيث تضاعف بأكثر من ثلاث مرات خلال عشر سنوات حيث وصل في سنة 2013 إلى ما يقارب 16569 مليار دينار جزائري و يرجع ذلك أساسا إلى تطور المحيط الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر، وهذا ناتج أساسا عن ارتفاع مداخيل الدولة من صادرات المحرقات التي عرفت طفرة في الأسعار.

الشكل رقم(10): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر:

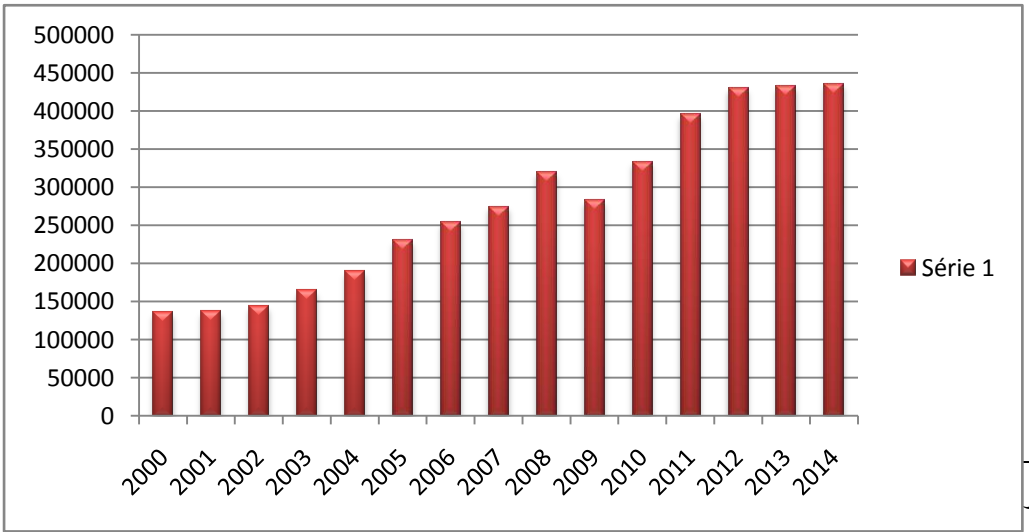

[1] الموقع الإلكتر

[2] ناصر الدين قريبي، سفيان الشارف بن عطية، منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة الباحث العدد 15، 2015، ص ص:82 - 83.

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر،2015.

أما نصيب كل فرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر و من خلال ملاحظة الشكل فإن نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام قد شهد تطورا ملحوظا حيث تضاعف بحوالي ثلاث مرات خلال عشر سنوات ليبلغ 1,395637 دينار جزائري في 2011 ، و ليصل إلى 9,432651دينار جزائري سنة 2013 ، و ذلك راجع لزيادة مداخيل الأفراد نتيجة تحسن الظروف المعيشية و ارتفاع مداخيل الدولة.

المطلب الثاني: مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال والبحث العلمي:

تعد الجزائر حديثة العهد باستخدام التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال (TIC) ففي شهر مارس 1986 تم إنشاء مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (CERISTE) Centre de recherché et d'information scientifique et technique من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهذا لإقامة شبكة معلومات وطنية وربطها بالدولية.

وقد قامت الحكومة بالعديد من الجهود حيث وصلت سنة 2010 لتشمل أكثر من 5 ملايين بيت، وقد رصدت لهذا البرنامج حوالي 400 مليار دينار[1]، ومنه نرى أن الجزائر قد انفردت بهذا البرنامج على صعيد الدول النامية، حيث تسعى إلى بناء قاعدة معلوماتية متينة قادرة على تحمل عملية الاندماج في اقتصاد المعرفة.

الفرع الأول: مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

أولا:تطور مستخدمي الهاتف الثابت والمحمول:

نظرا لارتفاع المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الجزائري، فإن ذلك ساهم بشكل مباشر في ارتفاع اشتراكات الهاتف الثابت حيث أن مساهمات الدولة في بناء قاعدة تكنولوجية متينة جعلت عدد المشتركين يرتفع من 1761327 مشترك إلى ما يقارب ثلاث ملايين خلال عشر سنوات،كما عرف قطاع الاتصالات الخلوية طفرة نوعية من حيث الاشتراكات رغم حداثة هذا

[1] كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

القطاع حيث و خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات تضاعف عدد المشتركين بمعدل قارب 400 ضعف خلال عشر سنوات أي انتقل عدد المشتركين من 000.86 مشترك سنة 2000 إلى ما يقارب 33 مليون مشترك سنة 2010 وهذا الارتفاع هو نتيجة لانفتاح الجزائر على القطاع الخاص الوطني و الدولي و كذلك لارتفاع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، وهذا ما سنبينه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر:

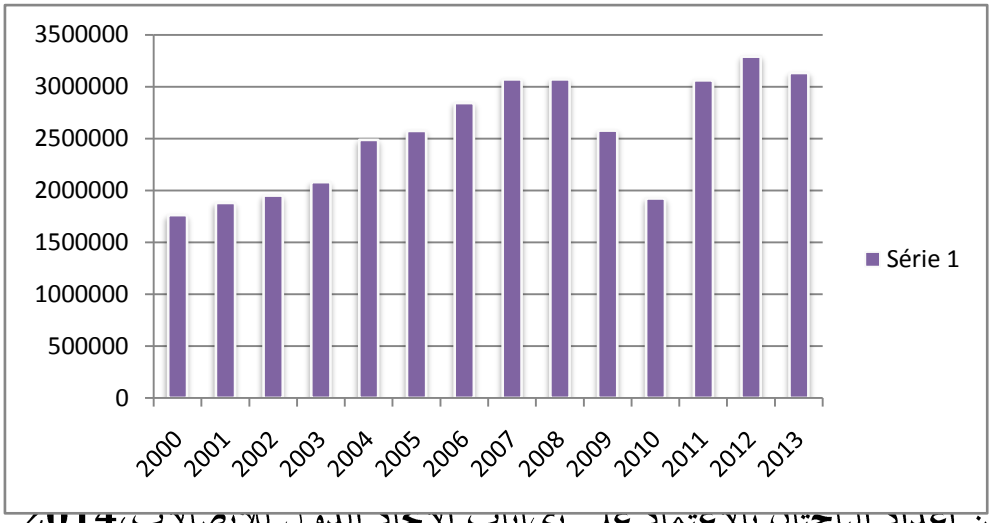

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات،2014

الشكل رقم (12): تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر:

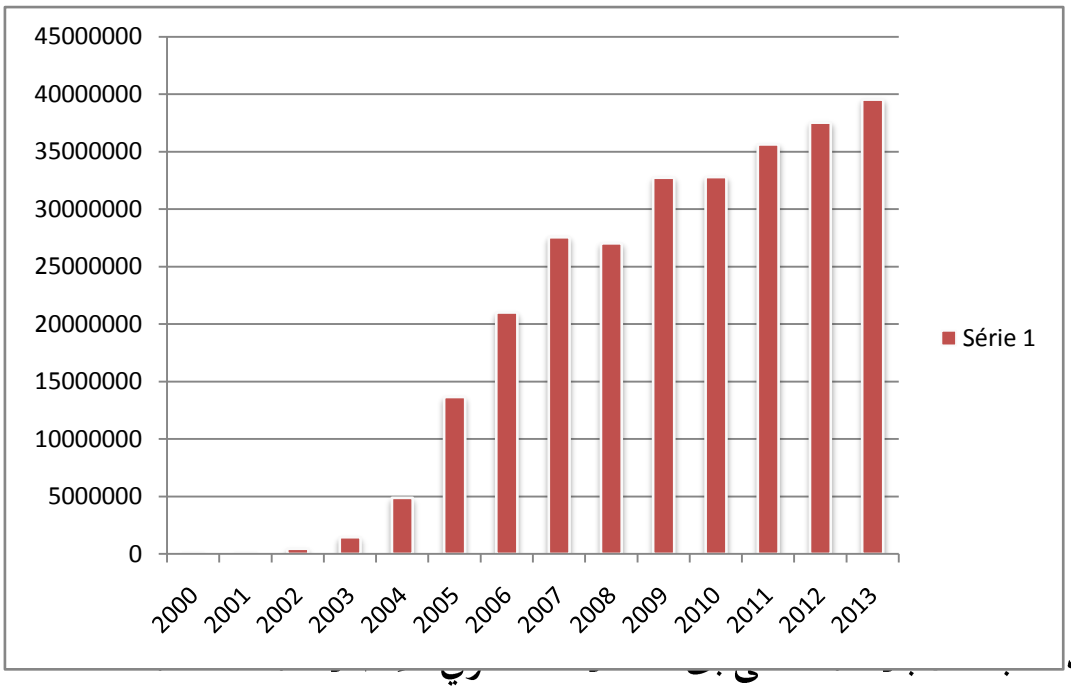

من إعد

ثانيا: تطور عدد مستعملي الانترنت :

الجدول رقم (07): تطور نسبة مستعملي الانترنت في الجزائر:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2010	2011	2012	2013
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت	0.49	0.65	1.59	2.20	4.64	5.85	7.38	9.45	10.18	11.23	12.50	14.00	15.23

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، 2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مستعملي الانترنت تضاعف 25 مرة خلال عشر سنوات، و ذلك نتيجة للجهود المبذولة من طرف الدولة في بناء قاعدة تكنولوجية متينة التي مكنت من إيصال التكنولوجيا إلى مختلف مناطق الوطن و خصوصا المدارس و الجامعات و هو ما ساهم في تحسين المستوى الثقافي للأفراد، كلها عوامل ساعدت الحكومة على تبني خطوات عملية من شأنها فتح الأبواب من أجل الاندماج في اقتصاد المعرفة.

الفرع الثاني: مؤشر البحث العلمي:

بلغ عدد الباحثين في الجزائر حسب مدير البحث العلمي و التطور التكنولوجي 480 باحث لكل مليون نسمة سنة 2010، وهو رقم ضئيل مقارنة بالتطور الهائل الذي تشهده معظم دول العالم خصوصا المتطورة منها حيث أن المتوسط الدولي لعدد الباحثين لكل مليون نسمة هو 1080.

لم يعد العجز في قطاع البحث العلمي في بلادنا يقتصر على الإمكانيات والموارد المالية اللازمة بل تعداه

ليشمل المورد البشري بعينه بعد أن أضحت الجزائر تسجل عجزا فادحا في عدد الباحثين وهي التي كانت فيما مضى المصدر لهذه الطاقة والبلد المنجب للعباقرة الذين سجلوا أسماءهم بكبريات جامعة العالم، لتضحى اليوم عاجزة عن تجديد مخزونها من الباحثين الذين ابدوا عزوفا عن ممارسة البحث مكتفين باللقب والعمل على مستوى الجامعات والمخابر، يشير الدكتور حفيظ المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى أهم التصنيفات الخاصة بالباحثين في الجزائر والتي تتوزع على الأساتذة الجامعيين الباحثين بمراكز ومخابر البحث، الأطباء الاستشفائيين والمهندسين باعتبارهم يشكلون مصادر دعم للبحث والباحثين، وتشكل كل هذه الفئات مجتمعة ما يزيد عن 23819 باحثا جامعيا يعملون على مستوى 1116 مخبر بحث منهم 3800 باحث يحضرون الدكتوراه و5200 يحضرون الماجستير وهم جزء من فريق عمل بحث يعملون على مستوى المخابر، ويضيف أنه إذا علمنا أن الجزائر تحصي أزيد من 42 ألف أستاذ جامعي فهذا يعني أن نصف من يحملون لقب باحث هم في الواقع لا يمارسون البحث بشكل فعلي علما أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يحصي 2066 باحثا دائما فقط إلى جانب 30 ألف باحث في جميع القطاعات والاختصاصات الأخرى غير العلمية والتقنية.

يبقى معدل الباحثين في الجزائر ضعيفا وأقل نسبة مقارنة مع نظرائهم من دول الحوض المتوسط، ولا يتعدى معدل الباحثين في الجزائر ال 700 باحث لكل مليون ساكن مقارنة بمتوسط المعدل العالمي الذي يشير إلى 1600 باحث لكل مليون ساكن أي أننا بعيدون بكثير من هذا المعيار العالمي.

ولبلوغ المعدل العالمي أو الاقتراب منه يجب على الأقل إنتاج حوالي 50 ألف باحث في آفاق 2014 علما أن العجز الحالي يقدر ب 20 ألف باحث.

غير أن تطبيق نظام "ال.أم.دي" من شأنه الرفع من عدد الحائزين على الدكتوراه في الشعب العلمية والعلوم الدقيقة والطب، وقد عبر الدكتور حفيظ عن تفاؤله الكبير في هذا الخصوص خاصة إذا علمنا أنه يوجد 1855 طالبا مسجلا في نظام "ال.أم.دي" و 408 طالب مسجل في دكتوراه الدولة بالإضافة إلى 353 دكتوراه في العلوم الطبية وكذا 25624 دكتوراه كلاسيكية بمجموع 28240 دكتوراه منهم 1855 في النظام الجديد.

الشكل(13): مؤشر جودة البحث العلمي في الجزائر:

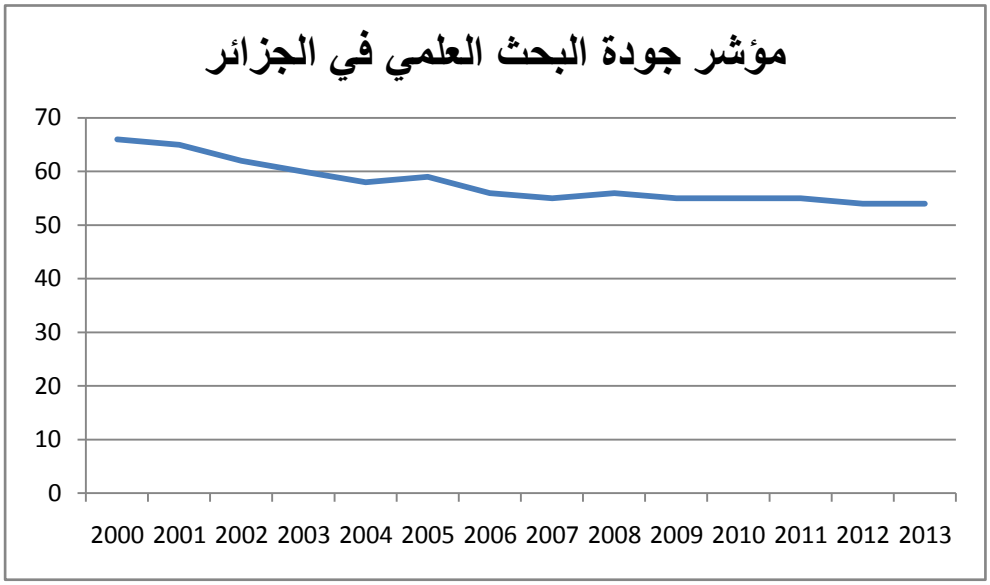

* التصنيف مقارنة مع 239 دولة في العالم

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات وكالة البحث وتكنولوجيا المعلومات (Atrest.dz).

المبحث الثالث: دور التعليم العالي في تحفيز التوجه إلى اقتصاد المعرفة:

بعد معرفتنا لواقع التعليم العالي في الجزائر، سنقوم من خلال هذا المبحث بدارسة وضعية التعليم العالي مقارنة بمجموعة من الدول من خلال إبراز دوره في تدفق رأس المال البشري و بناء اقتصاد المعرفة، معتمدين في ذلك على مجموعة من المؤشرات.

المطلب الأول: مؤشرات رأس المال البشري:

الفرع الأول: مؤشر الأمية:

يعتبر معدل الأمية من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميا، ومن البديهي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيضا كميا ونوعيا في رأس المال البشري، وتمثل فجوة يجب ردمها، وان انتشار الأمية ينعكس بشكل أكيد على إنتاجية عنصر العمل ويشكل أيضا عقبة في تحسين شروط التنمية وجهود القضاء على الفقر.

نبين من خلال الشكل التالي معدل الأمية في الدول العربية لعام 2009.

الشكل رقم(14):معدل الأمية في الدول العربية لعام 2009.

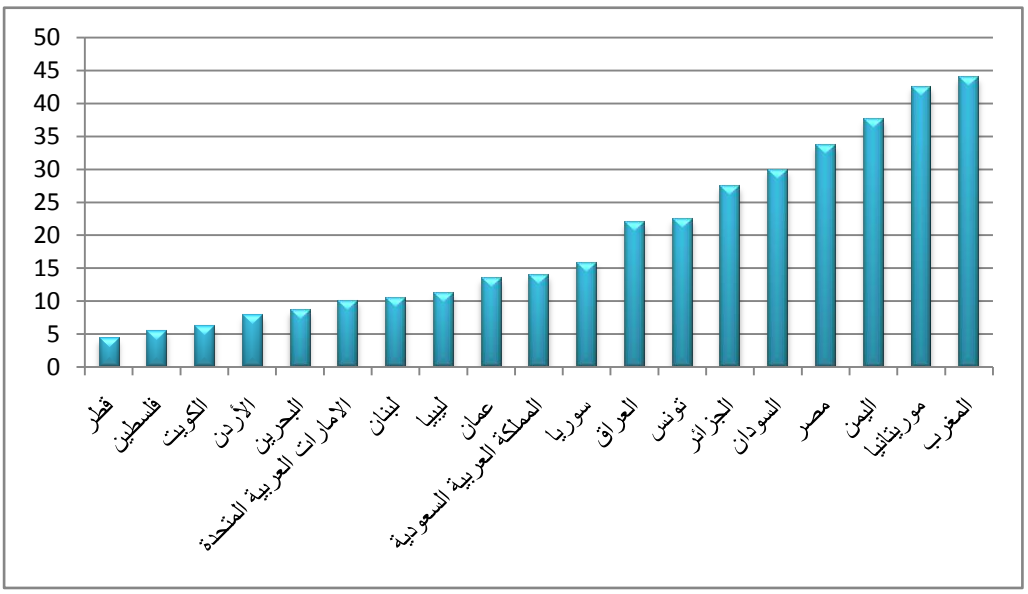

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معلومات اليونسكو 2011.

آفة الأمية لا تزال تعصف بالعالم العربي، وفقا لتقديرات جديدة صادرة عن منظمة اليونسكو، حيث بلغت نسبة الأمية 27,1 % سنة 2013، ونسبة 19 % سنة 2014 من إجمالي السكان.[1]

الفرع الثاني: مؤشر معدلات التمدرس:

يشير مؤشر التمدرس إل متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق على مقاعد الدراسة، والمعلومات المتعلقة بمتوسط سنوات الدراسة لمجموعة من الأقطار العربية موضحة في الجدول التالي:

[1] الموقع الإلكتروني: www ar.wikipedia.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/05/05.

الجدول رقم(08): معدل التمدرس لبعض الدول العربية:

	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2009
قطر	2.33	2.74	3.25	3.77	4.28	5.23	5.95	6.47	6.91	7.20	7.35
الأردن	1.04	1.58	2.78	3.23	3.62	4.04	4.94	5.5	6.11	7.02	7.29
البحرين	0.61	0.94	1.48	2.27	2.94	3.34	3.94	4.53	5.02	6.27	7.89
تونس	0.98	1.04	1.56	2.01	2.68	3.46	4.25	4.83	5.37	6.07	6.79
الجزائر	0.41	0.51	0.62	0.83	1.14	1.34	1.64	1.93	2.14	3.12	3.49
السودان	0.35	1.77	2.15	2.83	3.65	4.47	5.11	5.48	5.77	6.02	6.96
سوريا	0.29	0.81	1.36	1.85	2.66	2.53	3.27	3.74	3.95	4.14	4.90
العراق	2.89	2.88	3.13	3.37	4.53	5.43	5.75	5.96	6.22	6.97	7.10
الكويت	-	-	-	1.55	2.34	3.56	4.26	4.98	5.51	5.84	6.1
مصر											

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال سنة 2010، ص:12.

على أساس معلومات الجدول رقم 01 يمكن حساب المعدل السنوي لرأس المال البشري لكل فترة زمنية فرعية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(09): المعدل السنوي لرأس المال البشري:

القطر	65-60	70-65	75-70	80-75	85-80	90-85	95-90	2000-95	2005-2000	2009-2005
الأردن	3.30	3.47	3.01	2.57	4.09	2.61	1.69	1.33	2.82	1.25
البحرين	8.72	11.96	3.05	2.31	2.32	4	2.17	2.13	2.07	2.85
تونس	9.03	9.50	8.93	5.31	2.58	3.36	2.83	2.08	2.16	2.04
الجزائر	1.2	8.45	5.20	5.92	5.24	4.20	2.59	2.14	2.65	4.25
السودان	4.46	3.98	6.01	6.55	3.29	4.12	3.31	2.09	2.34	3.25
سوريا	38.2	3.97	5.73	5.15	4.14	2.71	1.41	1.04	2.60	1.86
العراق	22.81	10.92	6.35	7.53	1.00	5.27	2.72	1.10	5.70	1.03

الكويت	-0.07	1.68	1.49	3.10	3.69	1.15	0.72	0.86	2.31	2.25
مصر	-	-	-	8.59	8.75	3.66	3.17	2.04	2.02	4.35

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال سنة 2010، ص:13.

ويتضح من نتائج هذا الجدول أنه ولكل أقطار العينة ولكل الفترات الزمنية حققت الدول العربية معدلات نمو موجبة، ومرتفعة نسبيا، وذلك فيما عدا حالتي الكويت للفترة 1960- 1965 والعراق للفترة 1980 – 1985 حيث سجلت معدلات سالبة للنمو، وتبين أن الجزائر قد حققت تطورا ملحوظا في هذا المؤشر حيث ارتفع متوسط سنوات التمدرس من 0.98 سنة 1960 إلى 6.79 سنة 2009، والجدول التالي يبين نسبة التمدرس الإجمالية في الجزائر:

الجدول رقم(10):نسبة التمدرس الإجمالية في الجزائر:

التعليم الإجباري	6 إلى 15 سنة	% 96.01
الثانوي	16 إلى 19 سنة	% 38.71
العالي	20 إلى 24 سنة	% 21.77

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، التنمية البشرية في الجزائر، 2007/04/04.

وتتوزع نسبة التمدرس في التعليم في الطور الثانوي إلى 46.01 % بالنسبة للبنات و31.66 % بالنسبة للذكور، هذا الأخير يبين لوحده العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري وبالتالي ما يمكن استخلاصه هو أن نسبة 23 % فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي أي ¼ المتمدرسين وهو ما يعني ¾ لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم.

الفرع الثالث: مؤشر التنمية البشرية والرقم القياسي للتعليم:

أولا: مؤشر التنمية البشرية:

في عام 1990، وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشر تنمية بشرية مكونا من أمد الحياة المتوقع عند الولادة، ومستوى التعليم مثل هذا المؤشر مستوى التنمية الحقيقي، وسنبين من خلال الشكل التالي مؤشرات بعض الدول العربية:

الشكل رقم(15): مؤشر التنمية البشرية للدول العربية لسنة 2010.

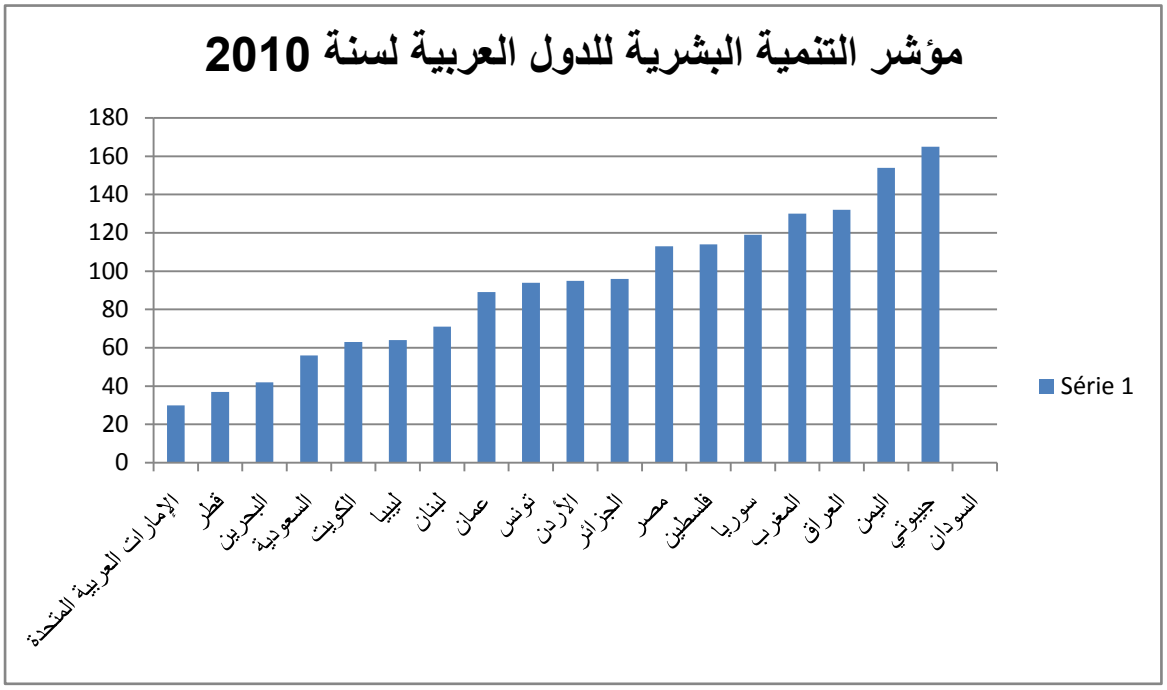

المصدر: بنك بيانات العالم 2011.

ما زال أمد الحياة المتوقع عند الولادة للأردنيين يتزايد، فقيمته عام 2011 كانت 73,4 سنة، مقابل 72 سنة عام 2000، و 70,4 سنة عام 1990، و 67 سنة عام 1980، كما حقق الأردن مستوى متقدما في التعليم المدرسي بمعدل 97,6% (مقابل 86,7% عام 1990). وبالتالي، فإن أمية الأشخاص الأكبر من 15 سنة تتراجع تراجعا كبيرا؛ فقد كانت 7,8% عام 2008 (مقابل 17% عام 1990، و 68% عام 1961). وقد محيت الأمية عمليا لمن هم بين 15-24 سنة (0,9%)، و لم يعد يعاني من الأمية سوى الأشخاص المسنين، خاصة النساء القرويات في معان، وادي رم، وادي عربة، وفي نواحي المفرق ، وتنحصر المستويات الأعلى لنسب الأشخاص الذين لم يتلقوا سوى التعليم الابتدائي في المناطق الريفية في الجنوب (الطفيلة، معان، وادي موسى) يلاحظ أن أصحاب الشهادات الأعلى يتواجدون في المناطق الحضرية في غرب عمان وإربد، وأيضا في الكرك. يمكن تفسير ذلك بوجود مخصصات جامعية (مكرمات بمقاعد جامعية) لأبناء العسكريين، إضافة إلى

الطلبة من أصول ريفية بأغلبية من السكان الشرق أردنيين. علما أن نسبة عالية من سكان الكرك ينتسبون إلى القوات المسلحة.[1]

ثانيا: مؤشر الرقم القياسي للتعليم:

وهو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية ومعدل معرفة القراءة والكتابة ومعدلات التأطير[2]، أي عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث باعتبارها مؤشرا عن نوعية التعلم المقدم في كل مرحلة من القطر المعني.

وقد بلغت قيمة هذا المؤشر في الجزائر 55.04 % في عام 1990 مقابل 55.8 % في عام 1997 و 56.32 % في عام 2003، بالإضافة إلى هذا نلاحظ بأن الجزائر لديها مؤشر منخفض مقارنة بالدول الأخرى حيث أن قيمة هذا المؤشر قد بلغت في إسرائيل 157.38 % في عام 2003 وفي لبنان 122.19 % للعام نفسه.[3]

المطلب الثاني: مؤشرات البحث العلمي والإبداع:

الفرع الأول: البحث العلمي في المناطق العربية:

إن المراقب للإنتاج البحثي العربي يمكنه أن يقسم الخريطة العربية إلى أربعة أقسام، دول مجلس التعاون الخليجي، مصر، دول المغرب العربي ثم باقي الدول، ويعتمد هذا التقسيم على عدد البحوث المنشورة من هذه المجموعات العربية، والشكل التالي يبين هذا التقسيم للبحوث من وطننا العربي في الخمس عشرة سنة الماضية أي الفترة بين 2001 – 2015.

الفرع الأول: البحث العلمي في دول المغرب العربي:

الشكل رقم (16): عدد الأوراق المنشورة في الوطن العربي 2001 – 2015:

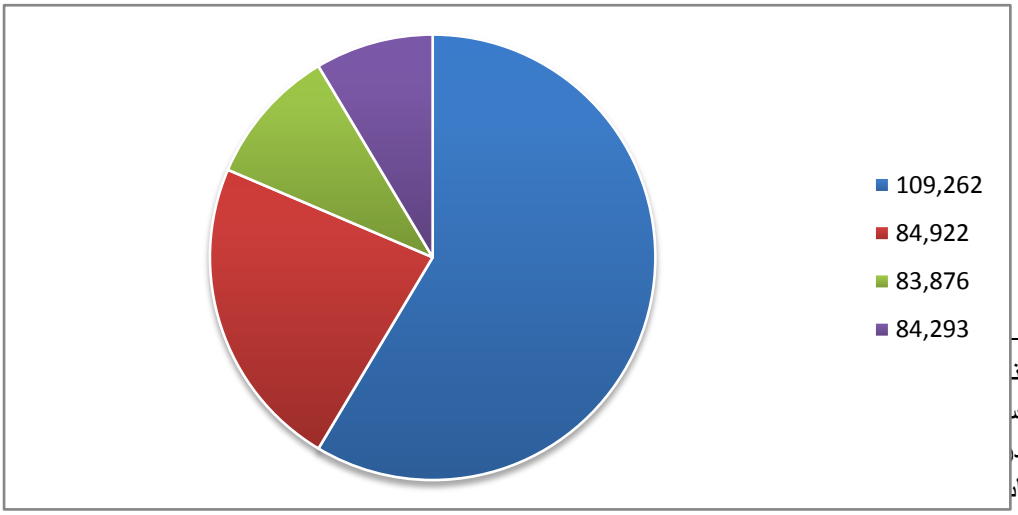

المال

[1] الموقع الإلكترون
[2] أحمد الكواز، الس
[3] عيادي عبد القاد
الفكري في منظما

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات الموقع الإلكتروني:
www.skynewsarabia.com.

والشكل التالي يبين تطور هذا الإنتاج خلال السنوات محل الدراسة، ويتضح تقارب الإنتاج المغاربي مع المصري طوال هذه الفترة، ثم انخفاضه عنه في السنتين الأخيرتين، وتتضح الزيادة في الإنتاج الخليجي منذ 2011.

الشكل رقم(17): عدد الأوراق البحثية المنشورة خلال الفترة 2001 – 2015 من المناطق العربية حسب سنة النشر.

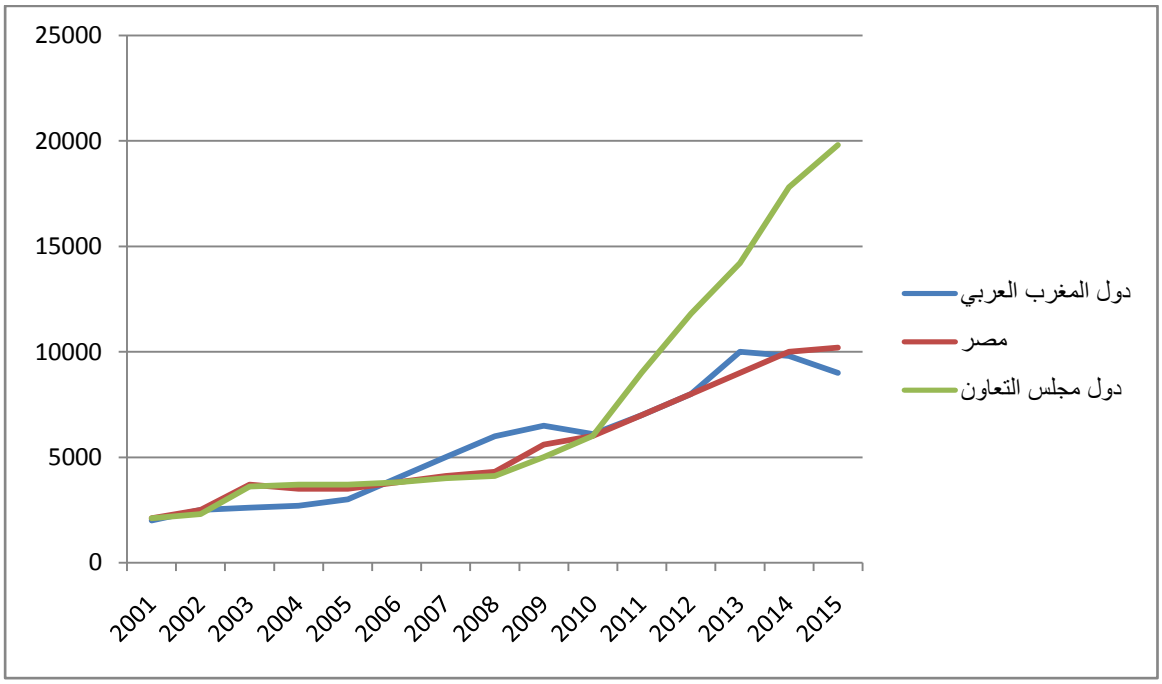

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات منظمة المجتمع العلمي العربي.

عدد سكان دول المغرب للعام 2014 والبالغ 83,852,137 نسمة حسب إحصائيات البنك الدولي، يقارب نسبيا عدد سكان مصر البالغ 89,579,670 نسمة، بينما يزيد عن عدد سكان دول مجلس التعاون البالغ 51,495,857 نسمة لنفس العام، والشكل التالي يبين عدد الأوراق المنشورة لكل مليون نسمة خلال العام 2014 للمناطق العربية الثلاث.

نلاحظ هنا تفوق تونس في عدد البحوث لكل مليون نسمة ليس على دول المغرب العربي فقط وإنما على كل من مصر ودول مجلس التعاون، كما نلاحظ التقارب النسبي بين كلا من مصر ودول المغرب العربي مجتمعة.

الشكل رقم(18): مقارنة عدد الأوراق البحثية المنشورة لكل مليون نسمة في العام 2014.

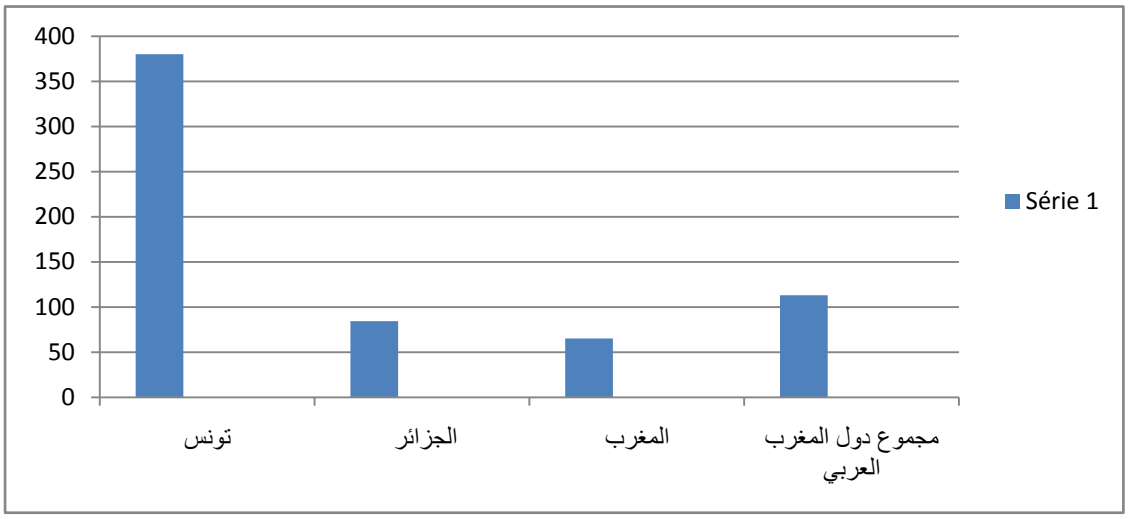

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات منظمة المجتمع العلمي العربي.

الفرع الثاني: البحث العلمي في دول المغرب العربي: (تونس، الجزائر، المغرب)

بلغ مجموع عدد الأوراق المنشورة من دول المغرب العربي خلال فترة الدراسة (2001 - 2015) ما مجموعه 84,293 ورقة، وهي موزعة حسب الدول الثلاث كما يبينه الشكل التوضيحي.

الشكل رقم (19): عدد الأوراق العلمية المنشورة خلال الفترة 2001 – 2015:

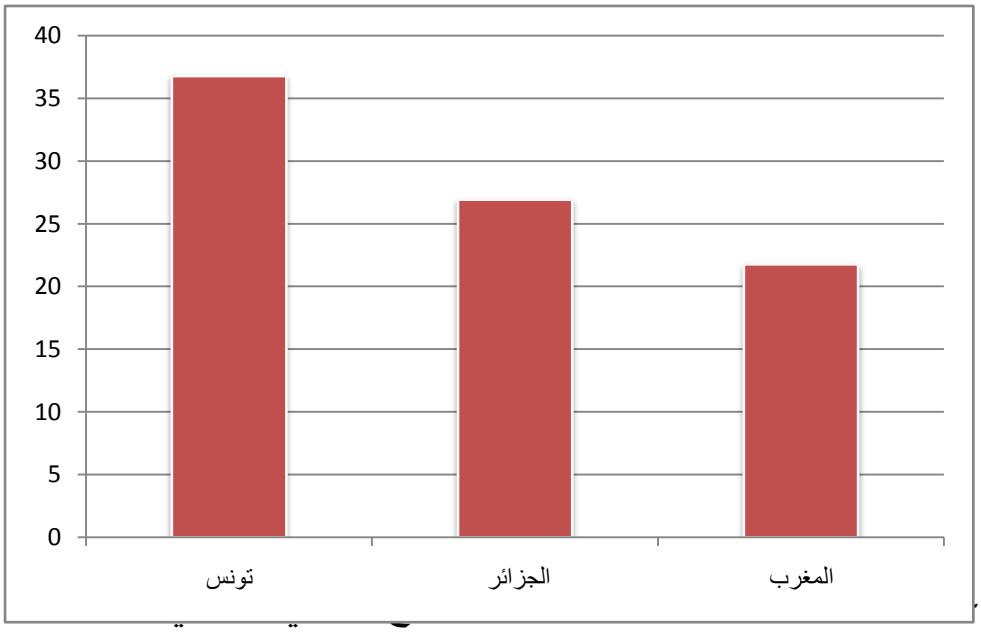

المصدر: من إ

الشكل التوضيحي التالي يبين تطور هذا الإنتاج مع سنة النشر، و نلاحظ تفوق تونس على المغرب منذ العام 2004، ثم تفوق الجزائر على المغرب منذ العام 2006، كما نلاحظ أن النمو البحثي في

كلا من تونس و الجزائر يزيد على نظيره المغربي. ويظهر الانخفاض النسبي للإنتاج المغاربي في السنتين الأخيرتين. و هناك انخفاض في معدل النمو حدث في 2010 أيضاً.

كما لاحظنا في الشكل السابق يظهر تقدم تونس في نسبة عدد البحوث لكل مليون نسمة على كلا من الجزائر و المغرب بشكل واضح، حيث تزيد على الجزائر بأكثر من أربعة أضعاف، و عن المغرب بحوالي ستة أضعاف.

الشكل رقم(20): عدد الأوراق البحثية المنشورة خلال الفترة 2001 – 2015.

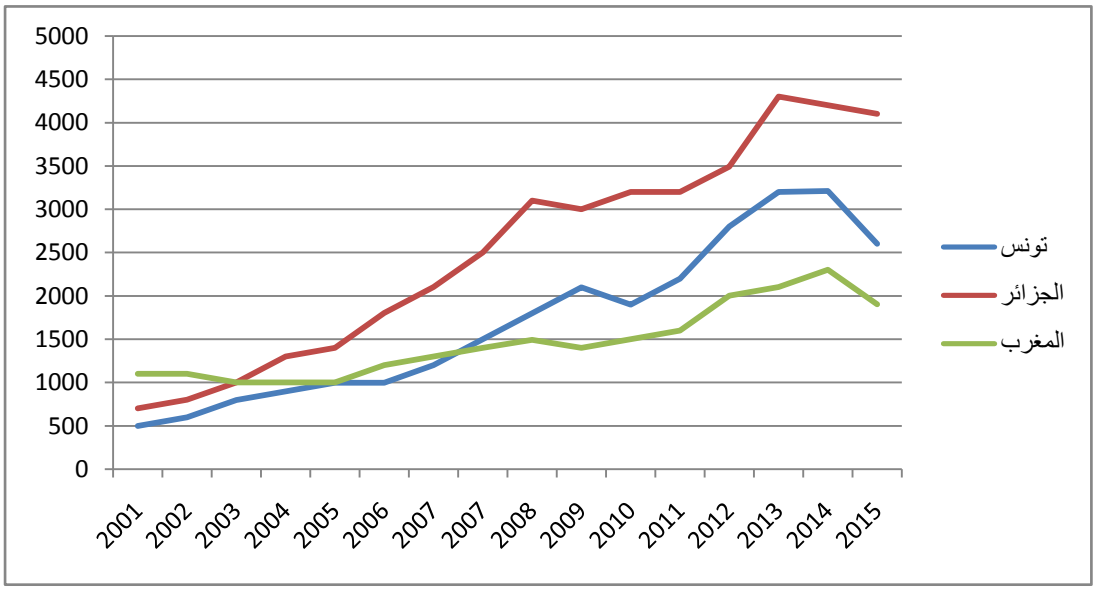

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات المجتمع العلمي العربي.

من بين 84,293 ورقة بحثية صادرة عن دول المغرب الثلاث خلال الفترة 2001 – 2015، هناك 88 ورقة مشتركة بينها، تمثل حوالي 0.1 % من المجموع الكلي للبحوث، وهي نسبة ضئيلة جدا، ومعظم التعاون البحثي في البحوث الطبية، ومن بين هذه البحوث المشتركة، 53 بحث مع فرنسا و 20 مع مصر، 17 مع إيطاليا، 16 مع إسبانيا.

من بين 84,293 ورقة بحثية صادرة عن الدول المغرب الثلاث خلال الفترة 2001-2015، هناك88 ورقة مشتركة بينها، تمثل حوالي 0,1 % من المجموع الكلي للبحوث، و هي نسبة ضئيلة جداً.

و معظم التعاون البحثي في البحوث الطبية. و من بين هذه البحوث المشتركة، 53 بحثاً مع فرنسا و 20 مع مصر، 17 مع إيطاليا، 16 مع اسبانيا.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات المجتمع العلمي العربي.

المطلب الثالث: مؤشرات الإبداع والابتكار:

يمثل الابتكار والإبداع إحدى الضرورات الأساسية في إدارة الأعمال والمؤسسات، إذ أن الزمان فِي تصاعد، والحاجات والطموحات هي بالطرق – على اختلاف أنماطها وأنواعها – الأخرى في نمو واتساع، فلا يعد كافيا أوْ حتى مرضيا أداء الأعمال في المؤسسات الروتينية التقليدية؛ لأن الاستمرار بها يؤدي إما إلى الوقوف، وهو بالتالي تراجع عن الركب المتسارع في المضي إلى الأمام أو الفشل.

الفرع الأول: مؤشر الإبداع العالمي:

كشف تقرير عالمي أن السعودية والإمارات احتلتا مركزا متقدما عربيا ومتوسطا عالميا في مجال الإبداع، بينما حلت سويسرا على رأس الترتيب العالمي في مؤشر الإبداع العالمي.

وفقا للمؤشر، تصدرت سويسرا دول العالم وحققت أعلى معدل في مجال الاستفادة من الابتكارات وبراءات الاختراع، مستفيدة أيضا من مستوى تطور جامعاتها ومستوى التطور الاقتصادي فيها، وهذه هي العوامل التي استخدمت كمؤشر ومقياس على الترتيب العالمي للدول الأكثر إبداعا.

بحسب النتيجة الإجمالية للمؤشر، فقد حققت سويسرا أعلى نتيجة وبلغت 68.3 في المائة، تصدرت

االمؤشر في المركز الثاني حلت بريطانيا والسويد (0.99) وهولندا (0.98)، وحلت الولايات المتحدة به في المركز الخامس بنسبة 0.97، من المؤشر الذي يتدرج من صفر إلى واحد، وضمن الدول العشر الأولى في هذا المؤشر، جاءت دول فنلندا (0.96) وسنغافورة (0.96) وإيرلندا (0.95) ولوكسمبورغ (0.94) والدنمارك (0.94)(عربيا، تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الدول العربية في مؤشر الإبداع، وتقدمت على دول عديدة مثل روسيا وتركيا وجنوب إفريقيا والبرازيل والهند[1].

ونبين من خلال الشكل التالي مؤشرات الإبداع لبعض الدول.

الشكل رقم(21):الدول العربية حسب مؤشر الإبداع العالمي:

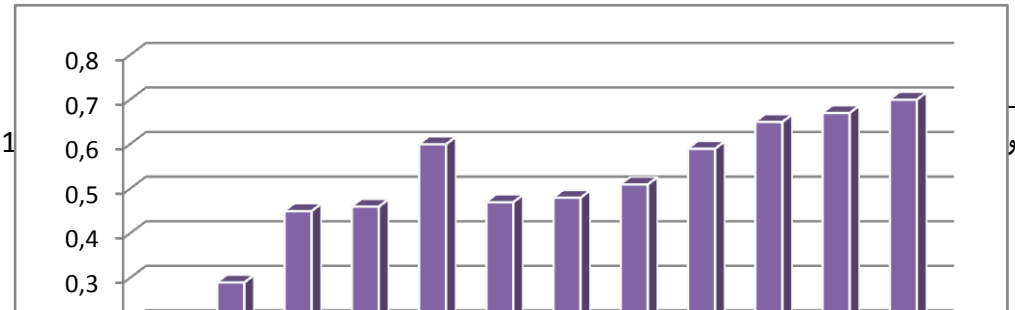

[1] المو

.201

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات الموقع الإلكتروني:

www.skynewsarabia.com.

وجاءت السعودية في المركز الأول، لكنها في المركز 43 عالميا، بنسبة 0.70، ووفقا للنتيجة الإجمالية فقد كانت نتيجة السعودية الإجمالية بحسب المؤشر 40.65 في المائة، وتلتها الإمارات في المركز 47 بنسبة 0.67، فقطر بالمركز الخمسين بنسبة 0.65، بينما حلت البحرين في المركز 59 بنسبة 0.59، ثم عمان في المركز 69 بنسبة 0.51، وفي المراكز من 74 إلى 78 عالميا على التوالي، حل لبنان في المركز 74 بنسبة 0.48، ثم الأردن (0.47) وتونس (0.46) والكويت (0.46) والمغرب (0.45)

واحتلت مصر المركز 100 بنسبة 0.29، ثم الجزائر في المركز 127 بنسبة 0.11، فاليمن في المركز 138 وبنسبة 0.03 وأخيرا السودان في المركز 141 ولم تحصل على أي نقاط ، ولم يشمل التقرير من الدول العربية كلا من العراق وسوريا وليبيا وجيبوتي والصومال ودول القمر وفلسطين ، وتم إصدار النسخة الثامنة من المؤشر بالتعاون مع جامعة كورنيل ومؤسسة إنسيد والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية، أما محور التقرير فيتألف من نتائج وقدرات الابتكار للاقتصاديات العالمية، ويأخذ

المؤشر في عين الاعتبار سياسات الابتكار الفعالة للتنمية والتطوير، كما يهدف إلى التقاط الوجوه متعددة الأبعاد للابتكار

وتوفير الأدوات التي يمكن أن نساعد في وضع سياسات تطوير نتائج النمو على المدى البعيد،سنستعرض من خلال الشكل التالي ترتيب دول العالم حسب مؤشر الإبداع العالمي:

الشكل رقم(22): مؤشر الإبداع العالمي:

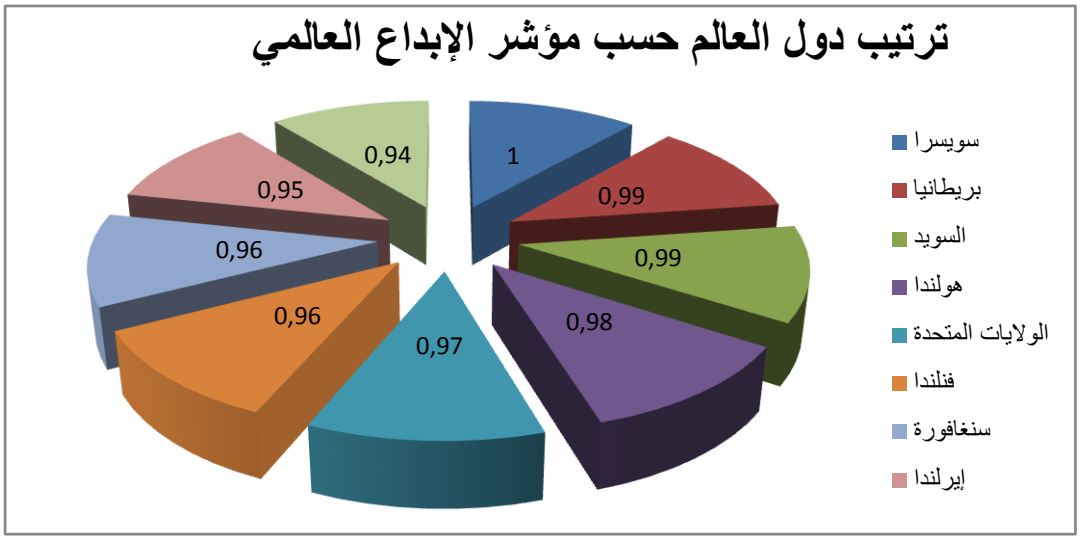

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني:
www.skynewsarabia.com.

ونبين من خلال الشكل التالي إطار عمل مؤشر الإبداع لعام 2015:

الشكل رقم (23):إطار عمل مؤشر الإبداع لعام 2015:

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع الالكتروني

www.skynewsarabia.com.

الفرع الثاني: مؤشر الابتكار العالمي:

يصدر مؤشر الابتكار العالمي سنوياً منذ عام 2007 عن كلية إدارة الأعمال العالمية.وقد صدر التقرير لعام 2014 بالاشتراك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وجامعة كورنيل، ولا يهتم مؤشر الابتكار العالمي بقياس المخرجات والمدخلات في عمليات الابتكار فقط، بل يعنى بصفة عامة بسياسات الابتكار التي تبين مدى التشارك بين الصناعة والعلم، وتكوين مجموعات ابتكارية، وانتشار المعرفة . ويتمثل ذلك، على سبيل المثال، في عدد المشاريع المشتركة، ومجالات الاختراع المرتبطة بمخترعين محليين وعالميين.

ويبين الشكل التالي أن مؤشر الابتكار العام يقوم على مؤشرين فرعيين أساسيين هما :المدخلات والمخرجات ويشير مؤشر المدخلات إلى المؤسسات الاقتصادية والتشريعية، ومؤسسات رأس المال البشري

مثل التعليم والتعليم العالي والبحث والتطوير، والبنية التحتية للتكنولوجيا، والبيئة المحفزة للابتكار،والأسواق ومناخ الاستثمار، وتشابك قطاع الأعمال من حيث عمال المعرفة والروابط الإبداعية واستيعاب المعرفة .أما المؤشر الفرعي الثاني وهو مؤشر المخرجات، فيشمل المعرفة والتكنولوجيا من حيث الإنتاج والنشر والتأثير المعرفي، ومنتجات التكنولوجيا ومنتجات وخدمات المعرفة، والمعلومات على

الشبكات .ويوضح مؤشر الابتكار العالمي للعام 2014 حدة الفجوة في مؤشرات الابتكار ومؤشرات المعرفة التي تظهر في قيمة مؤشرات "الابتكار العالمي"وترتيبها وتطورها في المنطقة العربية، مقارنة بمناطق العالم الأخرى.

الشكل رقم(24):إطار عمل مؤشر الابتكار لعام 2015:

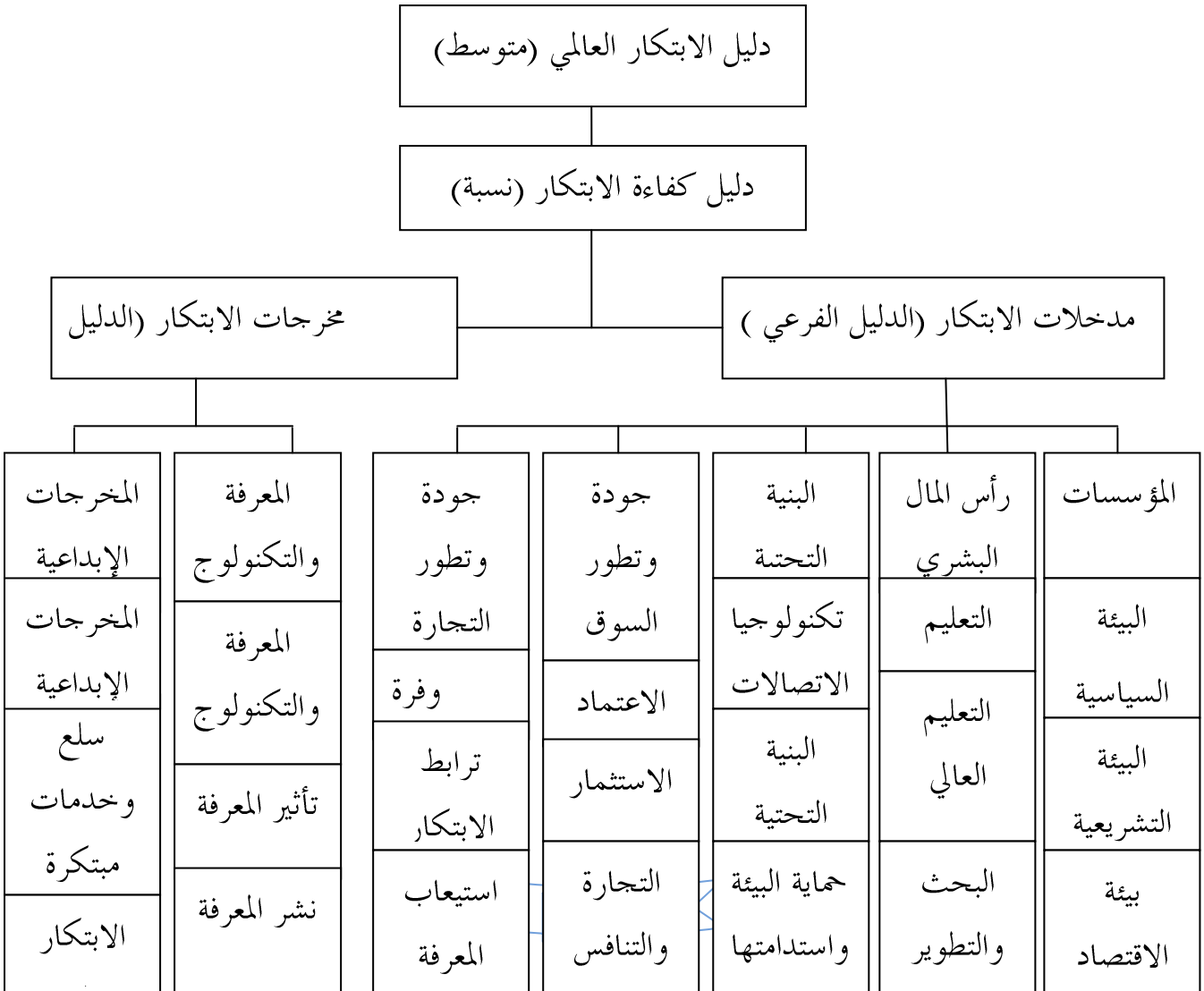

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات تقرير المعرفة العربي لسنة 2014.

و الشكل التالي يبين مؤشر الابتكار العالمي للدول العربية (2012 - 2014):

الشكل رقم(25)مؤشر الابتكار العالمي للدول العربية (2012 - 2014):

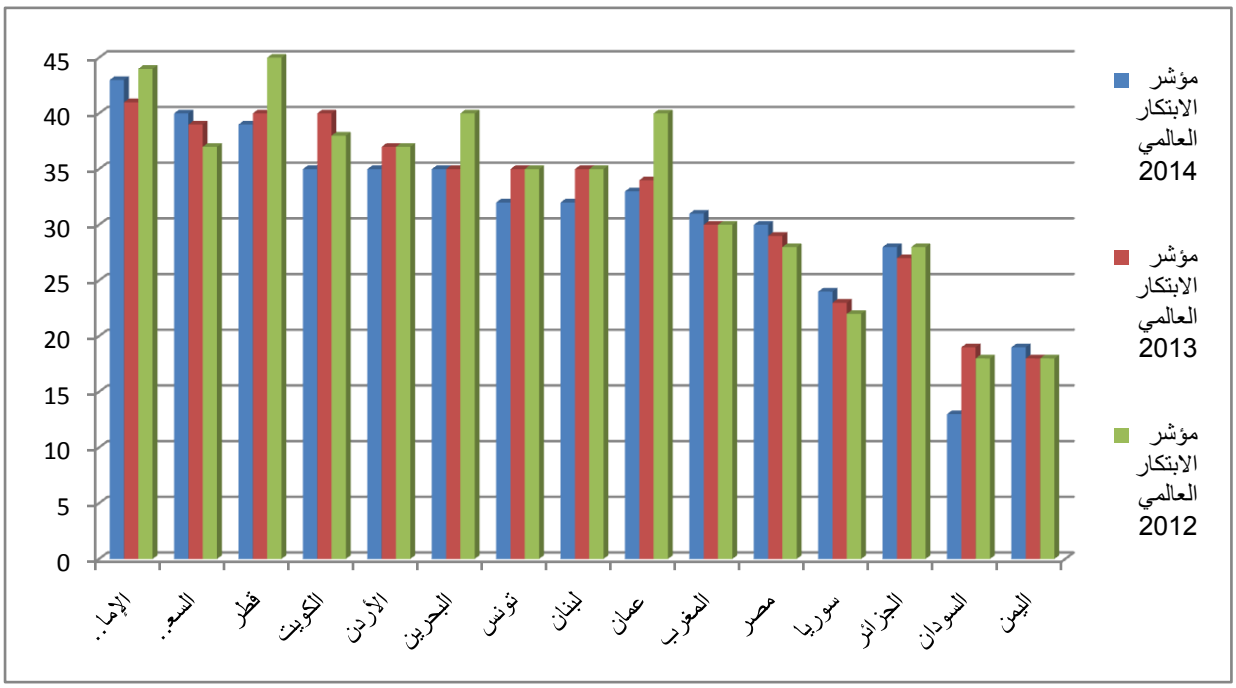

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات تقرير المعرفة العربي لسنة 2014.

كما يبين المؤشر التفاوت في الأداء في بعض مؤشرات المعرفة عبر البلدان العربية، ويقاس هذا المؤشر بعدة مؤشرات فرعية هي :المؤسسات ورأس المال البشري والبحث والبيئة التحتية وجودة وتطور السوق وجودة وتطور التجارة ومجال الأعمال، وقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 36 عالمياً.

في المؤشر العام للابتكار .وهو أمر بالغ الأهمية على مستوى ديناميكيات توطين المعرفة، لأن الابتكار والتجديد يشيران، على مستوى أول، إلى أهمية استثمارات الدولة في التكنولوجيات الحديثة، وبخاصة في تكنولوجيا المعلومات، وعلى مستوى ثان إلى بداية موفقة للانتقال من نموذج اقتصادي يقوم على استثمار خيرات الأرض ومخزونها غير المتجدد إلى الاستثمار في المعرفة والإنسان .ومن حيث المؤشرات الفرعية، ينقسم مؤشر الابتكار العالمي إلى مؤشرين فرعيين رئيسين هما :مؤشر مدخلات الابتكار ومؤشر مخرجات الابتكار.

الفرع الثالث: الوضع المعرفي عالميا وعربيا:

اعتمد تقرير المعرفة العربي في تشخيصه للوضع المعرفي في الإمارات على جملة من المؤشرات العربية والدولية الحديثة، ونشير بهذا الصدد إلى أن " المؤشر "هو تحويل البيانات الإحصائية المستقاة من السجلات والمستندات الإدارية والجدير بالذكر أن مؤشر اقتصاد المعرفة يدل على ما إذا كان المناخ في دولة معينة صالحا لاستخدام المعرفة من أجل التنمية الاقتصادية .وهو محصلة الدعائم الأربع المشار إليها سابقا .أما مؤشر المعرفة فيقيس قدرة الدولة على توليد المعرفة وتبنيها ونشرها، وهو متوسط ثلاثة عوامل

هي :التعليم والإبداع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والجدول التالي يبين لنا مؤشرات اقتصاد المعرفة في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012:

الجدول رقم(11): مؤشرات اقتصاد المعرفة في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012:

الدولة	ترتيب الدولة (من بين 145)	مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI)	**مؤشر المعرفة (KI)**	**مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم**	**مؤشر الابتكار**	**مؤشر التعليم**	**مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات**

			المؤسسية				
الإمارات	42	6.94	7.09	6.5	6.6	5.8	8.88
البحرين	43	6.9	6.98	6.69	4.61	6.78	9.54
عمان	47	6.14	5.87	6.96	5.88	5.23	6.49
السعودية	50	5.96	6.05	5.68	4.14	5.65	8.37
قطر	54	5.84	5.50	6.87	6.42	3.41	6.65
الكويت	64	5.33	5.15	5.86	5.22	3.7	6.53

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات وبيانات البنك الدولي كام، world Bank 2012.

* ملاحظة: تتراوح قيمة المؤشر بين صفر (الأسوء) و 10 (الأفضل).

والشكل التالي يوضح لنا مؤشر اقتصاد المعرفة للدول العربية:

الشكل رقم(26): مؤشر اقتصاد المعرفة للدول العربية (2000 - 2012)

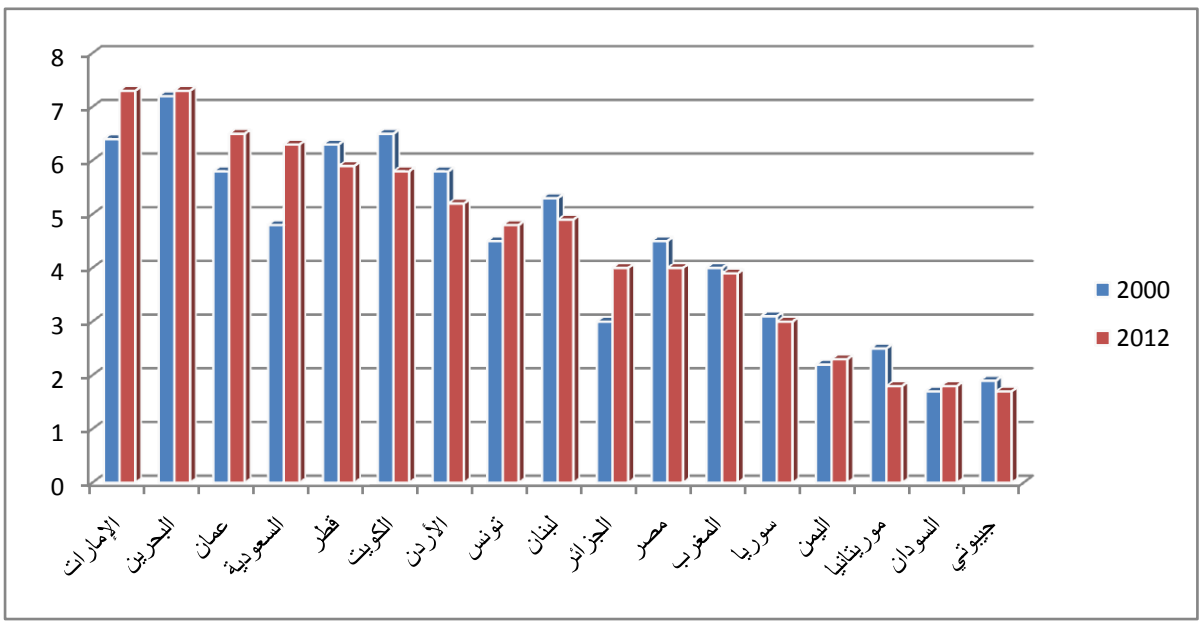

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات وبيانات البنك الدولي كام، world Bank 2012.

يتضح من الجدول و الشكل السابقين أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد احتلت المرتبة الأولى خليجياً وعربياً على مقياسيْ المعرفة واقتصاد المعرفة بقيمة 7.09و 6.94 على التوالي، والمرتبة 42 على مستوى العالم بين 145 دولة، متقدمة بذلك ستة مراكز عن موقعها في عام 2000.[1]

خلاصة الفصل:

التعليم العالي من الأدوات الأساسية التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع معرفيا وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معا، وضمان التطور السليم للأمة في مسيرتها نحو أهدافها في التقدم والرقي في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فهو السبيل إلى إعداد القوى العاملة المتخصصة التي تخطط للنمو المادي للمجتمع وتسهر على تنفيذه، وهو الذي يعد الباحثين الذين يسبرون أغوار المستقبل ويدلون إلى اتجاهاته، والعوامل التي يحتمل أن تؤثر في رسمه، وهو أيضا مبرز المواهب الفكرية والطاقات الخلاقة المبدعة التي تعطي الثقافة أبعادها، وتدفع بها نحو الإبداع وتجاوز

[1] طريق العالم العربي إلى مجتمع المعرفة، تقرير المعرفة العربي للعام *2014*، الشباب وتوطين المعرفة دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص: 19.

الواقع إلى جانب أنه أيضا يمد الواقع الاجتماعي والسياسي بالقوى الوطنية والفكرية التي تعمل جاهدة في سبيل التصدي لقضايا وتحديات الواقع وطرح بدائل لتغيير وتطوير هذا الواقع.

الخاتمة

الخاتمة:

يعرف العالم اليوم ثورة معرفية فاق أثرها أثر الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر فمع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وانتشار المعارف عبر أنحاء العالم زاد الاهتمام بعنصر المعرفة وتغيرت النظرة إليه.

من خلال داستنا لهذا الموضوع تبين لنا أن التوجه نحو مجتمع المعرفة يتطلب الاهتمام بالتعليم العالي باعتباره أداة حيوية لتقدم المجتمعات والارتقاء بها من خلال إعداد القوى البشرية اللازمة وتشجيع إنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها بتوفير الوسائل المادية والمعنوية لذلك.

وانطلاقا من التصورات النظرية التي حاولنا من خلالها الكشف عن كيفية مساهمة التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة، توصلنا إلى إعادة النظر في برامج التعليم العالي لنظام (ل.م.د) والذي رغم ما مضى من وقت على استخدامه إلا أنه مازال يطرح إشكالا في كيفية تطبيقه في واقعنا باعتباره نظام غربي الأصول لا يتلاءم مع بيئتنا وإمكانياتنا كما أنه لا يراعي خصوصية كل تخصص باعتماده على ممارسة نظرية لا تحقق الأفق المطلوب في إنتاج قدرات إبداعية، ونقص التأطير البيداغوجي الذي يساعد على تعليم أساليب البحث العلمي، وهذا ما جعل غياب الجامعة الجزائرية عن المنافسة العالمية لافتقارها للمعايير التي تمنحها ذلك نظرا لانعدام أساليب تقويمية ومراجعة مستمرة مما يعيق إعداد قوى بشرية قادرة على ممارسة دورها بصورة أفضل في خدمة المجتمع.

وأهم النتائج التي توصلت إليها:

- ✓ أن الجامعة تسخر كل إمكانياتها المادية وطاقاتها البشرية من أجل توفير ممارسة تكنولوجية حديثة في الحصول على المعلومات من خلال تقنيات الاتصال المتطورة، إلا أننا نلمس هناك تذبذب في ممارسة تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الاتصال من قبل الفاعلين ونقص الوسائل المادية لهذه التكنولوجيا في بعض الأقسام للكليات وضعف البنية التحتية التي من ممارستها غير متكررة ومنتظمة وهذا ما يعيق استخدام التكنولوجيا التعليمية والتحول نحو التعلم الإلكتروني.
- ✓ رغم ما يقوم به الأستاذ الجامعي من ممارسات خطابية وعملية في نشر وإنتاج المعرفة العلمية إلا أن هناك سيطرة للأساليب التقليدية ونقص كبير في إنتاج المعرفة العلمية.

✓ تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) عصب اقتصاد المعرفة وتلعب أدوارا أساسية في تنميته وتنشيطه، حيث تسمح هذه التكنولوجيات بتخزين وتبادل واكتساب المعرفة عبر شبكاتها خاصة شبكة الانترنت التي ألغت الحدود الزمانية والمكانية.

✓ يلعب اقتصاد المعرفة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مقوماته الأساسية فالتركيز على التعليم من شأنه تنمية رأس المال البشري، والابتكار الذي يعتبر الهدف الأساسي لعملية البحث والتطوير، وبإمكانه إيجاد الحلول التقنية والنظرية لدفع عجلة التنمية.

✓ الجزائر تعتبر من الدول النامية التي لم تحدد بعد معالم نهجها الاقتصادي وتعرف تأخرا في شتى المجالات، ولكنها تبذل مجهودات معتبرة من أجل اندماجها في اقتصاد المعرفة وإنشاء بنى تحتية لهذا الاقتصادن فهي تمتلك فرصا ليست متاحة لجميع الدول خاصة الفرص المادية والفرص البشرية (أكثر من 70 % من سكانها ينتمون إلى شريحة الشباب)، ٥\٥ الفرص مازالت لم تستغل بالشكل المطلوب الذي يسمح بالاندماج في اقتصاد المعرفة.

✓ تواجه الجزائر صعوبات وعوائق في سبيل اندماجها في اقتصاد المعرفة تتجلى في عوائق تنظيمية أكثر منها مادية، فرغم تسخيرها لموارد مالية معتبرة لقطاع التعليم إلا أنه مازال بعيدا عن طموحات الدولة ولا يلعب دورا جوهريا في اقتصاد المعرفة، كما أن قطاع البحث والتطوير يعرف تأخرا كبيرا مقارنة بالدول المجاورة أو الدول المتقدمة ولا يساهم بالشكل المطلوب في رفع الأداء الاقتصادي.

✓ تعتبر الفجوة الرقمية المتمثلة في نقص الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فما زال ينظر إليها كنوع من التكاليف بالنسبة للمؤسسة.

✓ اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة يتطلب إصلاحات فعالة في شتى المجالات تقوم بها كل من الدولة والمؤسسات.

❖ تقترح الباحثة وتوصي بما يلي:

➢ تطوير المناهج الدراسية في المراحل المختلفة لكي تتوافق و التحديات الجديدة و التطورات التي حدثت في اقتصاد المعرفة.

➢ زيادة الموارد السنوية المخصصة لتطوير منظومة التعليم و اقتصاد المعرفة، بهدف تحديث المدارس و الجامعات بناءا و تجهيزا، والاعتماد على التطوير التكنولوجي.

- تفعيل دور الإعلام في مجال التوجيه المهني و الإرشاد النفسي و هي خدمة أساسية للمساهمة في توجيه القبول لخدمة التنمية و المواءمة بين رغبات الأفراد و احتياجات المجتمع.
- تطوير آليات لرعاية المتفوقين و المتميزين من الطلبة، من خلال تخصيص مؤسسات تعليمية خاصة بهم و تشجيع الابتكار.
- الربط بين التعليم و التدريب و سوق العمل و ذلك للتأكد من وجود تناسب بين مناهج التعليم و متطلبات سوق العمل.
- وضع آلية لدعوة الدول في الوطن العربي إلى تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم العالي والتعليم المستمر، وتفعيل استخدام التعلم عن بعد و تشجيع المبادرات الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة.
- التوسع في ربط الجامعات والمكتبات والمؤسسات البحثية العربية إلكترونيا.
- زيادة قدراتنا في الجامعات العربية على التواصل والتفاعل التكنولوجي وجني ثمار ثورة المعلومات وإنتاج المعرفة ونشرها وعدم اقتصار دورنا في الوطن العربي على استهلاكها.
- حصر الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وتضمين المناهج بالتعليم العالي والتعليم المستمر لتدريبات تتناسب وسوق العمل لرفع مستوى الخريجين وتأهيلهم للمنافسة.
- وضع الاستراتيجيات المناسبة لتحويل الصناعات القائمة على الأساليب التقليدية إلى أساليب اقتصاد المعرفة، من خلال تقديم مساعدات للمؤسسات و الصناعات الوطنية لتقارن بين قدراتها الحالية و ما طرأ من تطور في تكنولوجيا المعرفة، و من ثم كيفية استفادة هذه المؤسسات و الصناعات من هذا التطور المعرفي.

على الجزائر العمل على مسايرة التطورات التكنولوجية لاستيعاب التطورات الحاصلة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

❖ آفاق البحث:

أتمنى من طلبة الدفعات القادمة دراسة المواضيع التالية:

- فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة في ظل التحديات الراهنة.
- العلاقة بين الذكاء الاقتصادي و الاقتصاد الجديد.

- التعليم الإلكتروني ودوره في تشكيل مجتمع المعرفة.

➢ قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	عناصر المعرفة	19
02	المعلومة ونقل الرسالة	24
03	العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة الهرم المعرفي	27
04	الهرم المعرفي	28
05	الثروات الخمسة في تطور المجتمع	29
06	الرسم البياني العام لنظام ل.م.د (L.M.D)	70
07	تطور نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الجزائر	101
08	تطور نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر	102
09	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر	102
10	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	103
11	تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر	104
12	تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر	105
13	مؤشر جودة البحث العلمي في الجزائر	107
14	معدل الأمية في الدول العربية لعام 2009	108
15	مؤشر التنمية البشرية للدول العربية لسنة 2010	111
16	عدد الأوراق المنشورة في الوطن العربي 2001 - 2015	112
17	عدد الأوراق البحثية المنشورة خلال الفترة 2001 – 2015 من المناطق العربية حسب سنة النشر.	113
18	مقارنة عدد الأوراق البحثية المنشورة لكل مليون نسمة في العام 2014.	114
19	عدد الأوراق العلمية المنشورة خلال الفترة 2001 - 2015.	114
20	عدد الأوراق البحثية المنشورة خلال الفترة 2001 - 2015 لدول المغرب العربي.	115

21	الدول العربية حسب مؤشر الإبداع العالمي	117
22	مؤشر الإبداع العالمي	118
23	إطار عمل مؤشر الإبداع لعام 2015	119
24	إطار عمل مؤشر الابتكار لعام 2015	121
25	مؤشر الابتكار العالمي للدول العربية (2012 - 2014)	122
26	مؤشر اقتصاد المعرفة للدول العربية (2000 - 2012)	124

➢ قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية	20
02	الفروق المقيمة بين ثلاثية البيانات، المعلومات والمعرفة.	24
03	خصائص اقتصاد المعرفة	36
04	نسبة الطلبة الجزائريين مقارنة بالطلبة الأوربيين في عهد الاستعمار	63
05	إيجابيات وسلبيات العولمة على التعليم العالي	79
06	تطور عدد السكان في الجزائر	99
07	تطور نسبة مستعملي الانترنت في الجزائر	104
08	معدل التمدرس لبعض الدول العربية	108
09	المعدل السنوي لرأس المال البشري	108
10	مؤشرات اقتصاد المعرفة في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012	122

قائمة المراجع

➢ قائمة المراجع:

1 ـ المراجع باللغة العربية:

✓ القرآن الكريم.

✓ الحديث الشريف برواية الإمام مالك.

أ ـ الكتب والمؤلفات:

✓ إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة المعرفة، الممارسات والمفاهيم، الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2005.

✓ د. السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع المعرفة، دار المعرفة الجامعية 1997، الإسكندرية.

✓ د. محمد عزيز نظمي سالم، مناهج تفسير المعرفة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.

✓ د.رمزي أحمد عبد الحي، مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي، في ظل التحديات العالمية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.

✓ د.نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الالكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.

✓ د.نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، ط1، 2009، عمان- الأردن.

✓ فليح حسين خلق، اقتصاد المعرفة جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2007.

✓ محمد عواد الزيات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

ب دراسات، بحوث، دوريات ومقالات:

✓ أسماء هارون، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009- 2010.

✓ أيمن يوسف، تطور التعليم العالي، الإصلاح والآفاق السياسية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007 – 2008.

✓ بكاري سعد الله، اقتصاد المعرفة ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2007 - 2008.

✓ بلقوم فريد، إنتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، 2012-2013.

✓ بلقيدم صباح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، 2012-2013.

✓ بوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة، مفاهيم واتجاهات، ملتقى دولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، 09 مارس 2004.

✓ بوساحة نجاة، إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية، مقاربة سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، ورقلة، جوان 2012.

✓ بوشيخي فاطمة، الإنفاق الحكومي على التعليم العالي وأهميته في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013 – 2014.

✓ بوطالب قويدر وبوطيبة فيصل، الاندماج في اقتصاد المعرفة، الفرص والتحديات، ملتقى دولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 09 مارس 2004.

✓ بويحياوي صبرينة، المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة، مجلة الفكر، العدد الحادي عشر، 2010.

✓ التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية، تقرير دولي، وزارة التعليم العالي، وكالة التخطيط والمعلومات.

✓ تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، أهداف التنمية للألفية، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، 2012/04/17.

تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب ، تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013 .

✓ حامدي صورية، واقع وتحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004،2014، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2014 - 2015.

✓ حرنان نجوى، مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي جامعة بسكرة، أطروحة دكتوراه، 2013- 2014.

✓ حرنان نجوى، مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية، 2013- 2014.

✓ حسين بن العارية، دور التعليم في النمو الاقتصادي، مجلة المستقبل العربي، ع 397، ، جامعة أدرار، مارس 2012.

✓ حليمة الزاحي، التعليم الالكتروني بالجامعة الجزائرية، مقومات التجسيد و عوائق التطبيق مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011-2012.

✓ حمادي عبلة، دور إدارة المعرفة في بناء المنظمة المتعلمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، 2012- 2013.

✓ حماني فضيلة، مؤسسات التعليم العالي وتشكيل مجتمع المعرفة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم

✓ د. كريم سالم، أحمد الزبيدي، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 24، 2009.

✓ د.الجوزي ذهبية، أخلاقيات المعرفة في ظل مجتمع المعرفة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، المجلد 02،2014.

✓ د.الجوزي ذهبية، إعادة اختراع مؤسسات التعليم العالي، مدخل لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد:07، سبتمبر 2012.

✓ د.خديجة عبد الماجد,مؤشرات مقترحة لأداء مؤسسات التعليم العالي الأهلي، ورقة مقدمة لندوة، جامعة الرياض، 18- 20 ذي القعدة 1421 ه.

✓ د.عادل عبد الفتاح سلامة، واقع إدارة مؤسسة التعليم العالي في الوطن العربي، مداخلة مقدمة للمؤتمر الثالث عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي، أبو ظبي، 7- 8 ديسمبر 2011.

✓ د.عبد الرحمن عبد السلام، د.محمد عبد الرزاق إبراهيم، التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لمركز التعليم الالكتروني، البحرين،2006/04/19.

✓ د.عماد الدين محمد، أداة الحسن لقياس المؤشرات الكمية و النوعية لتحقيق ضمان الجودة، مداخلة المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، السودان، 2016 .

✓ د.فيصل محمد عبد الوهاب، د.بشرى الفاضل، تصور مقترح لتطوير الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي، مداخلة المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016.

✓ د.كريم سالم حسين الغالي، د.محمد نعمة الزبيدي، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 24، المجلد السادس، سبتمبر 2009.

✓ د.كريم سالم حسين الغالي، د.محمد نعمة الزبيدي، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 24، المجلد السادس، سبتمبر 2009.

✓ د.مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية،ورقة بحثية، جامعة الجلفة.

✓ الداوي الشيخ، الإبداع كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، 2008، المجلد 03 ، العدد 17.

✓ سمية الزاحي، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2013 – 2014.

✓ شيرين حسن، التعليم العالي، استثمار العقول بين الواقع والمأمول، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 558، يناير 2012.

✓ طه حسين نوي، التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية.

✓ عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2011- 2012.

✓ عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2012- 2013.

✓ عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2012-2013.

✓ عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثالث، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.

✓ عبيدات مقدم، زيد الخير ميلود، متطلبات التحضير النوعي للمؤسسة الجزائرية لتسيير المعرفة، ملتقى دولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09- 10 مارس 2004.

✓ عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، مؤشران قياس رأس المال البشري في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الجزائر، 2012.

✓ غربي صباح، دور التعليم في تنمية المجتمع المحلي أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة ، 2013-2014.

✓ فداء محمد النجار، دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة، مذكرة ماجستير، جامعة غزة، 2012.

✓ فيصل بوطيبة، العائد من التعليم في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان،2009كلية العلوم الاقتصادية- 2010.

✓ قلش عبد الله، التدريب كدعامة للميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، 2006- 2007.

✓ قويدري محمد، واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 09 مارس 2004.

✓ كمال رزيق، مسدود فارس، إطار الابتكار ماهيته ومجالاته، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، أفريل 2005.

✓ كياري فاطمة الزهراء، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011 – 2012.

✓ محمد السعيد بن غنيمة، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2014- 2015.

✓ معهد أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، 2002.

✓ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الإصدار الرابع، الكويت، 2012.

✓ منشورات معهد مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006.

✓ الموسوعة العربية العالمية، الجزء 7، 1999، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

✓ ميرفت محمد راضي، تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، يومي 4 – 5 أفريل 2012.

✓ نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011 -2012.

ج- القوانين الوطنية:

الجريدة الرسمية، العدد 24، القانون رقم 99 – 05، المؤرخ في 4 أفريل 1999 المتضمن للقانون التوجيهي للتعليم العالي.

2 ـ المراجع باللغة الأجنبية:

❖ **Les Overages:**

✓ J.L.Maunoury, Economie du savoir librairie armonis colin, paris 1972.

✓Thomas Clarke, the knowledge economy, education and training MCB University press, R 2001.

✓ Richard DAFT, Organization Theory & Design, South – Western Thomson Learning, 2001.

✓ T.H Davenport&L.Prusak, Working knowledge:How organizations manage what they know, Harvard school press, Boston, 2000.

❖ Sites internet:

www.arabcin.net

www.balagh.com

www.marcomedia.com

www.hoggar.org

www.slidegur.com

www.pnu.edu.sa

www.psy-cognive.net

www.pnu.edu.sa

www.mesrs.dz

www ar.wikipedia.org

الفهرس

❖ الفهرس:

الـــــــمقدمة

العامة:.....أ

الفصل الأول:اقتصاد المعرفة كتحدي عالمي جديد.....10

مقدمة الفصل:.....12

المبحث الأول: من المعرفة إلى مجتمع المعرفة:.....14

المطلب الأول: المعرفة كمصدر اقتصادي:.....14.....

الفرع الأول: مفهوم المعرفة:.....14.....

الفرع الثاني :مصادر وأصناف المعرفة:.....19.....

الفرع الثالث :خصائص وأهمية المعرفة :.....22.....

المطلب الثاني: الارتقاء المعرفي :.....23.....

الفرع الأول :من البيانات إلى المعلومات:.....23.....

الفرع الثاني: من المعلومات إلى المعرفة:.....25.....

الفرع الثالث: من المعرفة إلى الحكمة:.....26.....

المطلب الثالث: نحو مجتمع المعرفة:.....28.....

الفرع الأول :مفهوم مجتمع المعرفة:.....28.....

الفرع الثاني: خصائص وأبعاد مجتمع المعرفة:.....30.....

ثانيا :أبعاد مجتمع المعرفة:.....31.....

الفرع الثالث: أخلاقيات مجتمع المعرفة:.....32.....

المبحث الثاني: اقتصاديات المعرفة الماهية والأهمية:.....33

المطلب الأول: بين معرفة الاقتصاد واقتصاد المعرفة:.....34.....

الفرع الأول: تعريف اقتصاد المعرفة: ..... **34**.....

الفرع الثاني: التمييز بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة: **35**.....

المطلب الثاني: ركائز وخصائص الاقتصاد المعرفي: .....36.....

الفرع الأول: مرتكزات الاقتصاد المعرفي: ..... **36**.....

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد المعرفي: ..... **36**.....

المطلب الثالث: متطلبات وأهمية الاقتصاد المعرفي: .....39.....

الفرع الأول: متطلبات اقتصاد المعرفة: ..... **39**.....

الفرع الثاني: أهمية الاقتصاد المعرفي: ..... **40**.....

المبحث الثالث: فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة:..... **40**

المطلب الأول: عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة: .....41.....

الفرع الأول: تقنيات الإعلام والاتصال: ..... **41**.....

الفرع الثاني: التعليم: ..... **41**.....

الفرع الثالث: البحث والتطوير: ..... **42**.....

المطلب الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة: .....43.....

الفرع الأول: مؤشرات البحث والتعليم: ..... **43**.....

الفرع الثاني: مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: **44**....

الفرع الثالث: مؤشر البنية الأساسية للحواسيب: ..... **45**.....

خلاصة الفصل:..... **44**

الفصل الثاني: التعليم العالي بالجزائر أدوار متجددة وتحديات متعددة..... **45**

مقدمة الفصل:..... 47

المبحث الأول: التعليم العالي واقع وآفاق:..... **49**

المطلب الأول: ماهية التعليم: .....49.....

الفرع الأول: مفهوم التعليم: .....**49**.....

الفرع الثاني: أساليب وأنواع التعليم : .....**50**.....

الفرع الثالث: التعليم بين الاستهلاك والاستثمار: .....**51**.....

المطلب الثاني: التعليم العالي الماهية والأهمية: .....53.....

الفرع الأول: مفهوم التعليم العالي: .....**53**.....

الفرع الثاني: مكونات وخصائص التعليم العالي: .....**55**.....

الفرع الثالث: أهمية و وظائف التعليم العالي: .....**58**.....

المطلب الثالث: مؤشرات و آفاق التعليم العالي: .....60.....

الفرع الأول: مؤشرات التعليم العالي: .....**60**.....

الفرع الثاني: تحديات التعليم العالي: .....**62**.....

الفرع الثالث: آفاق التعليم العالي: .....**63**.....

المبحث الثاني: التعليم العالي في الجزائر الرهانات و التحديات:.....**63**

المطلب الأول: نشأة و تطور التعليم العالي في الجزائر:.....**64**

الفرع الأول: منابع نظام التعليم العالي بالجزائر: .....**64**.....

الفرع الثاني: مسار التعليم العالي بالجزائر: .....**66**.....

الفرع الثالث: مبادئ التعليم العالي: .....**67**.....

المطلب الثاني: نظام ال LMD استجابة للتوجهات العالمية: .....68.....

الفرع الأول: مساعي تطبيق نظام ال LMD : .....**69**.....

الفرع الثاني:خصائص نظام ال LMD : .....**69**.....

ثالثا: الوضوحية lisibilité: **70**

الفرع الثالث: ما يوفره نظام ال L.M.D للطالب: **71**

المطلب الثالث: تحديات التعليم العالي في الجزائر و الجهود المبذولة: 72

الفرع الأول: تحديات التعليم العالي في الجزائر: **72**

الفرع الثاني: المجهودات المبذولة في سبيل تطوير التعليم العالي: **73**

المبحث الثالث: الجهود المبذولة في مجال إصلاح التعليم العالي: **74**

المطلب الأول: توظيف تكنولوجيا المعلومات المفهوم و الاتجاهات النظرية: 75

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات: **75**

الفرع الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات: **75**

الفرع الثالث: تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في التعليم العالي: **76**

المطلب الثاني: الاستثمار في التعليم العالي والعائد منه: 77

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار في التعليم العالي: **77**

الفرع الثاني: تمويل التعليم العالي: **77**

الفرع الثالث: العائد الاقتصادي من الاستثمار في التعليم العالي: **78**

أولا: مفهوم العائد من التعليم: **78**

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية للتعليم العالي: 80

الفرع الأول: تحديات العولمة: **80**

الفرع الثاني: تحديات المعلوماتية: **81**

الفرع الثالث: الانفجار المعرفي: **82**

خلاصة الفصل: 82

الفصل الثالث: دور التعليم العالي بالجزائر في بناء اقتصاد المعرفة **83**

مقدمة الفصل:.....85

المبحث الأول: التعليم العالي وتطوير المهارات الجوهرية في بيئة المعرفة : **87**

المطلب الأول: التعليم العالي في مجتمع المعرفة: .....87.....

الفرع الأول: من التعليم إلى التعلم الذاتي وبناء المعرفة: .....**87**....

الفرع الثاني: أدوار الجامعة غي ظل اقتصاد المعرفة: .....**89**.....

الفرع الثالث: تحديات التعليم العالي بالجزائر في ظل اقتصاد المعرفة: **91**

المطلب الثاني: دور البحث العلمي في التحول لاقتصاد المعرفة: 92

الفرع الأول: مفهوم البحث العلمي: .....**92**.....

الفرع الثاني: أهمية البحث العلمي: .....**93**.....

الفرع الثالث: معوقات البحث العلمي في الجزائر: .....**94**.....

المطلب الثالث : اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة: .....94.....

الفرع الأول: الإصلاحات الفعالة للاندماج في اقتصاد المعرفة: **94**

الفرع الثالث: بعض الإنجازات التي حققتها الجزائر للتوجه نحو اقتصاد المعرفة **97**

المبحث الثاني: التعليم العالي في الجزائر أرقام ومؤشرات: 99

المطلب الأول: مؤشر التنمية البشرية: .....100.....

الفرع الأول: تطور عدد السكان في الجزائر: .....**100**.....

الفرع الثاني: تطور التعليم في الجزائر: .....**101**.....

الفرع الثالث: تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام: .....**103**.....

المطلب الثاني: مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال والبحث العلمي: 104

المبحث الثالث: دور التعليم العالي في تحفيز التوجه إلى اقتصاد المعرفة: **108**

المطلب الأول: مؤشرات رأس المال البشري: 109

الفرع الأول: مؤشر الأمية: **109**

الفرع الثاني: مؤشر معدلات التمدرس: **109**

الفرع الثالث: مؤشر التنمية البشرية والرقم القياسي للتعليم: **111**

المطلب الثاني: مؤشرات البحث العلمي والإبداع: 113

الفرع الأول: البحث العلمي في المناطق العربية: **113**

الفرع الأول: البحث العلمي في دول المغرب العربي: **113**

الفرع الثاني: البحث العلمي في دول المغرب العربي: (تونس، الجزائر، المغرب) **115**

المطلب الثالث: مؤشرات الإبداع والابتكار: 117

الفرع الأول: مؤشر الإبداع العالمي: **117**

الفرع الثاني: مؤشر الابتكار العالمي: **121**

الفرع الثالث: الوضع المعرفي عالميا وعربيا: **124**

خاتمة الفصل: 125

الخاتمة العامة: **126**

قائمة الأشكال 130

قائمة الجداول 131

المراجع 132

الفهرس: **140**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التعليم العالي بالجزائر من خلال إبراز دوره في بناء اقتصاد المعرفة، والذي يعتمد أساسا على الاستثمار في رأس المال البشري، ويرتكز على منظومة البحث والتطوير التي تعد شريان الحياة لهذا الاقتصاد وذلك على اعتبار أن التعليم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة، فمجتمع المعرفة إذا مرتبط بمفهوم مجتمع التعليم، دون إهمال الدور الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في التوجه نحو هذا الاقتصاد الجديد، وعلى هذا الأساس يستدعي من الجزائر أن تضاعف مجهوداتها لتطوير قطاع التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، رأس المال البشري، اقتصاد المعرفة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

Résumé:

Cette étude a pour but d'analyser la réalité de l'enseignement supérieur en Algérie à travers son rôle qui est l'économie de la connaissance, Il est basé essentiellement sur l'investissement de son capital concernant sa population, Il est fondé aussi sur le système de la recherche et de développement qui est considéré l'élément vital de cette économie, cet enseignement est une ouverture et un passage à l'époque de la connaissance sans négliger le rôle principal de la technologie et la communication qui orientent vers cette nouvelle économie, A cet effet l'Algérie doit multiplier ses efforts pour développer le secteur de l'enseignement supérieur.

Les mot clés: Enseignement supérieur, le capital humain, économie de la connaissance, Technologie d'information et communication.

Summary:

This study aims at analising the reality of higher education in Algeria by highlighting its role in building a knowledge-based economy, which relies mainly on investment in human capital, and is based on the system of research and development, which is the lifeblood of the economy and so on the grounds that education is the key password to enter the era of knowledge , the community of knowledge is then linked to the concept of community education, without neglecting the active role of information and communication technology for the sake of directing towards this new economy, and on this basis it is required from Algeria to double its efforts to develop the higher education sector.

Key words: higher education, human capital, knowledge economy, information and communication technology.